زدور محمد ابراهيم القاسم

قسم العلاقات الدولية

البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري 2019-2024.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
بوراس نسرين

إشراف الأستاذ:
د. حسام حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
سيد أحمد كبير	أستاذ التعليم العالي	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	رئيسا
مصطفى خواص	أستاذ التعليم العالي	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	عضوا مناقشا
حسام حمزة	أستاذ محاضر "أ"	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2024-2025

زدور محمد ابراهيم القاسم

قسم العلاقات الدولية

البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري 2019-2024.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
بوراس نسرين

إشراف الأستاذ:
د. حسام حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
سيد أحمد كبير	أستاذ التعليم العالي	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	رئيسا
مصطفى خواص	أستاذ التعليم العالي	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	عضوا مناقشا
حسام حمزة	أستاذ محاضر "أ"	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2024-2025

الإهداء

إلى فقيدة قلبي، أمي، وإن غبت فأنت أجمل الحاضرين، كل كلمة وكل شعور هنا هو لك، رحمة الله عليك.

إلى السند، وإلى من بذل الغالي والنفيس لأعيش هذه اللحظة، أبي، هذا التخرج ليس لي وحدي بل لنا معا، هو ثمرة جهدك ودعواتك، شكرا لك على ايمانك بي.

إلى غصني المتين، إلى التي تقاسمت معي الحِمل دون طلب، وحيدتي أختي، لطالما كنت عوني وداعمي الأول، أهديك تخرجي هذا.

إلى رفقاء الرحلة" نسيبة، دعاء، خلود"، لولاكن لما هانت الطريق ووصلت إلى يومي هذا، مني لكم كل الشكر والحب.

إلى جميع عائلتي من كبيرها إلى صغيرها أهدي لكم هذه المذكرة.

شكر وعرفان:

يقول الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾

فالشكر لله، الذي بنعمته وبتوفيقه أتممت هذا العمل، فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور "حسام حمزة"، الذي كان نعم الموجه والمعين بتوجيهاته ومرافقته لي في جميع أطوار العمل، فله مني كل الشكر والتقدير.

يطيب لي أن أقدم شكر خاص للجنة المناقشة لقبولها مناقشة مذكرتي.

ولكل من مد يد العون لي، وشجعني بكلمة طيبة أو لفتة كريمة في السر والعلن، لا يسعني سوى أن أقول شكرا لكم وجزاكم الله كل الخير.

وفي الأخير كل الشكر والاحترام إلى جميع أساتذة وعمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، أسأل الله أن يوفقني واياكم على ما يحب ويرضى.

الملخص:

يتناول هذا العمل موضوع البعد الاقتصادي كبعد من الأبعاد المؤثرة في الأمن خاصة على مستوى وحدة تحليل الدولة، حيث أصبح هذا البعد يؤثر على استقرار وأمن الدولة بشكل مباشر، الأمر الذي لم تعهده هذه الأخيرة، وبالإسقاط على حالة الجزائر وبالأخص في فترة (2019-2024) أصبح هدف تحقيق الأمن الاقتصادي على جميع المستويات أولوية قصوى تسعى إلى تحقيقها الدولة.

قصد فهم دراسة الأمن الاقتصادي الجزائري في فترة (2019-2024) ، ينطلق هذا العمل من دراسة الأبعاد الجديدة للأمن مع التركيز على البعد الاقتصادي باعتباره أساس الدراسة، من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن الاقتصادي ومكوناته ومؤشرات قياسه، ثم قمنا بإسقاط كل ما هو نظري على حالة الجزائر في الفترة السالف ذكرها، وهذا من أجل قياس مدى تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن المؤشرات والدراسات الصادرة من الهيئات الدولية وحتى الوطنية أكدت على أن الأمن الاقتصادي الجزائري عرف تغيرات ملحوظة، ومن ثم قمنا بدراسة العوامل أو الدوافع التي أدت بالجزائر للاهتمام بأمنها الاقتصادي، لنتوصل في الأخير إلى أن الجزائر تمتلك مشروع قوي يمكنها من تحقيق أمنها الاقتصادي على المدى المتوسط، ولكن تبقى التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة والفساد من أبرز التحديات التي تقف أمام تحقيق هذا المشروع.

الكلمات المفتاحية: الأمن الموسع، الأمن الاقتصادي، المؤشرات الاقتصادية الجزائرية. الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This work addresses the topic of the economic dimension as an influential aspect of security, particularly at the level of state analysis units, where this dimension has begun to directly affect the stability and security of the state, a phenomenon that the state had not previously experienced. Focusing on the case of Algeria, especially during the period (2019-2024), achieving economic security at all levels has become a top priority for the state.

To understand the study of Algerian economic security during the period (2019-2024), this paper begins with an examination of the new dimensions of security, emphasizing the economic dimension as the core of the study. It discusses the concept of economic security, its components, and measurement indicators, and then applies all theoretical aspects to the case of Algeria during the aforementioned period in order to evaluate the extent of economic security in Algeria, considering that indicators and studies from both international and national bodies have confirmed that Algerian economic security has undergone significant changes. We then study the factors or motivations that led Algeria to prioritize its economic security. In conclusion, we find that Algeria has a strong project that enables it to achieve its economic security in the medium term, but the security threats in the region and corruption remain among the main challenges to achieving this project.

Keywords: Expanded security, economic security, Algerian economic indicators, Algerian economy.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين مختلف توجهات الواقعية في تفسيرها للأمن	24
02	مقارنة بين مفهوم الأمن التقليدي والمعاصر	32
03	قيمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر (2019-2024)	57
04	الفجوة الغذائية في الجزائر (2019-2023)	59
05	مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2023)	62
06	حجم الأراضي المستعملة ونسبتها مقارنة مع المساحة الجغرافية في الفترة الممتدة من (2019-2022)	63
07	الثروة الحيوانية الجزائرية (2019-2022)	64
08	معدل تساقط الأمطار في الجزائر (2019-2023)	70
09	ميزانية التحويلات الاجتماعية (2019-2024)	77
10	الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في الجزائر في (2019-2023)	80
11	نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي خلال (2019-2023)	81
12	معدّلات البطالة في الجزائر لسنوات (2019-2023)	82
13	معدلات التضخّم في الجزائر (2019-2023)	83
14	ميزان المدفوعات الجزائرية (2019-2023)	86
15	الميزان التجاري في الجزائر (2019 -2023)	87
16	سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل كل من 1 يورو و1 دولار (2019-2023)	89
17	الدين الخارجي الجزائري (2019-2023)	90
18	احتياطي الجزائر من الذهب (2019-2023)	91
19	تطور ايرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة-2019 2024)	98

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل بياني يوضح العجز التجاري الغذائي في الجزائر(2019-2023)	58
02	شكل بياني يوضح الفجوة الغذائية في الجزائر(2019-2023)	60
03	خريطة توضح مصادر المياه في الجزائر	70
04	خريطة توضح معدل تساقط الأمطار في الجزائر2019	71
05	خريطة توضح مصادر المياه والبنية التحتية الجزائرية	72
06	شكل بياني يوضح معدلات التضخّم في الجزائر (2019-2023)	84
07	شكل بياني يوضح ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الجزائر (2019-2023)	88
08	شكل بياني يوضح احتياطي الذهب في الجزائر (2019-2023)	90
09	شكل بياني يوضح احتياطي العملات الأجنبي في الجزائر (2019-2023)	92

الخطة:

مقدمة

الفصل الأول: الأمن الاقتصادي في إطار المفهوم الموسع للأمن

المبحث الأول: المفهوم الموسع للأمن

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الموسع

المبحث الثاني: دراسة في الأمن الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي

المطلب الثاني: مكونات الأمن الاقتصادي

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأمن الاقتصادي

الفصل الثاني: أمن الجزائر الاقتصادي (2019-2024): العناصر والمؤشرات

المبحث الأول: عناصر الأمن الاقتصادي الجزائري (2019-2024)

المطلب الأول: الأمن الغذائي الجزائري (2019-2024)

المطلب الثاني: الأمن المائي في الجزائر فترة (2019-2024)

المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي الجزائري (2019-2024)

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية فترة (2019-2024)

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية فترة (2019-2024)

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية الخارجية (2019-2024)

الفصل الثالث: الاقتصاد كأداة لتحقيق الأمن القومي الجزائري: الدوافع وملامح العلاقات بالأبعاد الأخرى للأمن الجزائري.

المبحث الأول: دوافع اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي

المطلب الأول: التحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع

المطلب الثاني: تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

المطلب الثالث: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني: تأثير القطاع الاقتصادي على القطاعات الأخرى للأمن الجزائري (2019-2024)

المطلب الأول: تأثير البعد الاقتصادي على البعد السياسي في الجزائر (2019-2024)

المطلب الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والقوة العسكرية: حالة الجزائر (2019-2024)

المطلب الثالث: كيف صاغ الاقتصاد النسيج المجتمعي في الجزائر (2019-2024)؟

الخاتمة

مقدمة

شهد حقل الدراسات الأمنية تطورا من حيث الوحدة المرجعية التي يعتمد عليها، فتجاوز اهتمامها موضوع الدولة القومية كوحدة وحدوية، إلى الدولة كوحدة رئيسية إلى جانب وحدات أخرى كالمجتمع والإنسان، كما تم توسيع مجالات الأمن من المجال العسكري لمجالات أخرى كانت مهمشة جزئيا فترة الزمن مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصة بعد التراكم الابستيمولوجي والتحولات التي طرأت على الساحة الدولية بعد الحرب الباردة والتي فرضت تحديات ومعطيات جديدة، فدخلت مواضيع الهجرة والإرهاب والنزاعات الاثنية والعولمة وحقوق الإنسان والأمن الإنساني مجالات الاهتمامات الدولية والنظرية، لتفسيرها وتحليلها، وايجاد الحلول الممكنة لها، لما لها من آثار عميقة على المجتمعات والدول والأفراد.

وبالعودة إلى السياسات الأمنية التي تنتهجها الدول حاليا يظهر لنا أن هذه السياسات لا تخلو من الاهتمامات الاقتصادية التي تركز من جهة على الوضع الاقتصادي للدولة في الساحة الدولية، واستراتيجيات التطوير والتقدم والتنمية الشاملة من جهة أخرى، عكس السياسات الأمنية التي كانت في وقت سابق تركز على مجال التسليح وتشكيل التحالفات الاستراتيجية واتفاقيات الدفاع المشترك وحماية الحدود.

ففي عصر العولمة الذي تشابكت فيه المصالح الاقتصادية وتعددت فيه أشكال التبادل أصبحت الدول في مقابل الاهتمامات التقليدية تهتم أكثر بالوضع الاقتصادي لها ووضع استراتيجيات التقدم والتطور وتكريس البعد الاقتصادي للأمن القومي خاصة في ظل ما شهده العالم في ظل "جائحة كوفيد 19" سنة 2019 أي أصبح لهذا البعد أهمية ووضوح، فقد كشفت الأزمة عن مواطن الضعف في الاقتصاديات العالمية داخليا وخارجيا وأظهرت مدى أهمية الترابط بين الاستقرار الاقتصادي والأمن القومي للدول.

والجزائر مثل باقي الدول بعد عقود من التركيز على البعد العسكري بات واضحًا أنها واقفة أمام مفترق طرق اقتصادي حاسم. فبينما كان الأمن العسكري هدفًا أساسيا في مراحل سابقة فإن التحديات المعاصرة تفرض أولوية جديدة تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا في ظل عدم استقرار أسعار النفط. وقد تركيز الدولة الجزائرية منذ عام 2019 على البعد الاقتصادي للأمن القومي في البلاد لمواجهة مختلف التحديات ذات الطابع الاقتصادي والتي تشكل مصدر قلق فيما يخصّ الأمن الوطني، والتي بدورها تحتاج إلى استراتيجيات محكمة وسياسات مدروسة ومتكاملة في شتى المجالات.

I. أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة موضوع البعد الاقتصادي للأمن القومي للجزائر أهمية كبيرة لعديد الأسباب، من بينها التحولات الاقتصادية العميقة خلال هذه الفترة ولعل أبرزها التقلبات التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط والغاز-المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد- الأمر الذي أثر مباشرة على مختلف أبعاد الأمن الأخرى، علاوة على ذلك زيادة التحديات الداخلية مثل البطالة والتضخّم خاصّة بعد جائحة كورونا فأصبحت تؤثر بشكل مباشر على الرفاه الاقتصادي للأفراد والتماسك المجتمعي وقد تؤدي إلى اضطرابات داخلية، فهذه الدراسة تمكننا من ربط هذه التحديات الاقتصادية بجذورها الأمنية، كما تمكّننا من فهم كيف استخدمت الجزائر أدواتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها خاصة في إفريقيا من خلال دراسة الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز المصالح الوطنية.

II. أسباب اختيار الموضوع:

إذا أتينا إلى تحديد دوافع اختيارنا لدراسة موضوع البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري (2019-2024) فيمكن إجمالها فيما يلي:

الدو افع الذاتية:

- لطالما كان الاقتصاد والأمن من المجالات التي تشدنا وبفضل اهتمامنا الدائم بهذين المجالين تمكنا من تكوين قاعدة معرفية جيدة كانت من أحد الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع يخص هذا المجال.
- أشعر بمسؤولية اتجاه بلدي الجزائر وأرى أنه من واجبنا دراسة موضوع يخص التحديات التي تواجهها البلاد.

الدو افع الموضوعية:

- التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر والتي أصبحت تؤثر على أمنها القومي من بين الأسباب التي حركتني لدراسة هذا الموضوع.
- السعي إلى تقديم دراسة علمية تتناول العلاقة بين متغيري الاقتصاد والأمن في السياق الجزائري نظرا لقلة هذه الدراسات.

أدبيات الدراسة :

قمنا بالارتكاز على دراسة اساسية في عملية البحث في موضوع مذكرتنا :

1. كتاب بعنوان «الأمن الاقتصادي» من تأليف سمير أحمد صدر سنة 2012، يقدم هذا الكتاب إطارا مفاهميا ونظريا للأمن الاقتصادي، باعتباره جوهر الأمن القومي، يركز فيه الكاتب على مستويات تحليل الأمن الاقتصادي الأمر الذي يوفر لنا نظرة عامة قبل إسقاطها على حالة الجزائر.
2. مقال بعنوان «تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة» بقلم عطية إدريس، والصادر في 2020، يتناول هذا المقال تحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري بشكل مباشر، خاصة في ظل التهديدات الجديدة والمتعلقة بالعولمة، والتي بدورها تؤثر على الأمن الوطني والأمن الإنساني في الجزائر.
3. مقال بعنوان «تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا»، من إعداد كل من بوداود فاطمة الزهراء، أسماء زاوي، نشرت في 2021، يركز هذا المقال على تحديات والتهديدات التي واجهت الجزائر خلال فترة كورونا، باعتبارها من بين المتغيرات التي أثرت بشكل سلبي وكبير على الأداء الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة، يقدم هذا المقال أيضا تحليل لأبرز الأحداث الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في فترة كورونا.

III. الإشكالية:

إنّ مسلمة تأثير البعد الاقتصادي على مختلف الأبعاد الأمنية الأخرى للأمن القومي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ناهيك بقابليته للقياس والتقييم، تدفعنا إلى التساؤل عن: **كيف يمكن تقييم المستوى الذي بلغه الأمن القومي الجزائري في بعده الاقتصادي وتأثيره على الأبعاد الأخرى للأمن الجزائري؟**

IV. الأسئلة الفرعية:

1. ماهي الدوافع التي أدت إلى ظهور مفهوم الأمن الموسع؟
2. هل الأمن الاقتصادي في الجزائر محقق أم لا؟
3. كيف أثّر البعد الاقتصادي على مختلف الأبعاد الأمنية في الجزائر من 2019 إلى 2024؟

V. فرضيات الدراسة:

محاولة منا للإجابة عن إشكالية دراستنا ننطلق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** لا يتحقّق الأمن القومي بمفهومه الموسّع إلا بتحقّق بعده الاقتصادي وهذا ما يقاس اعتمادا على مجموعة من المكونات (...) والمؤشّرات (...).

- **الفرضية الثانية:** أتى اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي لأمنها القومي منذ 2019 استجابة لحتمية اقتصادية تتعلق بالمخاطر الوجودية المترتبة عن استمرار الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيس وشبه وحيد لتحقيق نمو الناتج المحلي الخام.

- **الفرضية الثالثة:** تشير التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر في فترة 2018-2024 إلى الارتباط والتأثير المتبادل بين كل من متغير الأداء الاقتصادي والأبعاد الأمنية الجزائرية الأخرى.

VI. الإطار النظري للدراسة:

سنعتمد في دراستنا على إطار نظري مركب من:

1. **نظرية الأمن الموسع:** هي إطار تحليلي جاء بها باري بوزان، يرى من خلالها أن مفهوم الأمن يتجاوز الجوانب التقليدية الصلبة ليشمل خمسة قطاعات أو أبعاد مترابطة، هي الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي والأمن البيئيّ، وتؤكد النظرية أنّ فهم الأمن يتطلب تحليلا شاملا لجميع الأبعاد على مستويات مختلفة. تعد من النظريات التي تمتلك إطارا تحليليا غنيا، يمكننا من دراسة البعد الاقتصادي وتأثيره على الأبعاد الأمنية الجزائرية خلال فترة (2019-2024)، بفعالية مما يتيح لنا فهم الترابطات المعقدة بين الاقتصاد وباقي المتغيرات.
2. **مقاربة الأمن والتنمية:** أو كما تسمى عقيدة ماكنمارا، وهي نظرية طرحها روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي الأسبق في الستينات، وتعتبر مقاربة تجمع بشكل وثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن القومي للدول النامية، فوفقا لماكنمارا أفضل استراتيجية يمكن أن تتبعها الدول لتحقيق الأمن هي الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي سيؤدي تلقائيا إلى تقليل الاضطرابات الداخلية ومنه تعزيز الأمن، وبالمقابل التخلف الاقتصادي والفقر وغيرها من المشاكل التي

تواجهها الدول هي التهديد الحقيقي للأمن القومي والتي تخلق بيئة خصبة للصراعات، ومنه تقدم النظرية إطارا تحليليا لدراسة البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري من 2019 إلى 2024 من خلال تركيزها على العلاقة بين التنمية والاستقرار.

3. **نظرية المركب الأمني**: هي إطار تحليلي في دراسات الأمن الدولي، طورها باري بوزان. باختصار، تفترض هذه النظرية أن الأمن القومي للدول مترابط بشكل وثيق مع أمن جيرانها ضمن منطقة جغرافية محددة أو "مركب أمني". في الفترة 2019-2024، تبرز نظرية المركب الأمني كإطار تحليلي مهم لفهم البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري. يظهر أن الأمن الاقتصادي ليس مجرد عامل داعم للأمن القومي، بل هو جزء لا يتجزأ منه ويتفاعل بشكل معقد مع الديناميكيات الإقليمية والدولية. التحديات الاقتصادية، مثل الاعتماد على المحروقات والبطالة والتضخم، يمكن أن تتحول إلى مصادر لعدم الاستقرار وتهدد الأمن القومي. في المقابل، تساهم السياسات الاقتصادية السليمة، والتنويع الاقتصادي، والاستثمار في التنمية البشرية، والتعاون الإقليمي، في بناء مرونة اقتصادية تعزز الأمن الشامل للبلاد في ظل المركب الأمني الإقليمي المعقد.

VII. الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت دراستنا على منهجين أساسيين:

1. **المنهج الكمي:** يعد المنهج الكمي أداة أساسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات من خلال جمع البيانات ومعالجتها، أما دراستنا فتتطلب من جمع وتحليل البيانات الرقمية والإحصائية لتحويل الظواهر الاقتصادية التي تشهدها الجزائر إلى مؤشرات قابلة للقياس وتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وأبعاد الأمن المختلفة.
2. **المنهج الكيفي:** يعتبر المنهج الكيفي (النوعي) أداة أساسية في الدراسات والأبحاث وفي نفس الوقت مكمل للمنهج الكمي، أما في دراساتنا فقد مكننا المنهج الكيفي في فهم التأثيرات سواء كانت المباشرة أو غير المباشرة للبعد الاقتصادي على الأمن القومي، خاصة عندما تكون عوامل تتطلب فهما عميق مثل: البطالة وأثارها على الأمن الاقتصادي والمجتمعي.

VIII. هيكلة البحث:

وللإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، خلصنا إلى صياغة خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول، بدأنا بدراسة مفهوم الأمن الاقتصادي في إطار مفهوم الأمن الموسع، اين تناولنا في المبحث الأول المفهوم الموسع والحديث للأمن وتتبعنا مراحل تطوره من المفهوم التقليدي الذي كان يرتكز على البعد العسكري إلى غاية ظهور الأبعاد الجديدة للأمن وتحوله من أحادي إلى متعدد قادر على تفسير الظواهر الأمنية الجديدة، أما في المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة الأمن الاقتصادي كبعد جوهري من الأبعاد الأمنية، من خلال التطرق لمفهومه ومستويات تحليله والعناصر التي يتكون وصولا إلى المؤشرات التي تمكننا من قياس الأمن الاقتصادي الوطني وهذا لاستخدامها لاحقا لقياس الأمن الاقتصادي الجزائري في فترة الدراسة.

أما في الفصل الثاني تم دراسة الأمن الاقتصادي الجزائري في فترة (2019-2024)، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عناصر الأمن الاقتصادي الجزائري في نفس فترة الدراسة بداية بالأمن الغذائي والتهديدات التي تواجه وأزمة ندرة المياه التي تعرفها البلاد فيما يخص الأمن المائي وصولاً إلى سياسة الدعم الاجتماعي في عنصر الأمن الاجتماعي، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية وقسمناها إلى جزئين كلية داخلية وكلية خارجية وهذا لقياس مدى تحقيق الجزائر لأمنها الاقتصادي.

في الفصل الثالث، تناولنا متغير الاقتصاد كقاطرة للأمن في الجزائر من خلال تخصيص مبحث لدراسة دوافع اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي لأن هذا الخيار ليس بدافع التنمية فقط بل لمواجهة التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية، ثم درسنا تأثير البعد الاقتصادي بصفة عامة على باقي أبعاد الأمن الموسع مع الإسقاط على حالة الجزائر في فترة (2019-2024) في المبحث الثاني.

IX. صعوبات الدراسة :

تكتنف دراسة البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري خلال فترة (2019-2024) العديد من الصعوبات والتحديات اولها صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات الحديثة خاصة عند دراسة بعض المؤشرات وهذا لعدم نشرها من قبل الجهات الرسمية بالإضافة إلى

تباين في الارقام والمؤشرات بين المصادر المحلية والدولية مما صعب علينا المأمورية فضلا عن حساسية قضايا الأمن القومي بما في ذلك ابعادها الاقتصادية والعسكرية وهذا ما حد من امكانية الوصول والتطرق لبعض المعلومات .

الفصل الأول:

الأمن الاقتصادي في إطار المفهوم الموسع للأمن

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأمن محورا أساسيا من محاور العلاقات الدولية، وعلى مرّ التاريخ حاول المنظّرون والباحثون ضبط هذا المفهوم وتحديد قالب معين له وهذا من خلال فهم طبيعة التهديدات التي تواجه الدول ومحاولة ايجاد طريقة لضمان أمنها وحماية مصالحها وصولا إلى عصرنا الحالي والذي يعرف بعصر العولمة اين أصبح الأمن أشمل واوسع من مجردّ أمن أحادي البعد.

كان هذا التحوّل نتاجا لما شهده العالم في السنوات الماضية من تعدّد للفواعل ومتغيّرات أخرى أثّرت على النسق الدولي فكانت المحصّلة تصاعد تهديدات وتحديات تتعدّى تلك التهديدات التقليدية التي طالما ركزت عليها الدراسات الأمنية. وفي مقدمة هذه التحديات، تبرز التحديات الاقتصادية التي تعجز القوّة العسكرية عن التصدي لها والحدّ من تداعياتها خاصّة في ظلّ تنامي دور الاقتصاد كمؤشّر من مؤشّرات قياس قوّة الدول، فأصبح الأمن الاقتصادي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن القومي للدول بحكم تأثيره المباشر والكبير على استقرارها.

انطلاقا من التقديم السابق، وعبر مضامين هذا الفصل، سنعمل أولا على الإحاطة في المبحث الأول بمفهوم الأمن التقليدي والافتراضات التي يقوم عليها وصولا إلى مفهوم الأمن الشامل والموسّع وأبعاده الجديدة مرورا بأهمّ الأحداث الدولية التي كانت السبب في تغيير المفهوم، أمّا في المبحث الثاني فسنعمل على تقديم إحاطة معرفية حول البعد الاقتصادي للأمن اين سيتمّ تعريف الأمن الاقتصادي والتطرّق إلى مكوّنات الأمن الاقتصادي. أما في المبحث الأخير فقد خصّص لتقديم المؤشّرات الاقتصادية التي تساعد في قياس الأمن الاقتصادي للدول.

المبحث الأول: المفهوم الموسّع للأمن

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة جملة من التغيّرات ألقت بظلالها على الدراسات الأمنية، ولقد رأينا كيف تطوّر الأمن بشكل ملحوظ ومتسارع لتصبح جميع الطروحات التقليدية السابقة عاجزة عن تفسير وتحليل الظواهر الأمنية ويظهر مفهوم الأمن في قالب جديد من صنع المفكر" باري بوزان "ومدرسة كوبنهاجن.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن

منذ فجر التاريخ واجه الانسان مجموعة من التهديدات والمخاطر أثرت على نسق حياته ووجوده بصفة عامة، اختلفت باختلاف الزمان والمكان، وهذا ما أدّى به للسعي الدائم إلى تحسين ظروفه والمحاولة بقدر الإمكان السيطرة على محيطه بحماية مصالحه لتتطوّر هذه العملية بداية من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى الجماعي.

أولا: الأمن والدولة

يعتبر صلح وستفاليا لعام 1648 من بين المعاهدات التي غيّرت النظام الدولي وأدّت إلى ولادة مصطلح"الدولة". ووفقا للمنظور التقليدي للأمن، هنالك ترابط بين مصطلحي الأمن والدولة إذ أنّ مفهوم الأمن في إطار العلاقات الدولية مرتبط بوجود الدولة التي اعتبرت لوقت طويل الفاعل الأساسي والوحيد في منظومة العلاقات الدولية، فكان هذا سببا في أن يقتصر تحليل وتفسير الظواهر الأمنية على الدولة فقط. وهنا يطرح بعض المفكرون فرضية أن الأمن هو السبب الرئيس وراء قيام الدولة، إذ أنه بعد معاهدة وستفاليا صار للدولة دور هام في تحقيق الأمن أو فقدانه، ومن هنا ظهر مفهوم جديد في هذا المجال وهو مفهوم الأمن القومي. وكان المفكّر والتز ليبمان (Walter Lippman) اول من تناول هذا المفهوم معتبرا أنّ الدولة تضمن أمنها القومي من خلال الحفاظ على الوضع الذي لا تكون فيه قيمها الأساسية عرضةً للخطر وتكون فيه قادرة على حماية هذه القيم في حالة تعرضها لأي تهديدات أو تحديات[1].

[1] جراية الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، ع8، (جانفي2014)، ص 20.

نستنتج من هذا التعريف أنّ التهديد الرئيس والأول للدول هو التهديد الخارجي، وأنّ القوّة والإمكانيات العسكرية للدولة هي الرادع للتهديد. وتعتبر هذه الفكرة إحدى أهم مرتكزات تحقيق الأمن القومي للدولة وذلك عبر الحفاظ على القيم الأساسية لهذه الأخيرة (السيادة، الاستقلال، حماية المصالح).

ومنه فإنّ مفهوم الأمن القوميّ مفهوم مترابط، ولتحقيقه يجب التركيز على أربعة عناصر أساسية[1]:

- تحديد المصالح والقيم والأهداف التي تحاول الدولة حمايتها وتحقيقها.
- التعرف على التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة.
- وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق المصالح ومواجهة التهديدات.
- خلق مؤسسات قادرة على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات تحت إشراف سلطة سياسية لها شرعية التنفيذ.

ثانيا: مفهوم الأمن عند الو اقعيين: مركزية البعد العسكري

حسب المنظور التقليدي، فإن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية وهذا في ظل غياب سلطة مركزية عليا وسيادة الفوضى في العلاقات بين الدول، فكل الدول تسعى إلى تحقيق مصالحها وضمان أمنها وسيادتها ضدّ ما تعتبره دولا منافسة أو معادية حتى ولو كان ما سبق ذكره يحقّق بخوض حروب. وترتبط هذه الأرضية بشكل مباشر بالقدرة العسكرية للدولة وهذا ما يجعل الأمن في مفهومه التقليدي يدور أساسا حول ثلاثية القوّة العسكرية – الدولة – الأمن. ويبرز التيّار الواقعي كأهمّ تيّار نظّر لهذه العلاقة[2].

قبل الحديث عن أفكار هذا التيار، تجدر الإشارة إلى أنّ الفكر والمنهج المثالي الذي ساد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى هو الذي كان يفسّر الظواهر الأمنية واستند تحليل هذه الأخيرة في تلك الفترة على افتراضاته حيث تم ربط مفهوم الأمن بالمبادئ والقيم العليا وتحقيق المصالح المشتركة والعمل الجماعي الذي يقوم على التعاون، وهذا ما كان سببا في

[1] **نفس المرجع**، ص 21.

[2] بالة عمار، "إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي"، ***مجلة الحقوق والحريات***، م10، ع 2، (اكتوبر 2022)، ص ص 1150-1151.

الدعوة إلى نبذ الحرب والحثّ على السلام، ولكن سرعان ما سقطت هذه الرؤية وأصبحت عاجزة عن تفسير الظواهر الأمنية خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وانهيار عصبة الأمم المتحدة[1].

هنا تحديدا برز الطرح الواقعيّ بقوّة حيث ينطلق هذا الأخير من فكرة أن مصالح الدول متضاربة، وغالبا ما يؤدّي هذا التضارب والتنافس إلى الحروب ومتغيّر القدرة العسكرية الذي تحوز عليه الدول هو الذي يحدّد نتيجة هذا التنافس.

وتزامن صعود الواقعية كمرجع في تحليل الظواهر الأمنية مع تحولين أساسيين[2]:

- سقوط النظرية المثالية وقصر تحليلها وهذا راجع لاعتمادها على معايير السلوك الدولي، وبالمقابل استندت النظرة الواقعية في نخليها على التاريخ حتى وصلت إلى تعميمات حول السلوك الدولي.
- صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة وهو ما أضفى نوع من القوة لتفسيرات الواقعية.

أصبحت أفكار وفرضيات النظرية الواقعية في تفسير الظواهر الأمنية تلاقي نوعا من القبول لدى الدارسين والباحثين في مجال العلاقات الدولية، وحتى صناع قرار، إذ تمّ إقرار فكرة ضرورة الصراع لتحقيق المصالح على الصراع الايديولوجي، بمعنى آخر يدعو انصار النظرية الواقعية إلى تفسير الظواهر الأمنية انطلاقا من متغير تحقيق المصالح الوطنية والتنافس مع القوى الأخرى على الموارد والنفوذ بدلا من التفسير بناءا على الايديولوجيات والمعتقدات وهذا ما حدث بالفعل، تغيرت الفرضيات التي كان ينطلق منها المفكرون والباحثون وصولا إلى صناع القرار.

على المستوى الداخلي، تنطلق أفكار الواقعيين من أنّ الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يحوز على وسائل الاحتكار الشرعي للقوة والعنف وهذا داخل حدودها وكل هذا يؤدي إلى ضمان أمن الأفراد. أمّا على المستوى الخارجي تسعى الدولة حسبهم إلى تحقيق أمنها من

[1] جراية الصادق، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] بالة عمار، **مرجع سابق**، ص1151.

خلال عملية تفاعل بين الدول والنظام الدولي يكون نتاجها ضمان البقاء وتعظيم سبل الحصول على القوّة خاصّة في ظل غياب سلطة مركزية عليا وانتشار الفوضى في النظام الدولي[1].

من جهة أخرى تعتبر الواقعية الجديدة من أبرز النظريات التي تهدد إلى دراسة الظواهر الأمنية، تنطلق من فرضيتين أساسيتين:

- تحليل الظواهر الأمنية انطلاقا من بنية النظام الدولي ولكن دون اهمال المستويات الاخرى.
- تعتبر الحرب حتمية لبنية النظام الدولي خاصة في ظل غياب سلطة عليا وانتشار الفوضى.[2].

يعرض الجدول التالي مقارنة بين مختلف توجهات الواقعية في تفسيرها للأمن:

الجدول رقم 01: مقارنة بين مختلف توجهات الواقعية في تفسيرها للأمن

المعيار:	الو اقعية الكلاسيكية	الو اقعية الجديدة
الفاعل الأساسي	الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد.	الدولة هي الفاعل الأساسي، لكن افعالها مقيدة ببنية النظام الدولي.
التعاون بين الدول	لا يوجد تعاون بين الدول.	الشك وعدم الثقة بين الدول، مما يقلل من التعاون.
الهدف الأسمى	زيادة القوة كوسيلة للبقاء في ظل الفوضى.	البحث عن القوة والبقاء في نظام دولي غير آمن.
أبرز الرواد	هانس مورغانتو(Hans Morganto)	كينيث والتز(Kenneth Waltz)

[1] جراية الصادق، **مرجع سابق**، ص22.

[2] Kenneth N. Waltz, **theory of international politics** (New York W.W Norton& company, 1979), p18.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مقالة " النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية: الواقعية الجديدة"[1]

[1] " النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية: الواقعية الجديدة"، في: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book ، تاريخ الاطلاع: 2024-11-19.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع

شهد مفهوم الأمن تحولات جذرية على مر التاريخ، فبعد أن كان محصورا في البعد العسكري التقليدي أصبح أكثر شمولية واتساعا بأبعاد متعددة، ويرجع كل هذا إلى المفكر باري بوزان الذي ساهمت وبشكل كبير في تطوير مفهوم الأمن، وهذا لعديد التغيرات التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة.

أولا: الأحداث التي أدت إلى ظهور مفهوم جديد للأمن

من بين أهم الأحداث والتطوّرات التي أثرت بشكل مباشر على مفهوم الأمن وساهمت في تغييره نجد[1]:

1. نهاية الحرب الباردة: نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي كقوة كان لها أثر كبير في النظام الدولي حيث تفردت الولايات المتحدة الامريكية بالزعامة والهيمنة وهذا الذي لم تتنبأ به النظرية الواقعية حيث كان ترى أن نهاية هذا التنافس والصراع سيكون بحرب ساخنة ومواجهة عسكرية مباشرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية، وهنا أحلي قصر تفسير النظرية الواقعية.

2. تغيّر في طبيعة التهديدات: أدّى تغيّر النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ظهور تهديدات وتحدّيات جديدة غير تلك التي عهدتها الدول ومن بينها الجريمة المنظمة، الارهاب وقضايا البيئة، كل هذا بالإضافة إلى تهديدات أخرى تجاوزت الإطار العسكري والمباشر، حيث مسّت كل القطاعات التي تقوم عليها الدولة وأصبحت تهدّد أمن الدولة بصفة غير مباشرة.

3. صعود فواعل جديدة: من أهم التغيّرات التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ظهور فواعل جديدة غير الدولة وهذا ما أدى إلى تغيير في عديد المفاهيم والمسلمات، ومن هذه الفاعل نجد المنظمات غير الحكومية التي أصبح لها دور كبير في النظام الدولي انطلاقا من الدور الذي أصبحت تلعبه خاصة في مجال الأمن مثال: المشاركة في عمليات السلام، الدفاع عن حقوق الإنسان، تقديم المساعدات الانسانية، الدفاع عن أسرى

[1] حمزاوي جويدة، "الدراسات الأمنية: معضلة فك الترابط بين الاستراتيجي والأمني"، ***مجلة أبحاث***، م 07، (2022)، ص ص 355-356.

الحروب، ومن بين هذه المنظمات منظمة العفو الدولية. من جهة أخرى، برز أكثر دور الشركات متعددة الجنسيات كفاعل مؤثر في النظام الدولي، فبامتلاكها النفوذ الاقتصادي أصبح لديها ايضا نفوذ سياسي وبهذا أضحت تلعب دورا كبيرا غير الذي عهدته، ومن أهم هذه الشركات (Microsoft) مايكروسوفت، (walmart) وول مارت. ونيسلي (Nestlé). أخيرا حتى الأفراد تنامى دورهم في النظام الدولي وباتوا قادرين على التأثير من خلال مواقفهم وقراراتهم، ويبرز تأثيرهم بشكل أكبر عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

4. العولمة والتطور التكنولوجي: بالتزامن مع نهاية القرن 20 عرف العالم تطورا تكنولوجيا هائلا وظهور ما يسمى بالعولمة، مما أدى إلى زيادة ترابط الدول ببعضها، وحتى المجتمعات، مما جعل الأمن قضية عالمية تتجاوز حدود الدول. وكنتيجة لهذا التطور ايضا، ظهرت تحديات أمنية جديدة مثل: الحرب السيبرانية والجرائم الالكترونية.

كل هذه الأحداث أكدت عجز وقصر النظرية الواقعية -ولكنها لم تسقط بشكل كامل- وبفعل هذا ظهرت نظريات جديدة وتفسيرات من شأنها تفسير الأمن وفق ما هو موجود من متغيرات.

ثانيا: التهديدات الأمنية الحديثة

بعد كل الأحداث السابق ذكرها والتغيير الذي نتج عنها تنوعت وتعددت التهديدات التي أصبحت تواجه الدول والتي لم تعد القدرة العسكرية كافية لصدها ومواجهتها، وتم تحديدها من قبل هيئة الأمم المتحدة كالتالي[1]:

1. **التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:** تشمل جميع المخاطر والتحديات الموجهة ضد الأمن الاقتصادي سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر وحتى القطاع الاجتماعي للدولة، وهي عديدة وتشمل عدة مؤشرات من بينها:

أ. معدّلات الفقر حيث يعتبر مؤشّرا لقياس الاقتصاد سواء كان على المستوى الوطني أو الدولي.

[1] جراية الصادق، **مرجع سابق**، ص23-25.

ب. انتشار الأمراض والاوبئة وحتى الفيروسات ممّا أدّى إلى تدهور الأمن الصحي للدول، وبالتالي تدهور أمنها الاقتصادي.

ج. تقلّبات الأسواق خاصّة منها المالية وتأثيرها على خطط واستراتيجيات الدول وما أضحت تعانيه من الصدمات المالية.

د. تزايد مشكلات الأمن البيئي التي أصبحت تمثل عبئا على الدول، خاصة الصناعية منها بالتزامن مع صعود المنظمات التي تنادي بحقوق البيئة.

كما شهد العالم في هذه الفترة ايضا ارتفاع معدل البطالة تأثرا بعديد الأحداث أهمها الركود الاقتصادي في بعض البلدان التي أثرت بدورها على باقي الدول وحتى التطوّر التكنولوجي الذي حلّ مكان البشر في عدة أعمال مما أدى إلى زيادة البطالة.

2. **النزاعات (داخلية/خارجية)** :وهي عبارة عن النزاعات والحروب سواء كانت إقليمية أو داخلية(أهلية) وانتشرت بشكل خاص في الشرق الاوسط وإفريقيا، حيث أثرت بشكل مباشر على الأمن الدولي. وبالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات والهيئات الدولية للحد منا إلا أن أغلب هذه الجهود فشل. وفي مقدمة هذه النزاعات نجد: الصراع العربي-الاسرائيلي، الصراعات الداخلية في رونـدا وأنغولا والصومال، فضلا عن الأزمات والصراعات السياسية وتأثيرها على الأمن الوطني وصولا إلى العالمي.

3. **الأسلحة النووية والكيميائية:** بعد ظهور السلاح النووي لأول مرة في 1945 حين استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحرب العالمية الثانية ضد اليابان، ثم في 1947 تحقق التوازن النووي حين امتلك الاتحاد السوفياتي السلاح. وفي نهاية السبعينات عقدت سلسلة من المعاهدات للحدّ من التسلّح ولكن الدول لم تلتزم بما نصت عليه المعاهدات حيث توسع النادي النووي بامتلاك دول أخرى لهذا السلاح وقامت بتطويره ليصبح أكثر خطورة ومن بينها: فرنسا، بريطانيا، الهند، باكستان، الكيان الصهيوني. وهذا ما أصبح يشكل تهديدا كبيرا وهاجسا لدى الدول التي تتضارب مصالحها مع الدول التي تمتلك السلاح النووي.

4. **الإرهاب الدولي:** من بين أهم التهديدات التي أصبحت تواجهها الدول يبرز الإرهاب بما يشكله من تهديد لحياة الأفراد واستقرار الدول، وحتى للسلم والأمن العالميين، وفي أي

زمان ومكان، وهذا ما يجعله هاجسا يواجه وجود الدول، وله أبعاد مختلفة ومترابطة مع بعضها البعض في الوقت نفسه، ويشمل تأثيره عديد المجالات أهمها: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعتبر الارهاب من المفاهيم المختلف حول تعريفها وهذا ما صعب من مهمة الدول في مواجهته وزاد في خطورته.

5. **الجريمة المنظمة العابرة للأوطان** :عرفت الدول والمجتمعات انتشار الجريمة وأعمال العنف

منذ القدم، شهدت المجتمعات والدول على مر التاريخ جرائم وأعمال عنف، إلا أنها اتخذت في العصر الحديث أبعادًا أكثر خطورة وتطورًا، حيث لم تعد مجرد أعمال فردية أو منعزلة، بل تحولت إلى جرائم منظمة عابرة للحدود، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا لأمن واستقرار الأفراد والدول على حد سواء، خاصة في بداية التسعينات وكان السبب الرئيسي وراء كل هذا هو تحرير التجارة وتسهيل حركة السلع والأفراد الذي استغله المجرمون في التهريب وارتكاب الجرائم. وتعتبر الجريمة المنظمة نسقا متكاملا ومترابطا مما يصعّب مأمورية الدول في محاربتها.

وكنتيجة لتصاعد جميع هذه التهديدات التي لم تعهدها الدول ظهر مفهوم جديد وكنتيجة لتصاعد جميع هذه التهديدات تطور مفهوم الأمن من مفهوم ضيق يركز على البعد العسكري إلى مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد، يأخذ في الاعتبار طبيعة التحديات الأمنية المعاصرة، ويؤكد على أهمية التعاون الدولي في مواجهتها.

ثالثا: المفهوم الموسع للأمن

بعد كل الأحداث السابق ذكرها بالإضافة إلى التهديدات الجديدة توصل المفكرون والباحثون إلى ضرورة توسيع الأجندة الأمنية في جانبها المفاهيمي، ويعتبر الأستاذ باري بوزان أحد أكبر المتخصّصين في الدراسات الأمنية أكثر المتجاوبين مع هذا الطرح، وهذا من خلال إصداره لكتاب الشعوب الدول والخوف (People States and Fear) عام 1991، وجاء هذا الأخير بأفكار جديدة ساعدت في فهم وتفسير الظواهر الأمنية الحديثة، حيث قام بتوسيع المفهوم إلى مستويات وأبعاد متعدّدة فوق الدول وما دونها تعنى بالشأن الداخلي والخارجي،

بالإضافة إلى أنه اول من اوجد مستويات جديدة أساسية وهي الفرد والمجتمع بالإضافة إلى الدولة.

ووفقا لباري بوزان، فإنّ الأمن هو "***الحالة أو الوضع الذي تكون فيه القيم الأساسية الفردية أو الجماعية محمية من التهديدات التي قد تسفر عن خسارتها أو تدميرها***"[1]، أي أنه تلك الحالة التي يغيب فيها التهديد والخطر سواء كان مباشرا أو غير مباشر، وتكون فيه قيم وأفكار وحتى كيان الدولة محمية من أي قوى تغيير معادية، وباعتبار النظام الدولي نظاما فوضويا، يرى باري بوزان أنّ الأمن يتحقّق بصفة نسبية وليس بصفة مطلقة[2].

ومن الواضح أنّ بوزان تجاوز في تعريفه هذا التعريف التقليدي للأمن، فالأمن حسبه يشمل عدّة أبعاد تتجاوز البعد العسكري وهذا ما يجعله شاملا. وعلى عكس النظرة التقليدية، ويرى بوزان أنّ الأمن نسبي فهو يتغيّر بتغيّر التهديدات. كما يركز بوزان في تعريفه على القيم الجماعية أو الفردية، فلتحقيق الأمن يجب حماية كل هذه القيم لا قيم الدولة فقط. كما يرى بوزان بوجود ثلاث مستويات للأمن: الأفراد، الدول، النظام الدولي وأنّ الربط بينها ضروري لتحقيق الأمن[3].

يجيب باري بوزان عن مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي سيطرت على الحوار الأكاديمي في مجال الأمن في كتابه تطوّر دراسات الأمن الدولي ("The evolution of international security studies) مع لين هانسن (Lene Hansen)، وكل سؤال يجيب على إشكال معين وهي كالتالي[4]:

---

[1] Barry Buzan, **People, State and Fear the National Security Problem in International Relations**: (England: Whea Tsheaf Book LTD, 1983), pp.30-31.

[2] Marianne Stone, **Security According to Buzan: a Comprehensive Security Analysis**, Security Discussion Papers, (Spring 2009), p3.

[3] Buzan, **People, State and Fear the National Security Problem in International Relations**, op.cit. pp 23-24.

[4] Barry Buzan, Lene Hausen, **the Evolution of International Security studies**, (United Kingdom: Cambridge University Press, 2009), pp 15-10.

1. ما هو الكيان المرجعي المعني بالأمن؟

يركز هذا السؤال على مسألة تحديد الكيان الذي نحاول حمايته وضمان أمنه هل هو الدولة أم المجتمع أو حتى الفرد؟ أو جميعهم؟ تختلف الإجابات حسب المنطلقات النظرية والمدارس الفكرية وحتى الحقبة الزمنية، ويجمع باري بوزان في تعريفه للأمن بين الفرد والمجتمع والدولة، ويرى أنه لضمان أمن الدولة في مختلف القطاعات يجب أن يحقق على جميع المستويات.

2. هل يعنى الأمن بالتهديدات الخارجية أم الداخلية؟

يناقش هذا السؤال التناقض الموجود بين الأمن الداخلي والخارجي للدولة، وكيف تطوّرت هذه الرؤية عبر التاريخ خاصة خلال الحرب الباردة التي كانت الأولوية لتحقيق الأمن الخارجي، ولكن سرعان ما تغيّرت المعادلة وتوسّع مفهوم الأمن ليشمل ضرورة تحقيق الأمن الداخلي ومواجهة التهديدات الداخلية دون إهمال التحديات الخارجية.

3. هل يقتصر الأمن على المجال العسكري فقط؟

يناقش هذا السؤال نقطة مهمة ومحل جدل كبير وهي توسع مفهوم الأمن، ففي السابق كان الأمن يقتصر على المجال العسكري فقط وكانت قوة الدولة وأمنها يقاسان بالبعد العسكري وما يشمله فقط، ولكن مع الطرح الذي جاء به "باري بوزان" توسّع الأمن ليشمل أبعادا جديدة منها اقتصادية وسياسية لتظهر مفاهيم جديدة كنتيجة لهذه الأبعاد كالأمن الاقتصادي والأمن السياسي وغيرها.

4. هل مفهوم الأمن ثابت أم ديناميكي؟

يناقش هذا السؤال طبيعة الأمن باعتباره حالة ثابتة يجب الحفاظ عليها أو عملية ديناميكية تتغير باستمرار، حيث يرى بوزان وهانسن أن الأمن ليس ثابتا بل يتغير بتغير التهديدات والمخاطر، وهذا ما يجعله مرنا.

رابعا: جدول مقارنة بين مفهوم الأمن التقليدي والمعاصر[1]

[1] بالة عمار، **مرجع سابق**، ص 1155-1156 .

الجدول رقم 02: مقارنة بين مفهوم الأمن التقليدي والمعاصر

المقارنة:	الأمن التقليدي	الأمن المعاصر
الفاعل الأساسي:	الدولة.	ا لأفراد، الدول، النظام الدولي.
البعد الأساسي:	العسكري.	العسكري. السياسي. البيئي. الاقتصادي. المجتمعي.
التهديدات:	خارجية، عسكرية، مباشرة. التهديد ثابت ويأتي من نفس المصدر(الحرب)	داخلية، خارجية، عسكرية، متعددة، مباشرة وغير مباشرة التهديد غير ثابت ودائم التغير.
الغاية:	حماية الدولة من أي هجوم مباشر.	حماية قيم الأفراد والمجتمع والدولة من أي تهديدا ت
الطريقة:	استخدام القوة العسكرية.	عملية متكاملة تشمل عدة جوانب: اقتصادية، عسكرية، سياسية، بيئية، اجتماعية.
مستويات التحليل:	تحقيق وضمان أمن الدولة	تحقيق وضمان الأمن: 1-فوق الدول: أمن النظام الدولي. أمن الإقليم. 2- تحت الدول: أمن الأفراد أمن المجتمعات. أمن الدول.
الأمن الداخلي والخارجي	التميز بين الأمن الداخلي والخارجي مع التركيز على الخارجي أكثر.	لتحقيق أمن شامل ومتكامل يجب أن يدمج الأمن الداخلي والخارجي للدولة وعدم التميز بينهما.
فوضى النظام الدولي	الفوضى واحدة، ولا يمكن أن يكون فيها أي شكل من أشكال التعاون بين الدول وغياب سلطة مركزية عليا.	يميز "بوزان" بين أنماط الفوضى، فقسمها إلى فوضى ناضجة وغير ناضجة ومعيار القياس هنا هو هل الدول مهيأة التعاون أم لا.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على كتاب "الشعوب، الدول والخوف" لباري بوزان[1].

[1] Buzan, **People, State and Fear the National Security Problem in International Relations**, op .cit., pp 30,35.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الموسع

ناهيك بالمفهوم الجديد للأمن، قدّم باري بوزان أبعادا جديدة للأمن تفسر مفهومه، وتتمثل في أربعة أبعاد جديدة بالإضافة إلى البعد العسكري، وهي كالتالي[1]:

1. الأمن العسكري (Military Security): هو بعد أساسي وله مكانة كبيرة في سياسات الدول، وجد هذا البعد مع وجود الإنسان حتى ولو لم يكن كما هو الآن ولكن كممارسة هو قديم وتقليدي، وتكمن أهميته في مدى تأثير التهديدات العسكرية حيث تمس هذه الأخيرة جميع مكونات الدولة بداية من الأفراد وصولا للمؤسسات وهذا ما يجعله في قمة اولويات الدول ،ويعتبر نقطة الحسم في حالة الوجود الفعلي لهذا التهديد ،ويشمل البعد العسكري عملية التفاعل بين الأسلحة الدفاعية والهجومية للدولة وإدراكها لنوايا الأعداء ،وحسب "باري بوزان" فإن الدول الصناعية الكبيرة تستطيع تحقيق أمنها العسكري بطريقة سهلة مقارنة بباقي الدول.

2. الأمن السياسي (Political Security): يقوم هذا البعد على التفاعل بين الأمن والعناصر المشكلة للدولة (كالسيادة والوحدة الترابية)، وبصفة عامة فإنّ الأمن السياسي يقصد به تحرّر الدولة من الضغوط السياسية داخليا من خلال ضمان وفرض احترام الفواعل السياسية للشروط والقوانين التي تسنها الدولة لضمان الوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي ، وخارجيا من خلال العمل على تطوير قدرتها على التكيف مع الضغوطات التي تجبرها على تغيير مواقفها أو حتى اتخاذها لقرارات تتعارض ومبادئها. ويعتبر ضمان الأمن السياسي على المستوى الخارجي (النظام الدولي) أكثر أهمية عند الدول.

3. الأمن الاقتصادي (Economic Security) : يرى بوزان أن تحقيق وضمان الأمن الاقتصادي يجب أن يكون من الأهداف الأساسية للدول، ويتمحور الأمن الاقتصادي أساسا حول قدرة الدولة على ضمان استقرارها الاقتصادي وحمايته من مختلف التهديدات الناتجة عن تغيّرات داخلية أو خارجية، ومن بينها الصدمات الاقتصادية العالمية. ويرى بوزان أن الدولة عندما تصل إلى الأسواق الخارجية فهذا جزء من تحقيق لأمنها الاقتصادي

[1] Buzan, **People, State and Fear the National Security Problem in International Relations**, op .cit., pp 20-19.

بنسبة معيّنة، وقد أشار العديد من الباحثين والأكاديميين إلى العلاقة التي أصبحت تجمع بين الاقتصاد والأمن خاصّة بظهور مفهوم الأمن الاقتصادي.

4. الأمن المجتمعي (Societal Security): يعتبر هذا البعد من بين الأبعاد المهمة لدى الموسعين، ويتعلق بقدرة المجتمع على حماية خصوصيته (اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، العادات والتقاليد) من مختلف التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية وهذا لتحقيق التماسك بين مكونات المجتمع. طوّرت فكرة بوزان في هذا البعد ليصبح أعمق ويشمل ثنائية تحقيق أمن الدولة المتعلق بالسيادة وأمن المجتمع المتعلق بالهوية.

5. الأمن البيئي (Environnemental Security): يعتبر من أحدث أبعاد الأمن وحتى التهديدات التي تواجه هذا البعد حديثة، فهو متعلق بالمحافظة على البيئة والمحيط الحيوي كأساس دونه تتضرر الإنسانية. وهناك نوعان من التهديدات المرتبط بالبعد البيئي للأمن: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية. تشمل التهديدات الطبيعية الكوارث الطبيعية وكل ما ينتج عنها، في حين تشمل التهديدات الاجتماعية كل ما يضرّ البيئة وسلامتها الناتج عن أنشطة البشر.

تجدر الإشارة إلى أن الأبعاد الخمسة للأمن تتفاعل فيما بينها ولا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، لذا كان لزاما على صنّاع القرار أو حتى الباحثين الأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الأبعاد عند وضع استراتيجية أو سياسة أمنية أو حتى تحليل الظواهر الأمنية[1].

[1] رحموني فاتح النور، "مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد 2023"، ***مجلة المعيار***، م 25، ع، (2021) ص ص5-6.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للأمن

بعد طرح فكرة الأمن الموسّع بأبعاده الجديدة حسب "باري بوزان"، وصلنا إلى نتيجة أنّ مفهوم الأمن لا يقتصر على الجوانب التقليدية كالأمن العسكري فقط بل يتعداه إلى أبعاد أخرى مهمة من بينها البعد الاقتصادي الذي برز كركيزة أساسية لضمان أمن الدول والمجتمعات وهو ما يفرض علينا تحليل هذا البعد بشكل عميق.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي

يعتبر الأمن الاقتصادي جزءا أساسيا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الشاملة التي تهدف إلى التحرّر من الخوف والحاجة إلى التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجه ثلاثية الأفراد والمجتمعات والدول. وتولي الدول اليوم أهمية كبيرة لمواجهة التهديدات التي تمس أمنها الاقتصادي بعد أن كانت تهتم فقط بما يمسّ ببقائها وسيادتها بشكل مباشر وخارجي.

أولا: مفهوم الأمن الاقتصادي

تتعدّد تعاريف الأمن الاقتصادي وذلك بسبب اختلاف المصالح. ومن بين التعاريف المعتمدة في الدراسات والأبحاث نجد ما يلي:

1. **وفق المنظور الاسلامي:** يعتبر الأمن الاقتصادي أحد مقاصد الشريعة الاسلامية الخمسة (حفظ المال)، ومنه فإن سعي الأفراد والمجتمعات، وبالتالي الدول، إلى تحقيق أمنهم الاقتصادي يعد من الواجبات الأساسية التي يلقى المسلم مقابلها أجرا وثوابا من عند الله لسعيه في تحقيقها[1]. وقد دعا الإسلام الأفراد واوجبهم على ضمان الأمن الاقتصادي لعائلاتهم خاصة الذين عجزوا عن ضمانه، حيث ورد في حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) ***"إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس"***[2]،يدعو هذا الحديث إلى تحقيق الأمن الاقتصادي الفرد والعائلة والمجتمع بما يضمن الكرامة والاستقرار. فترك الورثة اغنياء يعني توفير الوسائل اللازمة لعيشهم المريح وهذا ما يتوافق مع مبادئ الإسلام، أما تركهم عالة يتكففون الناس فهو مخالف لمبادئ الإسلام وكل هذا

[1] جريبة بن أحمد الحارثي، "**العلاقة بين الأمن الاقتصادي والفكري مدخل اسلامي** "(المدينة المنورة: جامعة طيبة، لم تذكر السنة) ص 103.

[2] متفق عليه، البخاري، حديث رقم (2742)، مسلم، حديث رقم (1628).

يؤكد على اهمية تحقيق الأمن الاقتصادي للفرد في حياته ولورثته بعد مماته، وكل هذا يدل على أن الإسلام اهتم بالأمن الاقتصادي وجعله من المقاصد الأساسية وحتى أنه لضمانه رفعت بعض الحدود الشرعية مثال: رفع حد السرقة في عام المجاعة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1].

2. **وفق الأمم المتحدة**: هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفيه لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية والتعليم[2].

3. **حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر**: ترى أن تحقيق الأمن الاقتصادي هو قدرة الأفراد والمجتمعات على تلبية حاجاتهم الأساسية في الوقت الحاضر والمستقبل مع الحفاظ على حياة الأفراد وكرامتهم وصحتهم أثناء ذلك[3].

ويحيلنا الربط بين التعريفات السابقة إلى اعتبار الأمن الاقتصادي تلك الحالة أو الوضع الذي يكون فيه الفرد أو المجتمع أو الدولة مكتفيا، يشعر فيها بالاستقرار من خلال امتلاكه أو حصوله على الموارد والخدمات الكافية لتلبية حاجاته الأساسية وحماية نفسه من الصدمات الاقتصادية. وللأمن الاقتصادي دور كبير في فهم وتحليل الظواهر الأمنية الجديدة خاصة الحروب الاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، وهذا من خلال معرفة مصالح الدول اين تكمن ومتى تتعارض.

ثانيا: مستويات تحليل الأمن الاقتصادي

من بين أهم خصائص الأمن الاقتصادي هو أن تحليله يجري على مستويات مختلفة ولكنها متكاملة تعطي لنا تفسيرا وتحليلا شاملا له وهي كالتالي[4]:

---

[1] جريبة بن أحمد الحارثي، **مرجع سابق**، ص103.

[2] ادريس عطية، "تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة"، ***مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية***، م. 20، ع. 02 (13-01-2020)، ص 134.

[3] وليد عبدلي، "الأمن الاقتصادي والأمن التكنولوجي: مدخل نظري للمحددات والمرتكزات"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م.11، ع.02، (جويلية2022)، ص 356.

[4] أحمد سمير، **الأمن الاقتصادي** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012)، ص ص 20-18.

1. **على مستوى الفرد:** في هذا المستوى الأمن الاقتصادي هو قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته الأساسية وقدر من السكينة والطمأنينة، وفي حالة غياب ما سبق فإن الفرد يصبح مهددا اقتصاديا حيث يعتبر وحدة قياس وهذا لأنه النواة الأولى للدولة، وكل تهديد قد يواجه الدولة.
2. **على مستوى المجتمع:** هو قدرة المجتمع على تحقيق الحماية الاقتصادية وتلبية الحاجيات الأساسية لجميع الأفراد وتوفير المؤسسات التي تساعدهم على تحقيق أمنهم الاقتصادي وضمانه، ويعتبر هذا المستوى ضروريا لضمان العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي داخل الدولة الواحدة.
3. **على المستوى الوطني:** يعنى الأمن الاقتصادي في هذا المستوى بحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات والتحديات سواء كانت خارجية أو داخلية مثل: الأزمات المالية العالمية، البطالة، التضخم، الفقر)، وهذا من خلال سياسات اقتصادية. ويرى البعض أنّ الأمن الاقتصادي الوطني هو تهيئة الظروف التي من شأنها زيادة اقتصاد الدولة ومحاربة كلّ ما يعيق تطوّره، وهذا لضمان مستوى معيشي كريم للأفراد وزيادة رفاهيتهم.
4. **على المستوى الدولي:** يركّز الأمن الاقتصادي في هذا المستوى على أهمية التعاون الدولي والتنسيق وهذا لتحقيق أمن اقتصادي عالمي، وجاءت هذه الدعوات خاصّة بعد أزمة التضخّم العالمية 2008 وما صحابها من اختلال في الأمن الاقتصادي للدول. ومن بين أهداف تحليل هذا الأخير على المستوى العالمي نجد تنظيم الأسواق العالمية والتعاون في مجال التجارة والاستثمار، وحتى التصدي للأزمات العالمية بشكل مشترك وهذا من خلال مجموعة من المؤسسات والمنظمات.

ثالثا: مهددّات الأمن الاقتصادي

نعني بالتهديدات التي تواجه الأمن الاقتصادي كل ما من شأنه زعزعة استقرار واختلال الوضع الاقتصادي للدولة (للأفراد، للمجتمعات، للدول)، وهذه التحديات متصلة ببعضها البعض وهي كالتالي[1]:

[1] وليد عبدلي، **مرجع سابق**، ص ص 358-359.

1. **التغير المناخي:** يعتبر التغير المناخي من قضايا الساعة والتحدي الأكبر الذي يواجه الدول بالنظر إلى عواقبه الاقتصادية طويلة الأمد، خاصة في الدول التي تعاني من الجفاف ونقص المياه وهو ما قادها إلى تكثيف العمل المشترك للتصدي لهذا التحدي لأنه يضر باقتصاداتها بالدرجة الأولى وهذا ما يؤثر مباشرة في الأمن الاقتصادي العالمي، خاصة أن الدول الصناعية والزراعية تعتمد على المياه وعلى ضرورة وجود بيئة صالحة لممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية. تحاول الدول مواجهة هذا التحدي من خلال إنشاء مؤسّسات ومنظّمات تراقب آثار التغيّر المناخي وتحاول تقليل آثاره وقامت من أجل ذلك بسن قوانين لحماية البيئة.
2. **الذكاء الاصطناعي:** يعد هذا التحدي من التحديات الحديثة التي وجدت الدول نفسها أمامه خاصة أن تأثيره غير مباشر وخفي، فكما سهل حياة الأفراد والمجتمعات وساهم في تطورها، نجده قد أحدث اضطرابا في أسواق العمل وهذا باستبدال العمالة البشرية بالعمالة الآلية مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة وصولا إلى مجتمع فقير وغير منتج، ومنه زعزعة في الأمن الاقتصادي للأفراد والمجتمعات والدول، ومن جهة أخرى بدأت الحرب في هذا المجال من قبل القوى العظمى للهيمنة والسيطرة على هذا التطوّر مما أثّر بالسلب على الأمن الاقتصادي العالمي.
3. **الثورة النقدية:** يتمثل هذا التهديد في تحوّل العالم إلى الاعتماد على المال الرقمي بدل المال النقدي مثال: الثورة التي أحدثتها عملة بيتكوين (Bitcoin) في سوق العملات النقدية والتي كان من نتائجها تغيير العلاقات المالية بين الدول والتسبب في اضطرابات وتوترات سياسية خاصة تلك الدول التي ترى في عملتها النقدية سلطة وقوة وهذا لفرض سيطرتها على العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية وعملة الدولار.
4. **التكتّلات والتجمّعات الاقتصادية:** يشهد العالم تزايدا في عدد التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء كانت دولية أو إقليمية وخاصة التي تختص بالجانب الصناعي مثل الاتحاد الاوروبي والأسيان. فبسبب هذه التكتلات أصبح من الصعب انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال -من تكتل لأخر- وهذا ما قد يؤدي إلى احتكار دولي. ومثل هذه التهديدات قد تقودنا إلى حرب اقتصادية بين هذه التجمعات والتكتلات خاصة عند تعارض مصالحها وهذا ما يؤثر مباشرة على الأمن الاقتصادي لجميع الأطراف.

تجـدر الإشـارة إلى أن التهديـدات والمعيقـات التي تواجـه الأمـن الاقتصـادي تختلـف مـن دولـة لأخـرى بـاختلاف النظـام والوضـع الاقتصـادي، والتهديـدات السـابق ذكرهـا ذكـرت بصـفة العامة.

المطلب الثاني: مكونات الأمن الاقتصادي

هناك اختلاف بين الباحثين حول مكونات الأمن الاقتصادي إلا أن اتفاقا يحصل بينهم حول مجموعة من المكونات وهي كالتالي[1]:

أولا: الأمن الغذائي

يعتبر من أهم العناصر المكونة للأمن الاقتصادي وواحدا من الأهداف الكبرى التي تسعى الدول إلى تحقيقها، له عدة تعريفات ولكنها اختلفت وتلقت العديد من الانتقادات، من بين هذه التعريفات نجد تعريف المنظمة العربية للتنمية والزراعة التي تعتبره ***"توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي أو على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخلهم وإمكانياتهم المادية"*** [2].

ويمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة الأفراد والمجتمع والدولة على توفير الغذاء اللازم والكافي حسب مقدورهم وإمكانياتهم من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

ويعتبر ضمان الأمن الغذائي ذا أهمية كبيرة في ضمان الصحة العامة للأفراد حيث يقلل من خطر سوء التغذية والأمراض التي يصل تأثيرها على المستوى الدولي. ويعتبر ايضا الأساس لضمان عامل بشري قوي يكون نقطة من نقاط قوة الدولة، كما للأمن الغذائي دور كبير في الاستقرار الاجتماعي للدول والمجتمعات حيث يؤدي نقصه إلى اضطرابات وتوترات، بينما تساهم وفرته وتنوعه في خلق مجتمعات أكثر استقرارا[3].

---

[1] فاطمة الزهراء بوداود، أسماء زاوي، "تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا"، ***مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية***، م. 12، (جانفي 2021)، ص ص 85-87.

[2] المرجع نفسه.

[3] شوقي حفياني، عبد الكريم كيبش،"دور الأمن الغذائي في الحد من ظاهرة الفقر بالجزائر"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، م 04، ع 03، (15-07-2021)، ص 201.

والأمن الغذائي هو حالة تتجاوز الغذاء وحده بل يشمل مجموعة من الأبعاد تتفاعل فيما بينها، وينتج عن هذه الأبعاد أمن غذائي. تتمثل هذه الأبعاد في: التوفر (Availability)، الوصول (Access)، الاستخدام (utilization)، الاستقرار(stabiliy)[1].

1. التوفّر (Availibility): من أهم أبعاد الأمن الغذائي توفر الغذاء. ويجيب هذا البعد عن ثلاثة أسئلة هي: هل تنتج كمية كافية من الغذاء لتلبية احتياجات السكان؟ هل يخزّن الغذاء بشكل صحيح للحفاظ عليه من التلف؟ هل يتم توزيع الغذاء بشكل عادل وفعال؟

ومن خلال هذه الأسئلة نرى أن التوفر يرتبط بعنصر الإنتاج الذي يتأثر بالعوامل المناخية، البيئة، التكنولوجيا والسياسات الحكومية، وكذلك عنصر التخزين، فوجود أنظمة تخزين فعالة يضمن توفر الغذاء طوال العام خاصة في المناطق التي تعاني ظروفا مناخية صعبة كالصحراء، ناهيك بهذا يقوم التوفّر على عنصر التوزيع، فمن الضروري وجود شبكات توزيع قوية قادرة على توصيل المنتجات الغذائية من المصدر إلى الأفراد.

2. الوصول (Access): يركز هذا البعد على مدى وصول الأفراد للغذاء من خلال الإجابة عن سؤالين: هل لدى الأفراد القدرة المادية لشراء الغذاء؟ هل يمكنهم الوصول إلى الأسواق والمتاجر التي تبيع الغذاء؟

ومن خلال هذه الأسئلة نستنتج أن بعد الوصول يقوم على نوعين من الوصول، وصول اقتصادي يعتمد على دخل الأفراد وأسعار الغذاء وكيف يوزع الأفراد دخلهم، ووصول الفيزيائي الذي يعتبر تحديا كبيرا خاصة في المناطق النائية وذات التضاريس الصعبة.

3. الاستخدام (Utilization): بعد وصول الأفراد للغذاء يطرح سؤال هل يستخدمونه بالطريقة الصحيحة وهذا يرجع للعادات والتقاليد والغذاء المتاح للأفراد.

4. الاستقرار (Stability): يركز هذا البعد على ضرورة استمرار توفّر الغذاء على المدى الطويل وهذا في ظل الصراعات والتغيّرات المناخية وحتى الاقتصادية وايضا على كيفية تعامل المجتمعات والدول مع هذه التهديدات دون أن يتأثر أمنها الغذائي.

---

[1] نسيبة معقال، زين العابدين طويجي، "حالة الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الرئيسية"، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، م 07، ع 02، (05-02-2024)، ص 70.

ثانيا: الأمن الصحي

يعتبر الأمن الصحي من الإشكالات الحاسمة لتحقيق أمن اقتصادي، وقد زادت أهمية الأمن الصحي مع التطور التكنولوجي خاصة مع تطور حركة السفر وسهولة التنقل (السلع والأفراد) وهذا ما أدى إلى انتشار الأمراض والاوبئة بسهولة، وأكبر مثال على هذا جائحة كوفيد 19 التي أثّرت بشكل كبير على الأمن الاقتصادي العالمي والوطني. وتعرّف منظمة الصحة العالمية الأمن الصحّي على أنه: "***الأنشطة المطلوبة الاستباقية والتفاعلية على حدّ سواء لتقليل خطر حوادث الصحة العامة وتأثيرها الذي يعرّض صحّة السكان الذين يقطنون المناطق الجغرافية والحدود الدولية للخطر***[1]"، فالأمن الصحيّ وفقا لهذا هو توفير وسائل الوقاية من كلّ ما يهدّد صحّة الأفراد. ويمكن أن تكون وسائل الوقاية عبارة عن سياسات واستراتيجيات تقوم بها الحكومات لتفادي أي اختلال، ذلك أن المجتمع الصحي هو مجتمع قادر على الإنتاج والعمل وعلى زيادة نمو الاقتصاد والعكس صحيح، فمجتمع تنتشر فيه الأمراض والاوبئة هو بالضرورة مجتمع غير منتج يثقل كاهل الدولة[2].

ثالثا :الأمن الاجتماعي

يعنى هذا المكون بتلك السياسات التي تهدف إلى توفير الحماية والأمن الاجتماعي لجميع أو غالبية أفراد المجتمع والرفع من مستوياتهم المعيشية ومكافحة الفقر باعتباره من أكبر التهديدات المعاصرة التي تهدد الأمن الاقتصادي بالنظر إلى ما يؤدي إليه انتشاره من أمراض واوبئة وأمية وآفات اجتماعية، وحتى اضطرابات سياسية واقتصادية، لذلك اتخذت الدول مجموعة من المشاريع التي من شأنها رفع الدخل الفردي وتحسين اوضاع الأفراد[3].

رابعا: سوق العمل

باعتبار العمل مصدرا أساسيا لإشباع حاجيات الأفراد وهو النقطة التي لها القدرة على تخويل الفرد الذي يعاني من البطالة والفقر إلى حالة يكون فيها لديه عمل ودخل،

---

[1] منظمة الصحة العالمية،" **الأمن الصحي: حماية الصحة التامة من التهديدات العالمية**"، https://www.who.int/health-topics/health-security تاريخ الاطلاع : 15-11-2024.

[2] إدريس عطية، "تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة"، ***مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية***، م. 20، ع. 02 (13-01-2020)، ص 134.

[3] فاطمة الزهراء بوداود، أسماء زاوي، **مرجع سابق**، ص 86.

فالعمل هو الذي يضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، كما يعتبر وسيلة تحقيق القوة والأمن الاقتصادي للدول ذلك أن المجتمع الذي تتفشّى فيه البطالة ينظر إليه على أنه مجتمع ضعيف، وارتفاع نسبة الأفراد النشيطين اقتصاديا يدل على قدرة الدولة على تحقيق أمنها الاقتصادي وقوتها[1].

[1] هند مهداوي، إسماعيل مراد، "صيغ التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي "، **مجلة الإحياء**، م 22، ع 33، (جوان 2022)، ص 564.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأمن الاقتصادي

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المتغيرات التي تعكس الواقع الاقتصادي للدول وتعكس أداءها ايضا وتعتبر كذلك أداة لقياس الأمن الاقتصادي ومدى تحقيقه وتقييمه وتسمح بالتنبؤ بمسار الاقتصاد عبر مجموعة من التقارير والدراسات الاستشرافية تتيح لصانع القرار الوقت والمعلومات لمواجهة الأزمات والمخاطر قبل حدوثها.

أولا: مفهوم المؤشرات الاقتصادية وأهميتها

المؤشر الاقتصادي هو مجموعة من البيانات الإحصائية التي تساعد في تحديد وتحليل حالة قطاع اقتصادي أو الاقتصاد ككل. ويوفّر المؤشّر الاقتصادي قياسا موضوعيا وكمّيا للظاهرة الاقتصادية، يقدم في شكل رقم أو مؤشر تركيبي ينشر بانتظام من قبل هيئات عامة رسمية مثل صندوق النقد الدولي[1].

لا يوجد إجماع على مفهوم المؤشرات الاقتصادية لأنه مفهوم يتغيّر بتغير السياقات سواء كانت داخلية أو خارجية. من أهم هذه التعريف اعتبار المؤشرات الاقتصادية تلك الإحصائيات والبيانات الرقمية المتعلقة بنشاط اقتصادي معين، أو أي بيانات أخرى تمكن من أخذ فكرة عمّا يحدث في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة. وتمكن هذه المؤشّرات من تحليل الأداء الحالي للاقتصاد وتوقع أدائه المستقبلي، وتصدر هذه المؤشرات من طرف جهات متنوعة كالحكومات، المنظمات غير الحكومية، بالإضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2]. ويستخدم المؤشر لقياس ظاهرة معينة أو أداء خلال فترة زمنية معينة ويقوم بعرض الواقع وتفسيره وحتى تحليله عكس الإحصائيات حيث تقوم بعرض واقع ظاهرة معينة في شكل رقمي فقط.

---

[1] علي صاري، "قراءة في مدى استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الوطني"، ***مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات***، م.09، ع. (2020)، ص 87.

[2](L'auteur et la date de publication ne sont pas mentionnés), "les principaux indicateurs économiques à suivre pour prendre des décisions financières éclairées ", Finances-info. Dans : https://financesinfos.fr/finance/principaux-indicateurs-economiques/ consulté le 19-10-2024.

لـذلك فللمؤشـرات الاقتصـادية أهميـة كبيـرة فـي قيـاس الوضـع الاقتصـادي للـدول ومـدى تحقيقهـا لأمنهـا الاقتصـادي في مختلـف مسـتوياتها، وتعتبـر المرجـع الأساسـي في صـناعة السياسة الاقتصادية النقدية سواء كانت على المدى القصير أو البعيد.

ثانيا: تصنيفات المؤشرات الاقتصادية:

هنـاك مجموعـة مـن التصـنيفات للمؤشـرات الاقتصـادية ومـن أهمهـا تصـنيف حسـب توقيتها بالمقارنة مع الدورات الاقتصادية، وتصنيف حسب نطاقها وشموليتها للاقتصاد.

1. حسـب معيـار الـزمن[1]: صـنّفت المؤشـرات الاقتصـادية حسـب معيـار الـزمن بالمقارنـة مـع الـدورات الاقتصـادية إلـى ثلاثـة هـي: المؤشّـرات القياديـة، المؤشـرات المتـأخرة والمؤشـرات المتزامنة.

أ. **المؤشـرات القياديـة:** غالبـا مـا تكـون المؤشـرات الاقتصـادية التي عـادة مـا يطـرأ عليهـا تغييـر قبـل ان يتغيـر أداء الاقتصـاد، تسـتعمل كـأداة للتنبـؤ بـأداء الاقتصـاد مسـتقبلا علـى المـدى القصـير مثـال: أداء سـوق الأسـهم، حيـث يبـدا بـالتراجع قبـل تراجـع الأداء العـام للاقتصـاد ويـدل تحسـنه علـى تحسـن الأداء العـام للاقتصـاد وتعـرف ايضـا بالمؤشـرات الرائـدة وتقـدم رؤى قبـل بدايـة الـدورات الاقتصـادية وهـي مناسـبة بصـفة عامة للتحليلات القصيرة ومتوسطة الاجل.

ب. **المؤشـرات المتـأخرة:** وتسـمى بالمؤشـرات اللاحقـة للحـدث وهـي مجموعـة مـن المؤشـرات التي تتغير بتغير الحالـة الاقتصـادية الاجماليـة وغالبـا مـا تتغير بعـد عـدة أشـهر ومـن بـين أهـم هـذه المؤشـرات مؤشـر البطالـة حيـث تـنخفض أو ترتفـع نسـبة البطالـة بعـد عـدة أشهر من تحسن أو تراجع الأداء الإجمالي للاقتصاد.

ج. **المؤشـرات المتزامنـة:** ونعني بالمؤشـرات المتزامنـة تلـك التي تتغير مـع تغير الأداء الإجمـالي للاقتصـاد وبالتـالي هـي تقـدم التحليـل والمعطيـات الحاليـة للاقتصـاد. يسـتخدم هـذا النوع من المؤشّرات لتحديد مستويات انتعاش وانكماش الدورات الاقتصادية.

[1] المرجع نفسه.، ص ص88-89.

2. حسب معيار النطاق[1]: صنفت المؤشّرات الاقتصادية إلى مؤشّرات كلية ومؤشّرات جزئية انطلاقا من نطاقها ومدى شموليتها للاقتصاد.

أ. المؤشرات الاقتصادية الكلية:

تعتبر مؤشرات الاقتصاد الكلي أدوات مهمة توفر نظرة شاملة عن الوضع الاقتصادي الحالي وتساعد في التنبؤ بالتحرّكات العامة للاقتصاد. تتكوّن من مجموعة بيانات تجمع وتنشر من قبل الجهات المختصة. تشمل مؤشّرات الاقتصاد الكلي مجموعة واسعة من المعايير التي يمكن أن تساعد الباحثين في دراسة الوضع الاقتصادي للبلاد وايضا صنّاع القرار في اتخاذ قرارات أكثر حكمة.

ب. المؤشرات الاقتصادية الجزئية:

هي عبارة عن مجموعة من المؤشرات تستخدم لتحليل وقياس أداء قطاعات محددة من الاقتصاد عكس المؤشّرات الكلية. تقدّم هذه المؤشّرات صورة مفصّلة وتحليلا دقيقا لصحّة ونمو مختلف القطاعات، ويمكن استخدامها بشكل فرديّ أو بجمعها لتقديم صورة شاملة لقطاع معين. ويعتبر معيار النطاق من بين أهم المؤشّرات التي يقاس بها الأمن الاقتصادي، وكما سبق ذكره، تنقسم إلى نوعين مؤشرات قياس الاقتصاد الكلي والجزئي.

ثالثا: مؤشرات قياس الاقتصاد الكلي

تعد المؤشرات الاقتصادية الكلية إحدى أهم المؤشّرات التي تعنى بقياس الأنشطة الاقتصادية المختلفة في بيئة وزمن معينين، وتنقسم بدورها إلى قسمين: مؤشرات اقتصادية كلية خارجية ومؤشرات اقتصادية كلية داخلية[2].

1. المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية:

[1] نور الهدى بلحاج، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية- دراسة حالة الجزائر 2000-2009**"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (2014-2013)، ص 73.

[2] **المرجع نفسه**، ص 74

هي تلك المؤشرات التي تتأثر بالمعاملات الاقتصادية بين دول العالم والتي يترتب عنها استحقاقات مالية متبادلة مما يؤثّر على عائدات البلاد بشكل مباشر، وتتمثل في: الميزان التجاري وسعر الصرف[1].

أ. ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي يقاس من خلالها حالة اقتصاد بلد ما، وايضا من أهم الأدوات التي يستعين بها صناع القرار لرسم سياساتهم الاقتصادية.

يكتسي ميزان المدفوعات أهمية كبيرة وهذا لأنه يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية وحركة السلع والاموال وحتى رؤوس الاموال التي تقوم بها الدولة في فترة زمنية عادة ما تكون سنة .وتكمن أهميته ايضا في أنه يعبر عن قوة الاقتصاد الوطني ومدى مرونته وتكيفه مع مختلف المتغيرات الخارجية، ويعكس هيكل التجارة الخارجية وهذا من خلال عرض حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، وايضا من خلال ميزان المدفوعات يتم صنع السياسات والقرارات الاقتصادية المناسبة[2].

ينقسم ميزان المدفوعات إلى مجموعة من الحسابات وهي كالتالي:

- الحساب الجاري، والذي بدوره ينقسم إلى الميزان التجاري وميزان الخدمات.
- حساب التحويلات الأحادية.
- حسابات رأس المال.
- حساب التسويات الرسمية.

يعتبر استقرار ميزان المدفوعات هدف تسعى إليه جميع الدول وذلك لكون استقرار هذا الأخير يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 75

[2] زواد نجاة، (أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)، **دفاتر *MECAS***، م. 18، (جوان 2022)، 743.

[3] **نفس المرجع**، ص 748

ب. **الميزان التجاري**: هو أحد مكونات ميزان المدفوعات والمعيار الأساسي لقياس التجارة داخل وخارج الدولة. الميزان التجاري هو الفارق بين الصادرات والواردات[1].

ج. **سعر الصرف**: هو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والخارجي، حيث يمثل سعر الصرف السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، وهو ايضا عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية يمكن الحصول عليها في مقابل وحدة من العملة الوطنية. يحظى سعر الصرف بأهمية كبيرة في دراسة الحالة الاقتصادية للدولة باعتباره مؤشرا أساسيا يؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم[2].

د. **الدين الخارجي:**

وهو عبارة عن مجموعة الاموال التي تلجأ الدول لاقتراضها من مصادر أجنبية متعددة مع التعهد بإرجاع هذه الاموال إضافة إلى الفائدة المتفق عليها، ويحدث كل هذا إما بسبب أزمة اقتصادية داخلية أو بسبب اختلال هيكل التجارة الخارجية.

لا يمكن دراسة أو تحليل اقتصاد بلد ما دون التطرق لهذا المؤشر وذلك لأنه يقدم دراسة مسبقة (قريبة ومتوسطة الأجل) عن حالة الاقتصادية للدولة، وانعدام الدين الخارجي في دولة ما يعد مؤشر جيد للوضع الاقتصادي الوطني[3].

2. المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية:

تشمل المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية ثلاثة مؤشرات أساسية يمكن من خلالها دراسة الوضع الاقتصادي، تتأثر هذه الأخيرة ببعضها البعض وهي كالتالي:

أ. **الناتج المحلي الإجمالي[4]**: يعتبر البطاقة التي من خلالها يمكن قياس الأداء الاقتصادي للدولة في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، حيث هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد الدولة في فترة زمنية معينة.

---

[1] بلعيد سمية، أحمد بوراس، (أثر مؤشرات الحيطة الكلية على تطور القطاع المصرفي الجزائري - دراسة قياسية للفترة 2000-2017)، ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***، م.9، (جوان 2022)، ص558.

[2] **نفس المرجع**، ص558.

[3] روضة جديدي، عثماني حياة، (أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة (1990-2017)، ***مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة***، م. 05، ع. 02، (2020)، 176.

[4] خالد واصف الوزاني، حمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص 386.

هنالك طرق عديدة لحساب الناتج المحلي الإجمالي (طريقة الانتاج، طريقة الدخل...) ويجب أن تكون النتيجة النهائية في كل طريقة هي نفسها في الطرق الأخرى.

طريقة الإنتاج:

الناتج المحلي الإجمالي = [الناتج القومي الإجمالي - عوائد عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج + عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية الموجودة داخل حدود الدولة].

طريقة الدخل:

من خلال إضافة الأموال المكتسبة عن طريق كل الأنشطة التي تدخل في الاقتصاد، من بين أهم خصائص الناتج المحلي الخام أنه يمثل قيمة الإنتاج التي أنتجها اقتصاد الدولة حتى ولو كانت خارج حدود الدولة، وأنه يمثل ايضا قيمة الكمية الكلية من السلع والخدمات النهائية (تامة الصنع) وهذا لتجنب حساب قيمة تلك السلع مرتين.

ب. **التضخم**[1]: هو ظاهرة اقتصادية عرفتها البشرية منذ القدم وتتمثل في ارتفاع الأسعار مقابل انخفاض قيمة العملة، وهو ايضا ارتفاع مستمر ومتواصل في مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة. ومن بين أسبابه:

- زيادة الطلب وهذا عندما يزيد الطلب على سلعة أو خدمة معينة مقارنة بالعرض، فيرتفع سعر السلعة نتيجة لزيادة الدخل أو تغيير في العادات الاستهلاكية للأفراد،
- زيادة تكلفة الإنتاج وارتفاعها يؤدي إلى زيادة الأسعار من المنتجين لتغطية التكاليف وكل هذا نتيجة الصدمات الخارجية أو حتى زيادة الطلب على العوامل الانتاجية.
- زيادة كمية النقود في التداول(السيولة) مقارنة بكمية السلع والخدمات.
- الاحتكار والسيطرة على الأسواق وبالتالي رفع الأسعار خاصة في حالة غياب المنافسة.

[1] نجاة عيسى، "**أثر تغيرات المؤشرات الاقتصادية على أداء الأسواق المالية في الدول العربية -دراسة تجربة الأردن**" أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)، ص 62-64.

ج. **البطالة**[1]: تعد البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية شيوعاً والتي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، وزادت حدتها بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، إذ لم يقتصر تهديد البطالة على الدول النامية والفقيرة فقط بل حتى المتقدمة.

وليس تحديد مفهوم البطالة بالأمر الهين وهذا لاختلاف النظام الاقتصادي للدول وحتى خصوصية الأفراد، ولكن أجمع المفكرون والباحثون على أنّ البطالة حالة يكون فيها الفرد عاطلا عن العمل في حين أنه قادر وراغب فيه ويبحث عنه ولكن لا يجده، وهي ايضا ظاهرة يكون فيها سوق العمل يشهد اختلالات.

ويعتبر معدل البطالة مقياسا ومؤشّرا اقتصاديا يمكن من خلاله التعرّف على نسبة القوّة العاملة الباحثة عن العمل ولم تتمكن من ايجاده خلال فترة زمنية محددة، وارتفاعه يشير إلى وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة. يحسب من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوة العاملة وتضرب النتيجة في 100%.

يتأثر معدل البطالة بعدة عوامل من أهمها:

- الوضع الاقتصادي للبلاد، فركود الاقتصاد أو تباطؤه يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة وانتعاش الاقتصاد يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة.
- السياسات والقرارات الحكومية، حيث تلعب دورا كبيرا في ارتفاع وانخفاض معدّل البطالة ومثال ذلك: قوانين الاستثمارات الأجنبية وحتى مدى حرية القطاع الخاص.
- التطوّر التكنولوجي الحاصل، حيث حلت الآلات مكان البشر في عديدة الأعمال مما أدى إلى ارتفاع البطالة في بعض القطاعات.

يجب التنويه إلى أن جميع هذه المؤشرات سواء كانت الكلية الخارجية أو الكلية الداخلية تتأثر ببعضها البعض وليكون الأمن الاقتصادي محقق في دولة ما يجب أن تكون جميع المؤشرات أو أغلبها في منحى جيد.

رابعا: مؤشرات قياس الاقتصاد الجزئي

[1] المرجع نفسه، ص 65-67.

يعتبر الاقتصاد الجزئي فرع من الاقتصاد يركز على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الصغيرة مثل الأسر والشركات والمستهلكين الهدف منه هو تحليل العوامل المؤثرة على العرض والطلب والأسعار والدخل واتخاذ القرارات. كما يدرس مرونة الأسعار، تشمل نظرياته الرئيسية: نظرية العرض والطلب، نظرية التوازن العام والمستهلك حيث تتأثر هذه النظريات ببعضها البعض بشكل مباشر. نشأ في القرن التاسع عشر من المدرسة الهامشية والكلاسيكية الحديثة لتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الصغيرة بعد الثورة الصناعية. يرتكز على مفهوم المنفعة الحدية، الذي يوضح تغير قيمة السلع والخدمات حسب حاجات المستهلكين. يفترض الاقتصاد الجزئي أن الأفراد والأسواق يتصرفون بعقلانية لتحقيق الأرباح للشركات والمنفعة للمستهلكين، مع توفر حرية الدخول والخروج في الأسواق وشفافيتها. تساعد الاقتصاديات الجزئية في تعظيم الفوائد وتحقيق توازن السوق من خلال المشاركة الحرة والعادلة، مما يعزز الكفاءة في تخصيص الموارد واتخاذ القرارات في الشركات والأسواق[1]

[1] (L'auteur n'a pas mentionné) , 10/05/2022. "Microéconomie". **Être vert,** dans : https://etrevert.net/microeconomie/ , consulté le : 21-11-2024.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية الفصل نستخلص أن مفهوم الأمن شهد تطورا كبيرا على مرّ التاريخ، فقد كان سابقا مفهوما يعبر عن القوة العسكرية الصلبة والتي تعد الرادع الوحيد للتهديدات التي تمس أمن الدولة، والتهديد العسكري الخارجي هو التهديد الوحيد الذي من شأنه أن يمس باستقرار الدولة باعتبارها وحدة التحليل الاساسية.

ولكن وبعد عديد الأحداث والتغيرات التي شهدها النظام الدولي والتي لم يعهدها من قبل كالتطور التكنولوجي وما صاحبه من جديد وتعدد الفواعل الدولية، تغير مفهوم الأمن وانتقل إلى قالب اوسع غير ذلك التقليدي، فأصبح يشمل أبعاد مختلفة من بينها البعد الاقتصادي ودون التخلي عن البعد العسكري بطبيعة الحال، أصبح هذا المفهوم قادر على تفسير جميع الظواهر الأمنية الجديدة التي تهدد أمن الدول والأفراد.

ومع التغيرات التي عرفها النظام الدولي برزت الأهمية الكبيرة البعد الاقتصادي كركيزة لا يمكن اهمالها أو تجاوزها لتحقيق أمن الدولة، فلذلك أصبح من الضروري دراسته وتحليله بشكل معمق خاصة في ظل التهديدات التي اصبحت تهدد الاستقرار الاقتصادي للدول والتي اتى بها النظام الدولي الجديد.

عند الحديث عن البعد الاقتصادي من الضروري الحديث عن كيفية تحقيق الأمن الاقتصادي للدول، يكون من خلال التعرف على مكونات الأمن الاقتصادي أولا ودراستها ومعرفة الخصائص التي تميز هذه الأخيرة، وهذا لتحليل ودراسة أفضل ثم ثانيا قياس الأمن الاقتصادي للدول وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

لقياس الأمن الاقتصادي بمكوناته هنالك مؤشرات عالمية تختلف باختلاف معيار التصنيف، فنجد أولا معيار زمن الدورة الاقتصادية التي تقدم لنا مؤشرات رائدة ومتأخرة ومتزامنة، وثانيها معيار النطاق والشمولية فنجد مؤشرات اقتصادية كلية واقتصادية جزئية مهمتها هي قياس الاقتصاديات وإعطاء نتائج بصفة دورية، ومنه يمكن للباحثين وصناع القرار تقييم الوضع الاقتصادي للدولة أو حتى صنع سياسات وخطط مستقبلية انطلاقا من هذه النتائج.

الفصل الثاني:

أمن الجزائر الاقتصادي 2019-2024:

العناصر والمؤشّرات

تمهيد:

يشكل موضوع الاقتصاد في الجزائر خلال فترة (2019-2024) متغيرا جدّ مهمّ تستوجب دراسته وتحليله باعتبار أن هذه الفترة عرفت تداخلا بين تحولات وتحديات عالمية وداخلية، مشكّلة حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، فمن جهة صدمات حادّة تعرّض لها الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده على قطاع المحروقات خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز في السوق العالمية، بالإضافة إلى جائحة كورونا التي شهدتها البلاد مطلع 2020 والتي فاقمت من حدة الوضع، ومن جهة أخرى تواجه الجزائر عديد التهديدات المرتبطة بالبطالة والتضخم والفجوة الغذائية.

ولدراسة الأمن الاقتصادي الجزائري ومدى تحقيقه في الفترة السابق ذكرها، لابد أولا من تحليل وفهم عميق لعناصر الأمن الاقتصادي (الأمن الغذائي والأمن المائي، الأمن الصحي، الأمن الاجتماعي)، ثمّ الانتقال إلى فحص المؤشّرات الاقتصادية الكلية سواء كانت داخلية أو خارجية، ذلك أنّ هذه الم عناصر والمؤشّرات تقدّم لنا مع بعضها البعض صورة شاملة عن الأمن الاقتصادي للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر.

استنادا إلى هذا، سنباشر في المبحث الأول بدراسة عناصر الأمن الاقتصادي الجزائري من 2019 إلى 2024 موزّعة على ثلاثة مطالب، وسنجري ذلك من خلال تحليل الأرقام والبيانات المتاحة مع محاولة تقديم العوامل المسبّبة لها، أمّا في المبحث الثاني فسننتقل إلى دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية الخاصة بالجزائر في الفترة نفسها، والتي من خلالها سنقيس الأمن الاقتصادي الجزائري.

المبحث الأول: عناصر الأمن الاقتصادي الجزائري (2019-2024)

يشكّل الأمن الاقتصادي في الجزائر هدفا استراتيجيا يتطلّب فهما شاملا للمتغيّرات التي تؤثر على استقراره وتعزيزه، ذلك لأنّه لم يعد مجرّد مؤشّر يعبّر عن الرخاء والازدهار، بل أضحى ركيزة أساسية لاستقرار المجتمع والسيادة الوطنية. ولتحقيق الأمن الاقتصادي لابد من فهم دقيق لعناصره، ولهذا خصّصنا هذا المبحث لاستعراض العناصر الرئيسية للأمن الاقتصادي الجزائري خلال فترة 2019-2024 والتي تتمثّل في كلّ من الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن الصحّي وأخيرا الأمن الاجتماعي، وسنعمل على عرض كلّ مكوّن بشكل مفصّل مع تأكيد علاقته بالأمن الاقتصادي بشكل عام.

المطلب الأول: الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2024)

يعدّ الأمن الغذائي من أهم مقوّمات وعناصر الأمن الاقتصادي لأي مجتمع، وواحدا من أهمّ التحديات التي تواجه العالم حاليا، لذلك تسعى مختلف الدول إلى محاولة ضمانه وتحقيقه خاصّة في ظلّ تزايد عدد السكّان ومحدودية الموارد الطبيعية. والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشاكل تحول دون تحقيقها لأمنها الغذائي في ظلّ تراجع أسعار المحروقات التي تعتبر موردا أساسيا في الاقتصاد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد التأثير السلبي للأزمات والاضطرابات التي تشهدها الأسواق الدولية.

أولا: تشخيص الواقع الغذائي الجزائري (2019-2024)

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق أمنها الغذائي وضمانه على جميع المستويات (الفرد، المجتمع، الدولة) من جهة، ومن أخرى تحاول الجزائر إعادة إلى الاعتبار للقطاع الزراعي وجعله نقطة قوّة لاقتصادها ووسيلة لتحقيق أمنها الغذائي. ومنذ 2019 عرف الأمن الغذائي تطوّرات متباينة تعكس مزيجا من التحدّيات والجهود الحكومية لتعزيز الإنتاج الوطني والتخلّص من التبعية الغذائية. وبالرغم من أنّ الجزائر تعتمد على طريقتين لضمان أمنها الغذائي بتوفيرها للغذاء من خلال الإنتاج الزراعي والفلاحي المحلّي وثانيا بالاستيراد من الأسواق الخارجية، إلا أنّ الطريقة الثانية لم تعد محبّذة خاصّة في ظلّ الأزمات الاقتصادية والصحية التي شهدها العالم وحتّى الأزمات الدبلوماسية التي شهدتها علاقات الجزائر مع مختلف الدول خاصّة الاوروبية، الأمر الذي دفعها إلى مضاعفة محاولاتها لتحقيق أمنها الغذائي من خلال

الاستثمار في الزراعة المحلّية. بالموازاة، تقف الجزائر أمام رهانات جديدة خاصّة في ظلّ معاناتها من ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية وارتفاع معدّلات العجز التجاري بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ممّا وضع البلاد أمام خيار وحيد ألا وهو تغيير سياساتها الزراعية لصالح الإنتاج الوطني.

فيما يلي سنحاول التطرّق إلى واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال الاعتماد على المؤشّرات التالية: العجز التجاري الغذائي، مؤشّر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) ومؤشّر الفجوة الغذائية[1].

1. مؤشّر العجز التجاري الغذائي في الجزائر (2019-2024)

يعبر هذا المؤشّر عن العجز في الميزان التجاري الغذائي، أي الفجوة بين الصادرات والواردات الغذائية، وهو مؤشّر جدّ مهمّ لقياس درجة اعتماد الدولة على الواردات لضمان وتلبية احتياجاتها الغذائية. يمثل الجدول والمنحنى البياني التالي قيمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر خلال فترة (2019-2024).

الجدول رقم 03: قيمة العجز التجاري الغذائي في الجزائر خلال فترة (2019-2024)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	408	437	576	269	428
الواردات	7094	7723	8877	10369	9921
قيمة العجز	7286	7286	8301	10100	9493

- الوحدة: مليون دينار جزائري.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[2].

[1] شوقي حفياني، عبد الكريم كيبش، "دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر"، ***مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية***، م 23، (جوان 2022)، ص670.

[2] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

الشكل رقم01: شكل بياني يوضح العجز التجاري الغذائي في الجزائر (2019-2023)

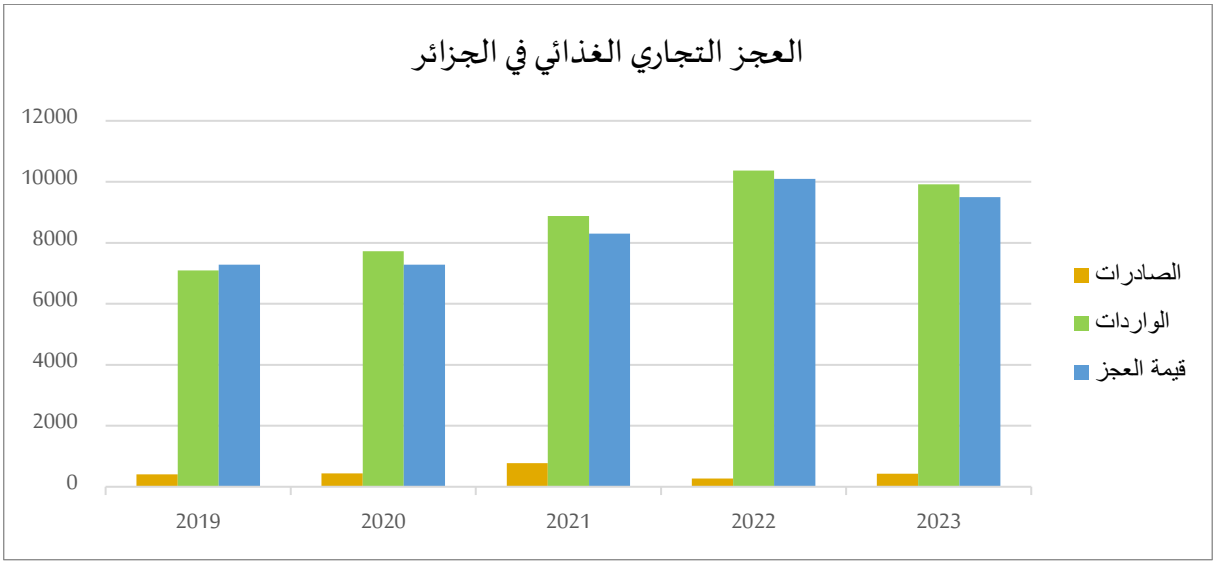

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[1].

من خلال الجدول السابق والأعمدة البيانية نلاحظ أن الجزائر تسجل عجزا معتبرا في الميزان التجاري الغذائي، حيث أنّ الواردات الغذائية تفوق وبدرجة كبيرة قيمة الصادرات الغذائية، ومنه يمكن استنتاج أنّ القطاع الفلاحي والذي يعتبر أهم قطاع منتج للموارد الغذائية لا يزال غير قادر على تلبية جميع الاحتياجات الوطنية للغذاء، وهذا كان سبب ارتفاع قيمة الواردات الغذائية مما يعرّض الأمن الغذائي الجزائري إلى ضعف وهشاشة وتبعية للخارج في مجال الغذاء.

كما نلاحظ ارتفاعا في الصادرات الغذائية وصولا إلى سنة 2022 حيث سجّلت انخفاضا بأكثر من 300 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2021 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التغيّر المناخي والجفاف الذي عانت منه البلاد وحتى زيادة الطلب على المواد الغذائية وإقرار سياسة أولوية الاستهلاك المحلي، لتعاود الارتفاع سنة 2023 وهذا بفضل الجهود المتخذة لتشجيع الإنتاج الفلاحي المحلي.

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

أمّا عن الواردات فقد عرفت ايضا تزايدا وارتفاعا مستمرا، فزادت بنسبة طفيفة من 2019 إلى 2020، ولكنها منذ 2020 بدأت ترتفع بنسب معتبرة بالغة رقم 1.15 مليار دولار و1.49 مليار دولار سنة 2022. وتوعز هذه الزيادة إلى ارتفاع واردات الحبوب بسبب ارتفاع أسعارها العالمية للحبوب جراء الحرب الروسية والاوكرانية.

بيد أن سنة 2023 شهدت ارتفاعا في الصادرات الغذائية وانخفاضا في واردات الحبوب بقيمة 1.18 مليار دولار وهذا بعد ما سجلت الجزائر مستويات قياسية من إنتاج الحبوب في السنة نفسها، وهذا ما يدل على أن السياسات المبذولة قد آتت ثمارها والأمر نفسه مع سنة 2024 (لم تنشر بعد الصادرات والواردات الغذائية) اين حصلت طفرة في المحصول والإنتاج القياسي في ولايات الصحراء الجزائرية بفضل المخطط الفلاحي 2020-2024.

في الأخير نستنتج أن على الجزائر المضي في هذا المخطط وتبني استراتيجيات كفيلة للنهوض بهذا القطاع خاصة في ظل الإمكانيّات التي تزخر بها وذلك بغية الرفع من صادراتها الغذائية والتقليل من فاتورة الاستيراد.

2. مؤشر الفجوة الغذائية:

يقصد بالفجوة الغذائية الفارق الذي يكون بين الإنتاج المحلي للمواد الغذائية والطلب عليها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استيراد الغذاء من الأسواق الخارجية. ويعد هذا المؤشر جدّ مهمّ لأنّه كلما زادت الفجوة بين الطلب الداخلي والإنتاج المحلي تعرض الأمن الغذائي للهشاشة[1] يمثل الجدول التالي قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر (2019-2023).

الجدول رقم 04: الفجوة الغذائية في الجزائر (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة الفجوة	54941.17	53062.82	73320.1	75412.5	76236.3

- وحدة: مليون دولار

[1] ابراهيم عبد الحفيظي، "وضعية الأمن الغذائي من خلال مؤشرات الغذاء"، ***مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة***، م. 06، ع. 02 (أكتوبر 2023)، ص. 55.

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO [1].

الشكل رقم02: شكل بياني يوضح الفجوة الغذائية في الجزائر (2019-2023)

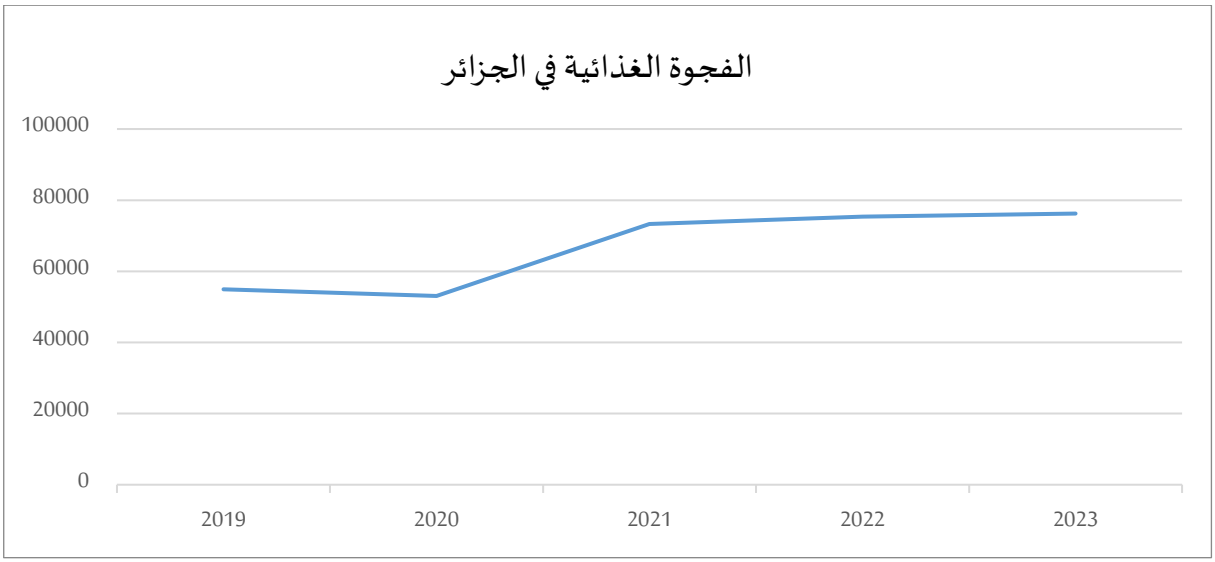

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقرير منظمة الغذاء العالمية[2].

يظهر الجدول بيانات الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024، إذ نلاحظ ارتفاعا في قيمة الفجوة كما يبيّنه المنحنى التصاعدي وهذا راجع لعدة عوامل داخلية وخارجية، سنحلل كل سنة على حدة موضحين الأسباب المحتملة للتغييرات المسجلة.

أ. سنة 2019:

يشير رقم الفجوة الغذائية المسجل إلى اعتماد كبير على الواردات في سدّ الحاجيات الوطنيّة وهذا نظرا لضعف الإنتاج الزراعي وعدم تلبية حاجيات السوق الداخلية وهذا لعدة أسباب أهمها أن الدولة لم تشجع القطاع الزراعي وهذا لأولوية قطاعات أخرى ما عرَّض أمنها الغذائي إلى خطر كبير.

ب. سنة 2020:

يلاحظ انخفاض طفيف في الفجوة بالمقارنة مع السنة السابقة بسبب جائحة كورونا حيث انخفض الطلب العالمي على بعض المواد الغذائية وذلك راجع للقيود المطبقة أثناء

[1] قاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO .

[2] قاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO .

الجائحة ممّا أدّى إلى تقليص فاتورة الواردات، ومن الناحية الأمنية، يبقى الاعتماد على الواردات مرتفعا معرّضا البلاد للمخاطر المتعلّقة بالأزمات العالمية.

ج. سنة 2021:

شهدت هذه السنة زيادة كبيرة في الفجوة الغذائية يمكن تفسيرها باستمرار ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة استمرار الجائحة الصحية التي شهدها العالم وتقلبات في سلاسل التوريد.

د. سنة 2022:

استمرار ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية وهذه المرة بسبب الحرب الروسية الاوكرانية التي أدت إلى ارتفاع حاد ورهيب في أسعار الحبوب، وباعتبار المـوَرِّد الأول والأكبر الذي تستورده الجزائر هو الحبوب، تأثر ميزانها التجاري الغذائي بشكل كبير خاصة في ظل ضعف إنتاجها الزراعي مما زاد القلق بشأن الأمن الغذائي في الجزائر.

هـ. سنة 2023:

نلاحظ أنّ الفجوة في منحى تصاعدي مقلق معبرة عن ضعف متزايد في الأمن الغذائي وهذه المرة قد يكون السبب الأول هو شحّ المياه الذي تشهده البلاد إضافة إلى تأثّر الإنتاج الزراعي العالمي بتغيّرات المناخ ممّا ساهم في ارتفاع فاتورة الغذاء، وهذا بالرغم من ارتفاع إنتاج الجزائر للحبوب الذي يظل غير كاف لوحده، فيجب أن تشهد جميع المواد الغذائية التي تستوردها الجزائر وفرة وهذا لوضع حد للزيادة التي تعرفها الفجوة الغذائية. ويبين هذا التحليل مدى تأثّر الأمن الغذائي الجزائري بمختلف العوامل سواء كانت داخلية؛ كالإنتاج الزراعي، أو خارجية، كالأزمات الدولية وتغير المناخ. ومن هنا كان على الجزائر وضع سياسة وطنيّة طويلة الأمد لضمان أمنها الغذائي.

3. مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2023)

هو مؤشر عالمي وضعه Economist Impact، ويصدر بصفة دورية (سنويا) يقيس مؤشّرات الأمن الغذائي في كل البلدان النامية والمتقدمة (يضم 113 دولة). يتكون هذا المؤشر من أربع مؤشّرات أساسية هي:

أ. مؤشر القدرة على تحمل المستهلكين لتكاليف شراء الغذاء.

ب. مؤشّر التوفّر ويقيس القدرة الوطنية لتوفير الغذاء.

ج. مؤشّر الجودة والسلامة: يقيس كلاّ من جودة الغذاء وسلامته.

د. مؤشّر الاستدامة والتكيّف: يقيس قابلية البلد للتأثّر بالتغيّرات المناخية والتحديات الطبيعية ومدى مرونته في مواجهتها[1].

الجدول رقم05: مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2023)

السنة	2019	2020	2021	2022
المؤشر	59.8	61.8	63.9	58.9
الترتيب	70	58	54	68

- المصدر: Economist Impact[2]

يتضح من خلال ما سبق أن الجزائر تحسن ترتيبها خلال سنتي 2020 و2021 حيث انتقلت من المرتبة 70 سنة 2019 إلى المرتبة 58 و54 على التوالي، وبتحسن كبير مقارنة ب 2019، ولكن سرعان ما تراجعت بخمسة درجات ما عادله 14 رتبة سنة 2022.

منه نستنتج أنّ الجهود المبذولة لتحسين الأمن الغذائي الجزائري ليست كافية خصوصا إذا تمّ مقارنتها مع دول أخرى-الترتيب خير دليل-، وعلى الرغم من تذبذب قيمة المؤشّر الغذائي، لكن نرى أنّ الجزائر تقيّم مستوى مقبول فيما يخصّ توفير الطعام وإمكانية الوصول إليه وجودته.

يجب على الجزائر أن تواجه التحدّيات التي تضرّ بأمنها الغذائي بخطط وإجراءات فورية باستغلال جميع مقوّماتها.

ثانيا: مقومات الأمن الغذائي الجزائري (2019 -2024)

[1] آمال حنفاوي، "دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء"، ***مجلة إضافات اقتصادية***، م. 07، ع. 02، (ديسمبر 2023)، ص ص18-19.

[2] Global Food Security Index, dans: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index , Consulté le : 21-03-2025.

تمتلك الجزائر عديد الثروات الطبيعية على غرار دول أخرى تساعدها على تحقيق أمنها الغذائي- إذا استغلّت على أكمل وجه-ولكن وبالرغم من الجهود المبذولة والميزانيات المخصّصة للقطاع الزراعي، إلا أن إنتاجها لا يزال ضعيفا، وسنحاول إبراز أهم المقوّمات التي تزخر بها الجزائر والتي يمكن أن تحقّق من خلالها أمنها الغذائي[1].

1. الموارد الطبيعية (الزراعية والمائية)

أ. الموارد الزراعية:

ونقصد بها الأرض أو التربة وهي من المحدّدات الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال التنمية الاقتصادية؛ تبلغ مساحة الأراضي التي تمتلكها الجزائر 238174،10 ألف هكتار وعلى مسافة 1200 كم من الشرق إلى الغرب و1800 كم من الشمال إلى الجنوب وهذا الأمر الذي ساعد في تنوّع تربتها ممّا يسمح بإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية، ولكن هذه المساحة لم تستغّل بالشكل الكافي والمطلوب، وهذا ما يفسر تسجيل نسب ضئيلة من الأراضي المزروعة[2]. ويوضّح الجدول التالي حجم الأراضي المستعملة ونسبتها مقارنة مع المساحة الجغرافية في الفترة الممتدة من (2019-2022). (2023-2024 لا توجد بيانات لحد الان)

الجدول رقم06: حجم الأراضي المستعملة ونسبتها مقارنة مع المساحة الجغرافية في الفترة الممتدة من (2019-2022)

المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة			
	2019	2020	2021	2022
238174.1	5724.78	8509.57	8509.57	8503.62

[1] سمية سريدي، "دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022"، ***مجلة دراسات الاقتصاد وإدارة الأعمال***، م. 06، ع. 02، (ديسمبر 2023)، ص. 108.

[2] بركاتي فاتح، معوج عبد الحكيم، "معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، ***دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية***، م. 06، ع. 02، (جويلية 2022)، ص. 486.

النسبة المئوية %	2.4	3.57	3.57	3.53

- الوحدة: ألف هكتار.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 2023[1].

من الجدول الموضح أعلاه نرى أنّ نسبة الأراضي المزروعة في الجزائر لم تتجاوز حديَّة 4%، هذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة مع المساحة الكلّية للجزائر، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى شساعة المساحة الصحراوية التي تعتبر غير صالحة للزراعة، ولكن تسعى الدولة إلى حلّ هذه المعضلة من خلال توجيه مخطّطات تنموية واستثمارات في ولايات الجنوب.

ب. الموارد المائية:

تعيش الجزائر حالة من الندرة في الموارد المائية بالمقارنة بالمستوى العالمي وهذا راجع بالدرجة الأولى للتغيّر المناخي الذي أضحى يؤثّر على كميات التساقط التي تغذي المنابع خاصّة في ظل تباين المناخ في الجزائر (شمال بمناخ البحر الأبيض المتوسّط وجنوب بمناخ صحراوي جاف وبينهما شبه رطب). كما شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تذبذبا في تساقط الأمطار الأمر الذي أدّى بها إلى الجفاف ونقص المحاصيل الزراعية، حيث بلغ معدّل التساقط عام 2023 نسبة 61.09 مم.

حسب المعايير الدولية، تعتبر الجزائر بلدا يعاني من الندرة المائية، فإن كان معدل الاستهلاك محدّدا دوليا بـ1000 م^3 لكلّ فرد فإن الفرد الجزائري لا يتعدّى استهلاكه 600 م^3 سنويا، وهذا ما يصعّب مأمورية الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي[2].

ج. الثروة الحيوانية الجزائرية (2019-2022)

تشكّل الموارد الحيوانية جزءا مهما من الإنتاج الزراعي ومنه تحقيق الأمن الغذائي، وهذا من خلال مساهمتها في الناتج المحليّ الزراعي أو حتى تغطية احتياجات السوق الداخلية. وتتكوّن الثروة الحيوانية الجزائرية من الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل دون أن ننسى الدواجن والثروة السمكية.

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2023، القسم الاول البيانات العامة.
[2] ***المرجع نفسه***، ص ص487-488.

الجدول رقم07: الثروة الحيوانية الجزائرية (2019-2022)

السنوات	2019	2020	2021	2022
الابقار	1780.59	1740.18	1734.48	1738.34
الأغنام	29428.93	30905.56	31126.45	31192.02
الماعز	4986.12	4908.17	5029.04	5120.82
الابل	416.52	435.21	448.55	459.62
الخيول	48.63	48	50.23	49.43
الإجمالي	36612.16	37989.13	38338.51	38510.8

- الوحدة: ألف رأس.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 2023 [1].

حسب الإحصائيات والأرقام، تبقى الجزائر من بين الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي مقارنة مع حجم الأراضي الرعوية المتوفرة، خاصة الأبقار، إذ نلاحظ من الجدول السابق أن عدد الأبقار في جميع السنوات هو عدد متواضع جدّا وشهد انخفاضا حتى وإن كان طفيفا، في حين عرفت الأغنام ارتفاعا في الأعوام 2020، 2021، 2022، في حين عرفت الإبل والماعز منحنى تصاعديا وبأعداد قليلة، غير أنّ هذه الأعداد تعتبر محتشمة مقارنة مع الإمكانيات التي تحوز عليها الجزائر ويرجع هذا إلى عدة أسباب أهمها: عدم تأهيل المراعي ونقص كبير في الأعلاف مع غلائها إلى جانب تفشّي الاوبئة في وسط المواشي الجزائرية من حين لآخر، غياب التطوّر التكنولوجي الذي يمكن أن يساعد في زيادة أعداد المواشي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تتوفر على ثروة سمكية معتبرة ولكنها لا تغطي الطلب المحلي فتلجأ الدولة إلى الاستيراد، واتخذت الجزائر عديد الإجراءات لمواجهة هذا التحدي ومن

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، القسم الرابع، 2023.

أبرزها الشروع في تربية المائيات. أما الدجاج، فقد بلغ في 2022 حوالي 142.06 مليون وهو عدد قليل مقارنة مع البلدان العربية الأخرى مصر (300.00) والسعودية (210.36)[1].

ثالثا: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

من بين أكبر التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي ما يلي:

1. ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، فبالرغم من التحسّن في الإنتاج الزراعي المحلّي الذي شهدته الجزائر مثل مادتي البطاطا والحبوب إلا أنها لازالت تعدّ من أكبر المستوردين لبعض المواد الاستهلاكية (السكر، الزيوت النباتية، اللحوم) وحتّى القمح، باعتبار أنّ الإنتاج المحلي لا يغطي إلا 30 إلى 40٪ فقط من الاحتياج الوطني. هكذا إذا تشكّل فاتورة الغذاء المرتفعة أهم وأبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي الوطني وكنتيجة لها تبقى الجزائر معرّضة لتقلّبات الأسعار في الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية ممّا يؤثّر مباشرة على السوق المحلية[2].

2. ضعف البنية التحتية: لا زالت الجزائر تعاني من هشاشة البنية التحتية الزراعية وايضا عجز في استخدام التكنولوجيا في الإنتاج الزراعي، ولا تزال وسائل كل من التخزين والنقل والتبريد قديمة وغير متوفرة بكفاية في أغلب المناطق الزراعية، وهذا ما تحاول الجزائر مواجهته من خلال بنائها لصوامع تخزين في مختلف أرجاء الوطن. كما أن ضعف الاستثمارات الخاصة في القطاع الفلاحي؛ محلية كانت أو أجنبية، فاقم هذه المشكلة. ولهذا يعرف القطاع إصلاحات متواصلة في مجال الفلاحة وتشجيع الاستثمارات الزراعية بمنح قروض وتقديم تسهيلات وكل هذا لإصلاح مناخ الاستثمار الزراعي في الجزائر[3].

3. التغيّر المناخي: من المتغيّرات التي تؤثّر بشكل كبير على مخرجات القطاع الفلاحي التغيير المناخي، خاصة في فترات الجفاف وقلة سقوط الأمطار، إذ يؤثر هذا سلبيا على نسبة

---

[1] المكان نفسه.

[2] زيقة يطو، "الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات 2020-2023: واقع وتحديات"، ***مجلة السياسة العالمية***، م. 08، ع. 02، (ديسمبر 2024)، ص ص460-470.

[3] عبد الله عاشوري، "الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه"، ***مجلة القانون، المجتمع والسلطة***، م. 13، (مارس 2024)، ص. 335.

المياه الموجّهة للسقي فيكون سببا في تدنّي مستويات المحاصيل الزراعية خاصّة التي تعتمد على كميات كبيرة من المياه[1].

4. ضعف الإنتاج الحيواني: رغم ما تمتلكه الجزائر من موارد حيوانية بجميع أنواعها إلا أنها لم تتمكن من تحقيق اكتفائها الذاتي منها ومن منتجاتها خاصّة اللحوم والحليب، إذ تعرف هذه الشعب عدة نقائص وصعوبات تؤثر بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي[2].

[1] ياسين بودهان، "اختلالات تهدد الأمن الغذائي للجزائريين"، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/ ، تاريخ الاطلاع: (21-03-2025).

[2] يطو، مرجع سابق، ص. 470.

المطلب الثاني: الأمن المائي في الجزائر فترة (2019-2024)

"وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ"[1].

"اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ"[2].

يعدّ الأمن المائيّ من بين القضايا الاستراتيجية في الجزائر التي تتصدّر أجندتها خاصّة مع التغيّرات المناخية وندرة المياه في العالم. ومنذ 2019 اتخذت الجزائر عديد السياسات لتعزيز هذا الأمن من أبرزها مشاريع تحلية مياه البحر، تطوير البنية التحتية المائية بهدف تأمين احتياجات البلاد من المياه وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

أولا: مفهوم الأمن المائي

هناك عدة تعاريف للأمن المائي لكنها جميعا تتفق على أنه تلبية الحاجيات من الماء وسدها كما ونوعا وكذا ضمان استمرارية تلبية هذه الحاجيات دون انقطاع، وهو قدرة الدولة على توفير المياه لأفرادها بهدف الاستهلاك (الكمية المطلوبة بفاتورة معقولة) مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة الاستدامة[3].

كما يعدّ الأمن المائي من بين المحدّدات الرئيسية للأمن الغذائي وهما من اولويات الأمن في البلاد ولا يمكن فصلهما، فغياب الأمن المائي أو عدم تحققه يهدد مباشرة الأمن الغذائي. ويرتبط الأخير بالمائي لأن الماء يشكل القاعدة الأساسية للتطور الاقتصادي خاصة في القطاع الزراعي مما يحقق الاستقرار ويضمن الأمن الاجتماعي[4].

وتعتبر المياه سلعة اقتصادية ما يعني أنها ليست مجانيا، لذا فإنّ هدرها أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي إلى أضرار في جميع النواحي (بيئية، اقتصادية، اجتماعية) خاصة في ظل

---

[1] سورة الأنبياء، الآية (30).

[2] سورة ابراهيم، الآية (32).

[3] عفاف زهراوي، "الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي في الجزائر"، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، م. 13، ع. 02، (2021)، ص. 72.

[4] عاصي عبد القادر، "تهديدات الأمن المائي للأمن الوطني واستراتيجيات إدارة ندرة المياه"، ***مجلة القانون العام الجزائري والمقارن***، م. 09، (جوان 2023)، ص. 199.

التنافس الدولي عليه الذي زاد حدّة في الآونة الأخيرة، حيث أصبح سلعة حيوية وسببا لحروب ونزاعات في بعض الأحيان، وقد يتّخذ تبريرا لشنّ حروب على دول أخرى وهذا من أجل الاستيلاء على موادهم المائية[1].

وقد أصبحت ندرة المياه من أكثر المتغيّرات تأثيرا في حقل العلاقات الدولية، خاصّة مع التزايد الكبير في عدد سكّان العالم، فهناك علاقة طردية بين هذا التزايد والطلب على المياه ممّا أثار إشكالا جديدا ألا وهو هل سيبقى مورد المياه متجدّدا أم لا؟[2]

ثانيا: مصادر الموارد المائية في الجزائر (2019-2024)

تتعدّد مصادر المياه في الجزائر من مياه سطحية ومياه جوفية، ولكن للحفاظ عليها يجب استغلالها استغلالا عقلانيا وهذا من خلال استخدام الطرق التقنية الحديثة من بينها تحلية مياه البحر، معالجة المياه، التحول الرقمي في قطاع المياه واستخدام التكنولوجيا. ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر إلى مصادر تقليدية (تعتمد بشكل أساسي على هطول الأمطار والسدود ومياه جوفية) ومصادر غير تقليدية (تشمل محطات تحلية مياه البحر ومحطّات تطهير المياه المستعملة)[3].

الشكل رقم 03 :خريطة توضح مصادر المياه في الجزائر

[1] نوال بن قلوش، زينب بليل، "دور الأمن المائي في تعزيز الأمن الإنساني دراسة حالة الجزائر"، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م. 07، ع. 02، (ديسمبر 2022)، ص. 590

[2] زهراوي، ***مرجع سابق***، ص. 73.

[3] أحمد مكي، "تأثير التغيرات المناخية على الأمن المائي في الجزائر (دراسة تحليلية)"، ***مجلة مدارات سياسية***، م. 07، ع. 02، (ديسمبر 2023)، ص. 111.

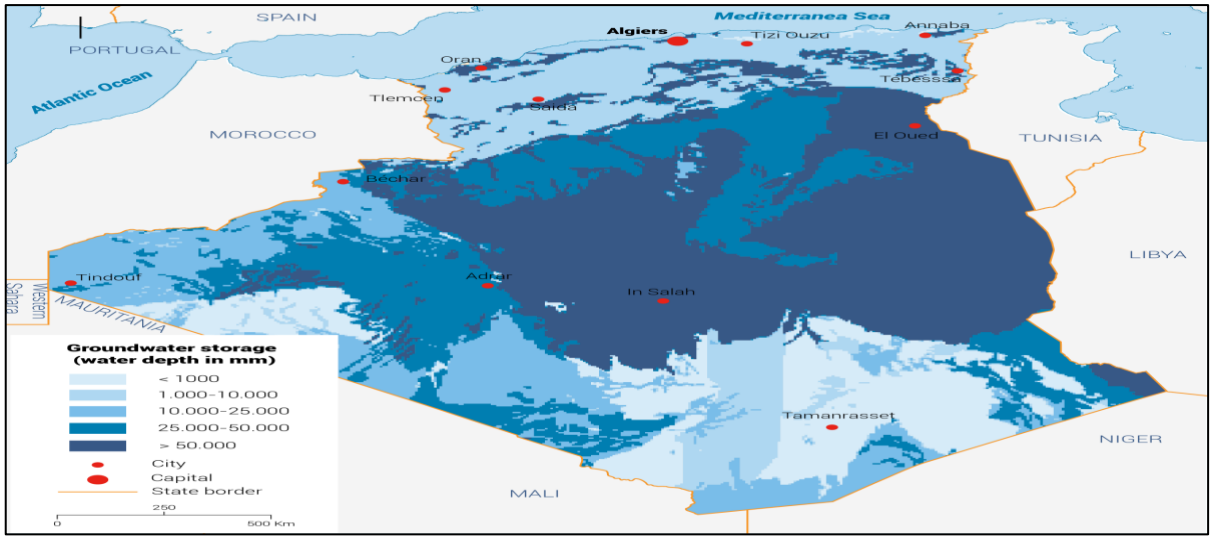

المصدر:[1] FANACK WATER

1. مصادر تقليدية:

تشمل المواد المائية التقليدية الجزائرية كلاّ من تساقط الأمطار والسدود والمياه الجوفية.

أ. تعتمد المواد المائية التقليدية بشكل كبير على الأمطار والتي شهدت عدم انتظام هطولها مما أدى إلى تعرّض الجزائر لفترات جفاف متكرّرة أثرت سلبا على الموارد السطحية. يوضّح الجدول التالي معدل تساقط الأمطار في الجزائر:

الجدول رقم 08: معدل تساقط الأمطار في الجزائر (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التساقط	79.78	62.6	63.41	58.55	61.09

الوحدة: مليمتر.

المصدر: Trading Economics[2].

[1] Fanack water, Water Resources in Algeria, dans : https://water.fanack.com/algeria/water-resources , consulté le : 22-03-2025.

[2] Algérie – Précipitation, dans : https://fr.tradingeconomics.com/algeria/precipitation , consulté le : 22-03-2025.

الشكل رقم 04 :خريطة توضح معدل تساقط الأمطار في الجزائر 2019

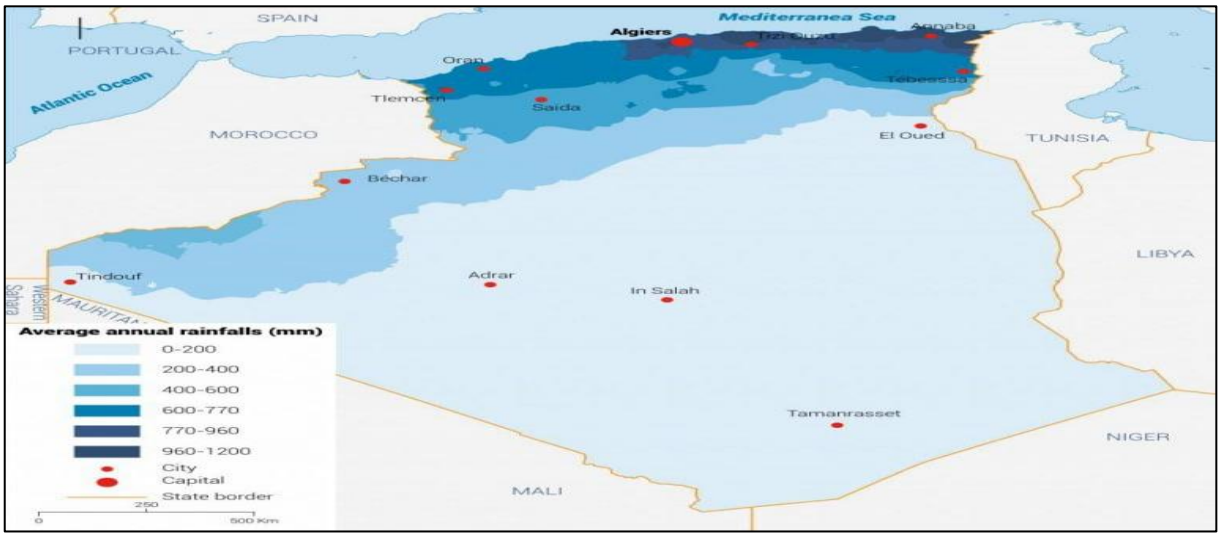

المصدر:[1] FANACK WATER

أ. في عام 2024 بلغ عدد سدود الجزائر 85 سدّا[2] سعتها الإجمالية تبلغ 9.3 مليار متر مكعب[3] مشكّلة مصدرا مهمّا لتلبية وتغطية الطلب من المياه، لكن وبسبب نقص الأمطار بلغت النسبة الوطنية لامتلاء السدود 35%[4]، ويعتبر هذا الرقم ضعيفا جدّاً مقارنة بقدرة السدود، مما يضع البلاد في أزمة مائية حادّة خاصّة في ظلّ تزايد احتياطيات البلاد.

ب. تشكّل المياه الجوفية في الجزائر جزءا أساسيا ومهما من الموارد المائية، تمتلك الجزائر كمّيات ضخمة من المياه العذبة الجوفية (في الصحراء) و تسمّى بالمياه الجوفية الألبية تقدر ب5 إلى 6 مليار م^3 [5] وتشترك فيها مع كل من تونس و ليبيا[6]، ولكن الجزائر تواجه

[1] Fanack water, Algeria Water Report, 2019. Dans : https://water.fanack.com/algeria/, consulté le : 27-03-2025.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، ANTB بالأرقام، 2024.

[3] لم يذكر اسم الكاتب، "هذه هي نسبة امتلاء السدود الجزائرية"، في: https://www.echoroukonline.com/ ، تاريخ الاطلاع: (27-03-2025).

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاذاعة الجزائرية، نسبة امتلاء السدود على المستوى الوطني، جانفي 2025.

[5] محمد لهوازي، "المياه الجوفية في الجزائر "الفقيرة مائيا" عرضة للنضوب"، في: https://www.independentarabia.com/ ، تاريخ الاطلاع: (28-03-2025).

[6] عبد الحكيم حذاقة، "اعتماد آلية مشتركة لإدارة المياه الجوفية في الجزائر وتونس وليبيا"، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/، تاريخ الاطلاع: (28-03-2025).

تحديا كبيرا لاستخراجها واستغلالها وهذا بسبب صعوبة الوصول إليها (يصل عمقها إلى واحد كلم) ما يتطلب تكنولوجيا عالية جداً بالإضافة إلى أموال طائلة، هذا من جهة، أما من أخرى تعتبر المياه الجوفية الصحراوية موردا غير متجدّد[1]، أما الجيوب المائية 'المياه الجوفية' الشمالية فإنّ كمّياتها أقل بكثير من الجنوبية، حيث بلغت 2 إلى 3 مليار متر مكعب[2]وهي تعاني من الاستنزاف بسبب زيادة الطلب عليها و تذبذب مياه الأمطار.

الشكل رقم 05 :خريطة توضح مصادر المياه والبنية التحتية الجزائرية

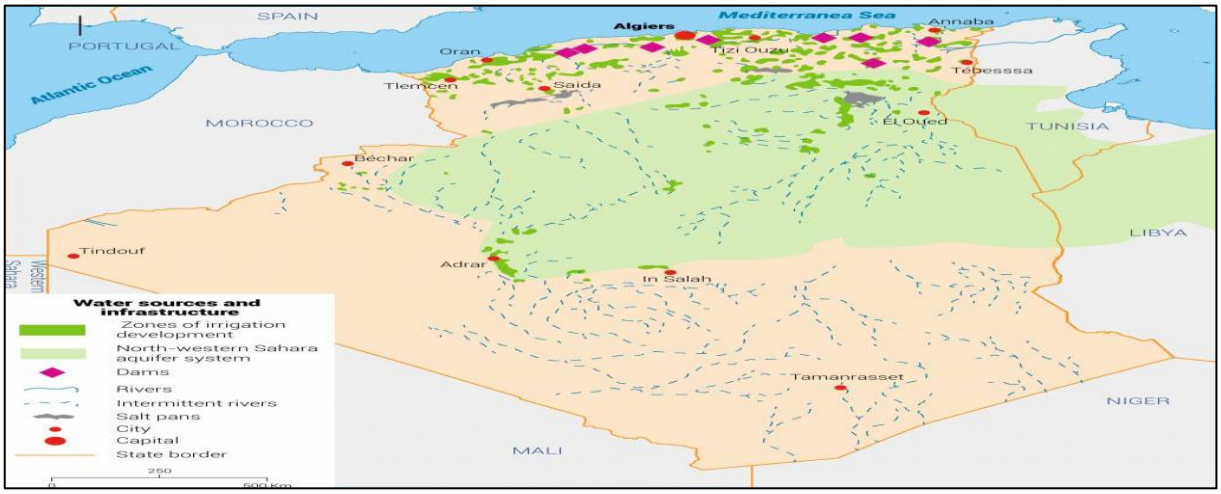

المصدر:FANACK WATER[3]

2. المصادر غير التقليدية:

تعد محطات تحلية مياه البحر وتطهير المياه من أهم الموارد المائية غير التقليدية في الجزائر. وتمثل استراتيجية مهمة اتخذتها البلاد لتوفير المياه ومجابهة شبح ندرة المياه وما يترتب

[1] مقابلة مع عمار علمي، رئيس قسم التنمية الاقتصادية المستدامة في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأسباب الكبرى في ندرة المياه في الجزائر، الجزائر: 17-02-2025.

[2] لهوازي، *مرجع سابق*.

[3] Fanack water, Water Infrastructure in Algeria, 2019. Dans : https://water.fanack.com/algeria/ consulté le : 22-03-2025.

عنه. في عام 2024 قدّرت محطات تطهير المياه عبر التراب الوطني بـ 211 محطة تساهم بمليار متر مكعب سنوياً [1]و23 محطة تحلية مياه البحر وتمثل 20% من المياه المنتجة سنويا[2].

ثالثا: مهدّدات الأمن المائي الجزائري (2019-2024)

أصبحت الجزائر تعاني من نقص في الموارد المائية في الآونة الأخيرة إذ أصبحت الموارد التقليدية غير كافية لتغطية احتياجاتها وهذا ما أدّى بها إلى اتباع طرق غير تقليدية لتوفير المياه العذبة منها تحلية مياه البحر عن طريق محطات مخصّصة لذلك وكذا تطهير المياه المستعملة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

1. التغيّرات المناخية:

يعتبر الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وبلوغها أرقاما قياسية لم تعهدها البلاد من قبل أكثر ما يهدّد الموارد المائية السطحية، فأصبحنا نرى أن السدود لا تبلغ نسب كبيرة من الامتلاء. حتى المياه الجوفية التي عرفت تراجعا كبيرا في كمياتها ووصلت إلى عجز 30% سنة 2021 أحدثت تأثيرا سلبيا على البيئة. كما أنّ التغيير المناخي أدى إلى ظواهر لم تعهدها الجزائر مثل الفيضانات، موجات الجفاف والحرائق المدمّرة خاصّة سنة 2022، مما هدد النظام البيئي في الجزائر في عديد الولايات وكبّد الجزائر خسائر بشرية ومادية ضخمة قدّرت بملايين الدولارات[3].

2. النمو الديموغرافي:

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة نموًا ديموغرافيًا وتوسعًا عمرانيًا ملحوظين، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المياه، وبالتالي تفاقم أزمة ندرة المياه بشكل عام. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة استهلاك المياه في مختلف القطاعات، لا سيما في مجالي الزراعة والصناعة. ومن الجدير بالذكر أن حوالي 70% من إجمالي استخدام المياه في الجزائر مخصص لقطاع الزراعة، إلى جانب الاستهلاك المنزلي الذي يساهم ايضًا في هذا الضغط المتزايد على الموارد المائية.[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاذاعة الجزائرية، إطلاق دراسة من أجل إعداد مخطط وطني لاستغلال المياه المستعملة قريبا، اوت 2024.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاذاعة الجزائرية، محطات تحلية المياه، فيفري 2023.

[3] مكي، ***مرجع سابق***، ص. 119.

[4] مقابلة مع عمار علمي، رئيس قسم التنمية الاقتصادية المستدامة في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأسباب الكبرى في ندرة المياه في الجزائر، الجزائر: 17-02-2025.

سوء إدارة الموارد المائية:

يُعتبر سببًا إداريًا ولكن تأثيره كبير على تحقيق الأمن المائي في الجزائر، لأنه بسبب سوء إدارة الموارد المائية يُهدر الماء، مما يُفاقم الأزمة. فغياب التخطيط والاستثمار في البنية التحتية وضعف التكنولوجيا، كل هذا ساهم في هدر كميات مهمة من المياه. لكن منذ 2019 تفطّنت الجزائر لهذا الأمر، حيث استثمرت أموالًا طائلة لحلّ أزمة المياه التي تشهدها البلاد منذ فترة، وأكبر مثال على ذلك محطّات تحلية المياه في السواحل الجزائرية[1].

وفي الأخير، نستنتج ان الأمن المائي الجزائري يواجه تحدياً ثلاثي فالتغيرات المناخية تقلص الموارد، والنمو الديمغرافي يزيد الطلب، بينما تعيق الإدارة غير الفعالة تحقيق التوازن المطلوب. لمواجهة هذه التحديات يتطلب استراتيجية متكاملة تجمع بين التكيف مع التغيرات المناخية، وإدارة الطلب على المياه، وتحسين حوكمة القطاع المائي لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

[1] عاصي، ***مرجع سابق***، ص. 205

المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي الجزائري (2019-2024)

يمثل الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر. ليس مجرد برامج أو سياسات، بل يعد رؤية شاملة تهدف إلى توفير الحماية الاقتصادية لجميع الأفراد، خاصة الفئة الضعيفة منهم. تتضمن سياسة الدولة لضمان الأمن الاجتماعي مجموعة من السياسات أهمها برامج الدعم الاجتماعي والحكومي للفئات المحتاجة، وتوسيع نطاق التغطية الصحية والاجتماعية. ورغم هذا، يواجه الأمن الاجتماعي الجزائري مجموعة من التحديات والعلاقات التي تقف أمام تحقيقه.

أولا: العلاقة بين الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي

العلاقة التي تجمع بين كل من الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي هي علاقة تداخل وتأثير وتأثر، فالأمن الاقتصادي يعنى بتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي ويساهم في تعزيز الأمن الاجتماعي وهذا من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الدعم والحماية الاجتماعية التي تتبعها الدول. وبالمقابل، يعد الأمن الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الاقتصادي، فالمجتمع الذي يكون آمنا اجتماعياً يكون أكثر استقراراً ونجاحاً الأمر الذي يشجع على التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الأمن الاجتماعي وانعدامه يؤدي إلى عديد الآثار السلبية التي قد تمس مختلف القطاعات. من بين هذه الآثار نجد الاضطرابات السياسية والاقتصادية مما ينتج عنه انخفاض في عائدات الدولة ومنه انخفاض في مستوى المعيشة للأفراد وانتشار ظاهرة الفقر وتفاقم المشاكل الاجتماعية مما يزيد من صعوبة تحقيق الأمن الاجتماعي. وهكذا فإن الاستثمار في الأمن الاجتماعي ليس تكلفة وفقط بل يعتبر استثمارا في المستقبل الاقتصادي للمجتمع.

ثانيا: الدعم الاجتماعي والحكومي الجزائري خلال فترة (2019-2024)

[1] عبد الرحمن خليفي، "الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية"، ***مجلة صوت القانون***، م. 07، ع. 03، (ماي 2021)، ص. 633.

انتهجت الجزائر منذ بداية الألفية خياراً اقتصادياً ذا طابع اجتماعي، وجاء هذا الخيار لإعادة الثقة إلى الجزائريين بعد الظروف التي مرّت بها الجزائر في التسعينيات.

1. مفهوم الدعم الحكومي وأشكاله:

يعدّ الدعم الحكومي مساعدة وإعانة تقدّمها الدولة مهما كان نوعها للمنتجين والمستهلكين بدون أي فائدة أو تعويض مقابل هذا الدعم، وحسب منظمة التجارة العالمية "هو مجموعة من التحويلات المالية من الحكومة إلى قطاع معين قصد المساعدة على تحسين مردوديته أو لشركة وطنية أو خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج والخدمة عند مستوى منخفض تماشياً مع القدرة الشرائية للمواطنين"[1].

2. أشكال الدعم الحكومي في الجزائر:

إنّ ارتباط مفهوم الدعم الاجتماعي بمشروع الدولة الاجتماعية كان منذ بيان اول نوفمبر ثم مع دستور 1976. وتعرّف وزارة المالية الجزائرية الدعم الحكومي على أنه "بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كالمستهلكين أو المنتجين سواء كان بصورة مباشرة (الدعم الصريح) أو غير مباشرة (الدعم الضمني) قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل. يشمل الدعم الحكومي الصريح كلا من سياسات دعم الأسرة، دعم المعوزين، دعم المعوقين والاحتياجات الخاصة، دعم السكن، دعم التعليم، دعم الصحة. أما الدعم الحكومي الضمني فيضمن سياسات الإعفاءات الجبائية، دعم الموارد الطاقوية، العمليات المتعلقة بالبناء، ودعم توازن شركة سونلغاز[2].

وهناك نوع آخر من الدعم الحكومي وهو الدعم النقدي والعيني. أولا الدعم النقدي وهو تقديم الأموال للأفراد كالمنح أو تقديم حوافز لتشجيع المستثمرين. أمّا النوع الثاني فهو الدعم العيني وتتمثل هذه السياسة في تقديم المنتجات الاستهلاكية للأفراد بأقلّ سعر من التكلفة الحقيقية. ويكون هذا من خلال تحمل الحكومة جزءا من أسعار إنتاج أو استيراد السلع. يهدف الدعم الحكومي إلى محاربة الفقر والحدّ من تقلّبات أسعار المواد الاستهلاكية

[1] بن قرين جمال، بطيوي نسرين، "سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح"، ***مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية***، م. 08، ع. 02، (نوفمبر 2022)، ص. 365.

[2] المكان نفسه.

الأساسية وتخفيض التفاوت في مستويات الدخل الفردي لمحاربة الطبقات الاجتماعية وزيادة الإنتاج المحلي من خلال دعم المستثمرين[1].

3. الدعم الحكومي في الجزائر 2019-2024

تقوم السياسة الاجتماعية على الإعانات الصريحة والضمنية التي بالأساس هي عائدات النفط، تظهر الإعانات الصريحة في الميزانية ولديها تكلفة جبائية مباشرة، أما الإعانات الضمنية لا تظهر في الميزانية العامة وتعد تكلفة بديلة لإيرادات ضائعة من الميزانية[2]. يمثل الجدول التالي واقع الدعم الصريح في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019-2024:

الجدول رقم 09: ميزانية التحويلات الاجتماعية (2019-2024)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
ميزانية التحويلات الاجتماعية	1800	1797.6	1927.5	1942	2714	2895

- الوحدة: مليار دينار جزائري.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المديرية العامة للتقدير والسياسات[3] وموقع الشروق الالكتروني[4].

انطلاقا من الجدول السابق، نلاحظ أنّ الميزانية المخصّصة للتحويلات الاجتماعية تشهد زيادة ملحوظة على مدار السنوات. في البداية نرى أنّ هناك نوعا من الاستقرار النسبي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2020. ويمكن ربط هذا الاستقرار بأولويات الحكومة آنذاك. ولكن في عام 2022 شهدت ميزانية التحويلات الاجتماعية قفزة نوعية ملحوظة بسبب تأثير جائحة كورونا التي دفعت الحكومة إلى زيادة دعم الفئات الهشّة والمتضرّرة من الجائحة.

[1] البشير عمارة، "سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"، ***مجلة نورللدراسات الاقتصادية***، م. 05، ع. 02، (ديسمبر 2019)، ص. 63.

[2] المكان نفسه.

[3] المديرية العامة للتقدير والسياسات، قوانين المالية (2019-2023).

[4] "ارتفاع حجم التحويلات الاجتماعية المباشرة بـ19 بالمائة في ميزانية عام 2024 في: ***https://www.echoroukonline.com***، تاريخ الاطلاع: 24-03-2025.

استمرت هذه الزيادة لترتفع أكثر سنتي 2023 و2024 بمعدّلات كبيرة. هذا الارتفاع يعكس ايضا التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وزيادة معدّل التضخم. ترجع أسباب هذه الزيادة إلى عدة عوامل من بينها. استخدام الجزائر الدعم الاجتماعي والحكومي كوسيلة للحفاظ ***على*** الاستقرار الاجتماعي خاصّة في ظلّ الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ 2019 وكذا دعم القدرة الشرائية للمواطنين خاصّة ذوي الدخل المحدود ومواجهة التحديات الاقتصادية والتخفيف من وطأتها على الاقتصاد الوطني هذا من جهة أما من أخرى زيادة عدد السكان التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة زادت النفقات بشكل عام وانعكست على الميزانية المخصّصة للدعم الاجتماعي في الجزائر في فترة (2019-2024) مع التزام الدولة بالحفاظ على طابعها الاجتماعي ولكنها في الوقت نفسه تطرح تساؤلات عدّة حول الاستدامة المالية في الجزائر.

ثالثا: إجراءات مواجهة التحديات الاقتصادية

في غالب الأحيان يتم الرجوع إلى إصلاحات نظام الدعم الاجتماعي في حالتين، اولهما تكون تحت ضغط المانحين الدوليين أو من خلال المؤسّسات المالية الدولية وهذا في سياق الإصلاحات الاقتصادية، أمّا الحالة الثانية فترتبط بالخيارات الداخلية وذلك عن طريق الحوار بين السلطة والفاعلين المحليّين في المجال الاقتصادي والشركاء الاجتماعيين سواء لزيادة الدعم الاجتماعي أو مراجعته.

بالإسقاط على حالة الجزائر، يشير الواقع الحالي إلى استقلالية الاقتصاد الوطني إذ لا يزال بعيدا عن الاستدامة، ولكن بالمقابل هناك تحديات داخلية تواجه مسألة الدعم الاجتماعي، فمن جهة يصعب التخلّي عن هذه السياسات خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية ومن جهة هناك تصريحات من قبل الحكومة بوجود عقبات في طريقة تسييره الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مستقبل هذه السياسة[1].

أكد وزير المالية الجزائري في عام 2021 على سياسة الدعم الاجتماعي في قوله" سياسة دعم الدولة لهذه الفئات مازالت وستتواصل ونزعها محرم علنيا " ولكن الوزير أشار إلى مراجعة

[1] حامي حسان، "سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح"، في: https://www.arab-reform.net/ ، تاريخ الاطلاع: (27-03-2025).

في سياسة الدعم وسيتم اتباع قوانين أخرى من خلال جهاز مراجع لافتا إلى توجيه الأموال المرصودة لأصحابها الحقيقيين من خلال آليات سيعمل هذا الجهاز على وضعها[1]، وذلك بالنظر إلى أنّ التحدّي الكبير الذي كان يواجه سياسة الدعم الجزائري هو مشكلة الفئات التي يجب أن يمسها الدعم الاجتماعي الأمر الذي جعله صعبا هو عجز أجهزة الدولة على حصر هذه الفئات بشكل دقيق لغياب البيانات والإحصائيات و لا يبدو في المنظور القريب أن الدولة الجزائرية قادرة على التخلي الكلي عن سياسة الدعم المباشر وهذا لتبعاته الاجتماعية والاقتصادية[2].

من بين تحديات التي تواجه نظام الدعم الاجتماعي هو التكلفة المالية الكبيرة، فهو عبء كبير على الخزينة العمومية والتي لا حدود لها لأن تغيير الأسعار بين الحين والآخر الدولة وحدها من تتحمل الفرق للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما وأنها تتراوح بين 25% و35% من الميزانية العامة وهي في تزايد مستمر. ومن التداعيات السلبية التي نتجت عن سياسة الدعم الاجتماعي وزيادة نسبة تهريب المواد المدعمة خاصة الغذائية عبر الشريط الحدودي إلى دول الجوار وهو ما خلّف آثارا جسيمة على الاقتصاد الوطني، فمثلا حسب حصيلة الجيش الجزائري لسنة 2023 تم توقيف 15150 مهرب واسترجعت 4445 طن من المواد الغذائية مسجلة ارتفاعا إذا ما قارناها مع سنة 2022 التي سجّلت توقيف 11050 مهربّا و2543 طنا من المواد الغذائية. تحاول الدولة الجزائرية إصلاح هذا النظام من خلال عديد الإصلاحات من بينها الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجّه. هذا بداية من التحول الرقمي الذي تريد تحقيقه من أجل حصر الفئة الهشة وذات الدخل المحدود والمؤهلة للحصول على الدعم من طرف الدولة[3].

في الأخير نرى أنّ الجزائر تحاول إصلاح نظام الدعم الاجتماعي من خلال التحول الرقمي الذي تشهده في السنوات الأخيرة. ولكنها تربط نجاح هذا الإصلاح بالحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة والمتوسطة وهذا ما سيصعب مأموريتها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكالة الأنباء، مراجعة الدعم الاجتماعي: توجيه الأموال لأصحابها من الطبقتين الهشة والمتوسطة، 17 نوفمبر 2021.

[2] حامي، ***مرجع سابق***.

[3] ربيعة صباح، "أضخم موازنة جزائرية لشراء السلم الاجتماعي: التداعيات وسبل الإصلاح"، في: https://ourouba22.com ، تاريخ الاطلاع: (2025-03-27).

المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري (2019-2024)

تعدّ المؤشّرات الاقتصادية الكلية الدليل لدراسة وتقييم أي أداء اقتصادي وطني وهذا من خلال توفيرها صورة شاملة للوضع الاقتصادي العام للدولة ويمكن من خلالها فهم التوجّه العام لهذه الأخيرة، يهدف هذا المبحث إلى دراسة أبرز المؤشّرات الاقتصادية الكلية الجزائرية الداخلية والخارجية وذلك اعتماداً على آخر الإحصائيات والأرقام المتاحة.

المطلب الأول: المؤشرات الكلية الداخلية (2019-2024)

تكتسب دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية أهمية كبيرة في تقييم الأداء الاقتصادي ومدى تحقيق الأمن الاقتصادي لجميع الدول وذلك باعتبارها مرآة تعكس الوضع العام للاقتصاد من الداخل، وكغيرها من الدول فإنّ دراسة هذه المؤشّرات في الجزائر يحظى بأهمية كبيرة وخاصّة لقراءة وضع البلاد. تسمى ايضاً بالمؤشرات الاقتصاد الوطني الكلية الحقيقية[1]. من بين أهم هذه المؤشرات نجد الناتج المحلي الإجمالي (PIB) معدلات التضخم نسب البطالة.

أولا: قراءة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2019-2023)

يعتبر مؤشّر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا جدّ مهم لصحّة الاقتصاد بصفة عامّة لأنّه شامل ومرتبط بعديد المتغيّرات. يتم قياس النمو الاقتصادي لدولة مقارنة الأداء الاقتصادي لدولة من سنة لأخرى، وحتّى المقارنة بين اقتصاديات الدول من خلاله[2].

الجدول رقم 10 : الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في الجزائر في (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي	193.46	164.87	186.23	225.64	247.63
معدل نموه	%0.9	%-5	%3.8	%3.6	%4.1

- الوحدة: مليار دولار.

[1] صاري، ***مرجع سابق***، ص. 89.

[2] ***نفس المرجع***، ص. 90.

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً بنك الجزائر[1]، Trading Economics[2].

الجدول رقم 11: نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات (2019-2023).

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
الدخل الفردي	4.670	4.360	4.460	04.54	4.660

- الوحدة: ألف دولار.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً البنك العالمي[3].

انطلاقاً من الجدولين السابقين، نلاحظ أنه منذ بداية سنة 2019 وقبل جائحة كورونا، عرف الناتج المحلي الإجمالي نمواً بطيئاً (0.9%) بتسجيل ناتج محلّي قدره 193.46 مليار دولار و4670 دولار نصيب الفرد منه، ويمكن إرجاع هذا النمو إلى عدّة أسباب من بينها التحدّيات البيروقراطية وضعف الاستثمار في القطاعات المنتجة وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد منه فيفري 2019.

ثمّ مع جائحة كورونا في 2020، تفاقم الوضع حيث سجّلت الجزائر انكماشا اقتصاديا حادّا قدره 5-% ما يعادل 164.87 مليار دولار في حين بلغ نصيب الفرد الواحد من الإجمالي 4360 دولار، ويعود السبب في هذا التراجع إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة الجائحة مثل إغلاق وتوقيف بعض الأنشطة الاقتصادية بالموازاة مع إضراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب على النفط.

مع توالي السنوات (2021، 2022، 2023)، عرفت الجزائر انتعاشا اقتصاديا مقارنة مع سنة 2020 بتسجيل معدّلات ايجابية فيما يخصّ الناتج المحلّي الإجمالي تراوحت بين 3.8% و4.1% وذلك بارتفاعه من 186.23 مليار دولار في2021 إلى 247.63 مليار دولار في 2023،

[1] بنك الجزائر، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أرشيف نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (2002-2023).

[2] Algérie - PIB, dans: https://fr.tradingeconomics.com/algeria/gdp , consulté le: 29-03-2025.

[3] Algérie Présentation, dans: https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview , consulté le: 30-03-2025.

وكنتيجة لهذا الارتفاع ارتفع ايضا نصيب الفرد الواحد من 4460 دولار إلى 4660 دولار في سنة 2023، وهذا لعدّة عوامل بداية بارتفاع أسعار النفط العالمية وتراجع تأثير جائحة كورونا وانخفاض حدّتها، زيادة ملحوظة في الجهود الحكومية لتنويع مصادر الإرادات وزيادة الاستثمارات في عديد القطاعات.

ثانياً: دراسة مؤشر البطالة في الجزائر (2019-2023)

تُعد ظاهرة البطالة نتيجة حتمية لتراجع النشاط الاقتصادي، وتعاني الجزائر، منذ عقود، تحديًا متفاقمًا في هذه ظاهرة، مما يجعلها تهديدًا يواجه الأداء الاقتصادي الوطني. فالبطالة لا تمثل فحسب إهدارًا للموارد، بل هي ايضاً مؤشر واضح على عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد، مما يلقي بظلاله على الاستقرار الاجتماعي والتنمية الشاملة[1].

الجدول رقم 12: معدّلات البطالة في الجزائر لسنوات (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	%12.259	%14.057	%13.630	%12.346	%11.701

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على[2] Trading Economis

واضح أن هناك تذبذبا في معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2019-2023)، وانطلاقا من ذلك سنقسّم الجدول بغرض شرحه:

- أولا، سجلت الجزائر عام 2019 معدل بطالة قدره 12.259% ما يعبر عن مشكلة كبيرة في سوق العمل الجزائري وهذا راجع لعدة أسباب من بينها اعتماد الجزائر على النفط وقطاع المحروقات بصفة عامّة، وهو قطاع لا يخلق عددا كبيرا من فرص العمل مقابل ضعف باقي القطاعات ومحدودية قدرتها على خلق فرص عمل، يضاف إلى هذا عدم تطابق تكوين الأفراد ومهارتهم مع احتياجات السوق الجزائرية، الفساد الذي تعرفه

[1] بوعلام مولاي، محمد سفير، "أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة: 1970-2015"، ***مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة***، ع. 08، (2018)، ص. 259.

[2] Algérie - Taux de chômage, dans: ***https://fr.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate*** , consulté le : 03-04-2025.

البلاد مما يؤثّر بشكل كبير على معدّلات البطالة، وأخيرا النمو الاقتصادي البطيء الذي يعزّز ارتفاع البطالة في البلاد.

- شهد عام 2020 تفاقم مشكلة البطالة بارتفاع وصل إلى 14.017% والسبب الأساسي لهذا التفاقم هو جائحة كورونا وذلك بغلق المؤسّسات الاقتصادية وإفلاس بعضها بسبب اختلال سلاسل التوريد العالمية ممّا أدّى إلى فقدان عديد الأفراد لوظائفهم.

- في الفترة الممتدة بين عامي 2021-2023 سجّل تراجع ملحوظ في معدّلات البطالة بلغ 11.701%، ويمكن ربط هذا الانخفاض بتراجع تأثير جائحة كورونا، زيادة الاستثمارات ممّا ساعد في خلق وظائف جديدة، ومع ذلك يبقى معدل البطالة مرتفعا في الجزائر مما يتطلب مقاربة متكاملة سياسات مترابطة مع مجمل عناصر الاقتصاد الوطني[1].

ثالثا: مؤشر التضخم في الجزائر من (2019-2023)

شهد الاقتصاد الجزائري - شأنه شأن اقتصاديات الدول الأخرى - موجات تضخّم بين ارتفاع وانخفاض، ولكن التضخّم بات يشكل في الآونة الأخيرة قلقا وتحديا كبيرا لضمان الأمن الاقتصادي الوطني ممّا أدّى بالدولة إلى تبني سياسات للحدّ من تفاقم الظاهرة[2].

الجدول رقم 13: معدلات التضخّم التي شهدتها الجزائر من 2019-2024:

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	%2.4	%3.5	%8.5	9.3%	7.8%

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على Trading Economis[3]

الشكل رقم 06: شكل بياني يوضح معدلات التضخّم في الجزائر (2019-2023)

[1] مولاي، سفير، ***مرجع سابق***، ص. 259.

[2] سنوسي فاطنة، بوشامة مصطفى، "محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2022)"، ***مجلة الأبحاث الاقتصادية***، م. 19، (جويلية 2024)، ص. 190.

[3] Algérie - Taux d'inflation, dans : ***https://fr.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi***, consulté le : 09-04-2025.

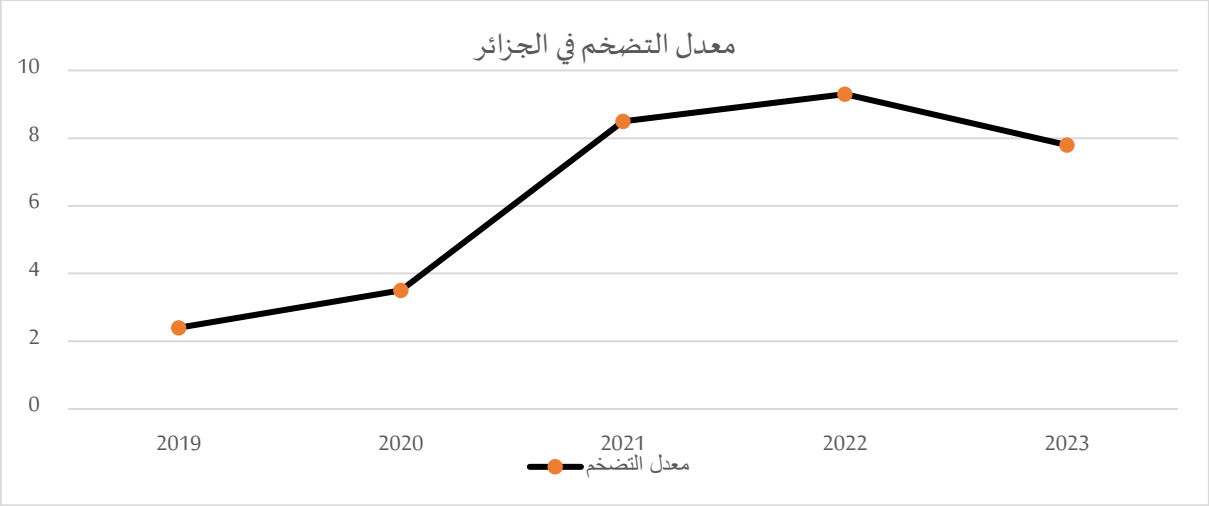

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على Trading Economis[1]

يتضح من تتبع تطور معدل التضخم في الجزائر أنها سجلت مستوى تضخم منخفض نوعا ما عام 2019 وهذا بسبب استقرار الأسعار بشكل عام في البلاد. كما عرفت سنة 2020 ارتفاعا طفيفا في معدّل الضخّم بزيادة قدرت بـ 11% بسبب بداية تأثير جائحة كورونا على الأسعار والعرض والطلب.

ويعتبر مؤشر التضخّم من المؤشرات المتأخرة التي تتغير بعد تغير الحالة الاقتصادية الكلية ما يفسّر القفزة الكبيرة التي سجلتها معدّلات هذا الأخير عام 2021 اين بلغت 8.5%، فقد أدّت الجائحة إلى زيادة الطلب على بعض السلع الأساسية مع اضطراب في سلاسل التوريد مما زاد في ارتفاع الأسعار وأدت ايضا إلى انخفاض الانتاج مقابل زيادة التكلفة الأمر الذي أدى بالضرورة إلى زيادة الأسعار.

زاد الأمر حدّة باندلاع الحرب في اوكرانيا سنة 2022 الأمر الذي تسبب في ارتفاع حاد في أسعار الحبوب والزيوت النباتية مؤثرا بطريقة مباشرة على أسعار المواد الغذائية في الجزائر باعتبارها تعاني عجزا في الميزان التجاري الغذائي وكنتيجة لكل هذا سُجّل معدل تضخّم قدره 9.3%.

[1]ibid.

ولكـن، ومـع تراجـع تـأثير جائحـة كورونـا والاسـتقرار الـذي شـهدته أسـعار الطاقـة والقفـزة النوعيـة التي حقّقتهـا الجزائـر في إنتـاج الحبـوب، انخفـض معـدل التضـخّم انخفاضـا لافتـا عـام 2023 و2024 بـ 7.8% و4.4% علـى التـوالي، دون أن ننسـى الإجـراءات والسياسـات التـي تبنّتهـا الحكومة للتحكّم في الأسعار والحدّ من الاستيراد.

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية الخارجية في الجزائر (2019-2023)

يساهم القطاع الخارجي مساهمة محورية في فهم ودراسة الأداء الاقتصادي ومدى تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر وقدرته على مواجهة الصدمات والتقلّبات الخارجية. يشمل عدّة مؤشرات، من بينها ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، سعر الصرف، الدين الخارجي، بالإضافة إلى احتياطات الذهب والعملة الأجنبية.

أولا: ميزان المدفوعات الجزائرية (2019-2023)

يعتبر ميزان المدفوعات مؤشراً اقتصادياً محورياً، من خلاله يتم تحليل وضع الاقتصاد الوطني فهو أداة تسجل كل الأنشطة الاقتصادية التي تربط بين اقتصاد الدولة واقتصاديات العالم يشمل حركة كل من السلع والخدمات وحتى رؤوس الأموال[1] .

الجدول رقم 14: ميزان المدفوعات الجزائرية من 2019 إلى 2023

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
ميزان المدفوعات	-16.927	-16.369	-1.479	.46818	6.347

- الوحدة: مليار دولار.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[2].

يكشف ميزان المدفوعات في الجزائر عن تقلبات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على أمنها الاقتصادي ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة مراحل كالآتي:

1. المرحلة الأولى 2019-2020: تشير الأرقام إلى عجز كبير تعبر عنه الفجوة بين الصادرات والايرادات وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية باعتبار الجزائر تعتمد على عائدات النفط والغاز، وارتفاع في قيمة الواردات وهذا لزيادة الاستيراد في عدة قطاعات.

[1] بوحفص مصطفى، "أثر الإصلاحات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة استشرافية في الفترة الممتدة ما بين 1970-2021"، ***مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات***، م. 13، (جوان 2024)، ص. 696.

[2] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

وبالمقابل، في هذه الفترة خفّض إنتاج النفط كمحاولة لزيادة السعر مما أدّى إلى انخفاض صادرات الجزائر من المحروقات ناهيك بالتأثير السلبي للجائحة التي زادت حدّة.

2. المرحلة الثانية عام 2021: سجل انخفاض كبير في قيمة عجز الميزان إذا ما قارناه مع السنتين السابقتين، ويرجع هذا إلى ارتفاع سعر النفط بشكل ملحوظ وبعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لموازنة الميزان.

3. المرحلة الثالثة 2022-2023: في هذه المرحلة تحول العجز إلى فائض خاصّة في سنة 2022، حيث بلغ 18.468 مليار دولار، وهذا بسبب ارتفاع سعر النفط بعد الحرب الروسية الاوكرانية، ولكن سرعان ما انخفض هذا الفائض سنة 2023 ليصل إلى 6.347 مليار دولار، الأمر ممّا زاد من احتياطات العملة الأجنبية في الجزائر.

ثانيا: دراسة مؤشر الميزان التجاري في الجزائر 2019 -2023

الميزان التجاري هو من أبرز مكوّنات ميزان المدفوعات، ولدراسة الاقتصاد الجزائري لابد من تحليل وفهم هذا المؤشّر. يمثّل الجدول التالي القيمة النهائية للميزان التجاري الجزائري في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023:

الجدول رقم 15: الميزان التجاري في الجزائر (2019 -2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
الميزان التجاري	-9.209	-13.615	1.171	26.850	12.018

- الوحدة: مليار دولار.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[1].

نلاحظ من الجدول السابق عجزا كبيرا في الميزان وصل إلى 13.615- مليار دولار سنة 2020، وبالمقابل فائض كبير عام 2022 بلغ 26.850 مليار دولار. هذا التحوّل في الميزان التجاري

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

لـه عـدّة دلالات وعوامـل سـنتي 2019 و2020 سـجلت الجزائـر عجـزا كبيـرا خاصّـة فـي 2020 والعامـل الأول هـو جائحـة كوفيـد 19، حيـث اسـتوردت الجزائـر عديـد المسـتلزمات الصـحية لمواجهة الجائحة مقابل انخفاض في أسعار النفط ومنها انخفاض في صادرات المحروقات.

مـع حلـول عـام 2021 سـجلت الجزائـر تحسّـنا في ميزانهـا التجـاري منتقلـة مـن عجـز إلى فـائض، ولكـنّ هـذا الفـائض ارتفـع بشـكل كبير بحلـول سـنة 2022 مثـل هـذا الفـائض تحسـنا مؤقتـا للاقتصـاد الجزائـري. تراجـع فـائض الميـزان التجـاري عـام 2023 بسـبب انخفـاض أسـعار الـنفط في الأسواق العالمية.

الشكل رقم 07: شكل بياني يوضح ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الجزائر (2019-2023)

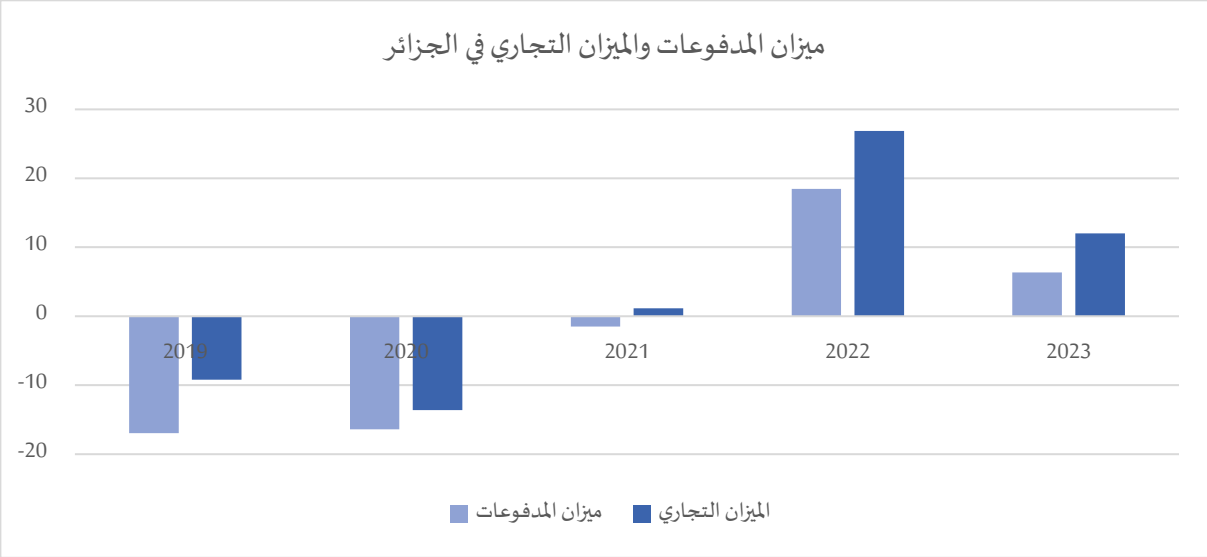

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[1]

ثالثاً: سعر الصرف في الجزائر 2019-2024

يلعـب مؤشـر سـعر الصـرف دوراً مهمـاً في الاقتصـاد الجزائـري، وذلـك مـن خـلال تـأثيره على كـل مـن التجـارة الخارجيـة والتضـخّم، ممّـا يجعلـه أداة يمكـن مـن خلالهـا تحقيـق الاسـتقرار

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

الاقتصادي[1]. فيما يلي جدول سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل كل من 1 يورو و1 دولار في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023:

الجدول رقم 16: سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل كل من 1 يورو و1 دولار (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
1 دج مقابل 1 اورو	133.62	144.88	159.75	149.57	214685
1 دج مقابل 1 دولار	119.36	126.82	135.10	142	135.84

- الوحدة: دينار جزائري
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[2].

سنة انطلاق التحليل، نرى أن سعر الصرف الجزائري مستقر نسبياً مقابل العملتين ولكن سرعان ما نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار عامي 2020-2021 ليصل 1 يورو إلى 1.975 د ج، و1 دولار إلى 135.10 عام 2021. يمكن ربط هذا الانخفاض بزيادة الطلب على العملات الأجنبية في الجزائر وايضاً إلى السياسات النقدية التي لم تنجح في المحافظة على استقرار سعر الصرف.

نلاحظ ارتفاعا غير مسبوق في سعر الدولار مقابل الدينار عام 2022 وهذا راجع إلى الحرب في اوكرانيا التي زادت من قيمة الدولار في السوق العالمية بشكل عام، لتشهد سنة 2023 و2024 تراجعا طفيفا في أسعار اليورو والدولار مقابل الدينار الجزائري، الأمر الذي يظهر تأثّر سعر الصرف الجزائري بالعوامل الخارجية الدولية والداخلية.

رابعاً: الدين الخارجي الجزائري منذ 2019 إلى 2023

يقدم مؤشر الدين الخارجي رؤية شاملة وحاسمة حول الوضع المالي في البلاد حيث أن ارتفاعه يشير إلى مخاطر مالية قد تؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني بينما انخفاضه يدل على

[1] فاطمة الزهراء خبازي، "إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها"، ***مجلة الاقتصاد الجديد***، م. 07، (جوان 2016)، ص . 147.

[2] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

قدرة البلاد على تحمل الأزمات المالية[1]، يظهر الجدول التالي الدين الخارجي الجزائري فترة (2019 -2023):

الجدول رقم 17: الدين الخارجي الجزائري (2019-2023)

السنوات	2019	2020	2021
الدين الخارجي	3830	3449	3070

- الوحدة: مليون دولار.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[2].

شهدت الجزائر في الاونة الأخيرة وبالمقارنة مع العقود السابقة انخفاضا متواصلا في قيمة الدين الخارجي. فقد سجلت في كل من 2020 و2021 3449 دولار و3070 مليون دولار على التوالي. وهذا راجع إلى سياسة الجزائر لتخفيف الاستدانة. ارتفع الدين بشكل طفيف في الربع الثالث لسنة 2022. الذي يمثل نقطة الذروة في هذه الفترة. وسجلت أقل قيمة لهذا المؤشر في الربع الثاني لـ 2023 بـ 2909 مليون دولار الأمر الذي يؤكد استمرار الدولة في خفض قيمة الديون الخارجية.

خامسا: احتياطي الجزائر من الذهب والعملات الأجنبية 2019-2023

يعتبر مؤشر احتياطات الدولة سواء من الذهب أو العملات الأجنبية مهما للغاية في حالة دراسة اقتصاد هذه الدولة. وشأنها شأن عديد الدول تمتلك الجزائر احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية. يوضح كل من الجدول والشكل التالي الاحتياطات التي تملكها الجزائر في فترة (2019-2023):

الجدول رقم 18: احتياطي الجزائر من الذهب (2019-2023)

[1] نيلي علي أحمد شوقي، المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، في: https://democraticac.de/?p=77228 ، تاريخ الاطلاع: 26-2025-05.

[2] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
احتياطي الذهب	173.64	173.56	173.56	173.56	173.56

- الوحدة: طن.
- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً علىTrading Economis[1] .

الشكل رقم 08: شكل بياني يوضح احتياطي الذهب في الجزائر (2019-2023)

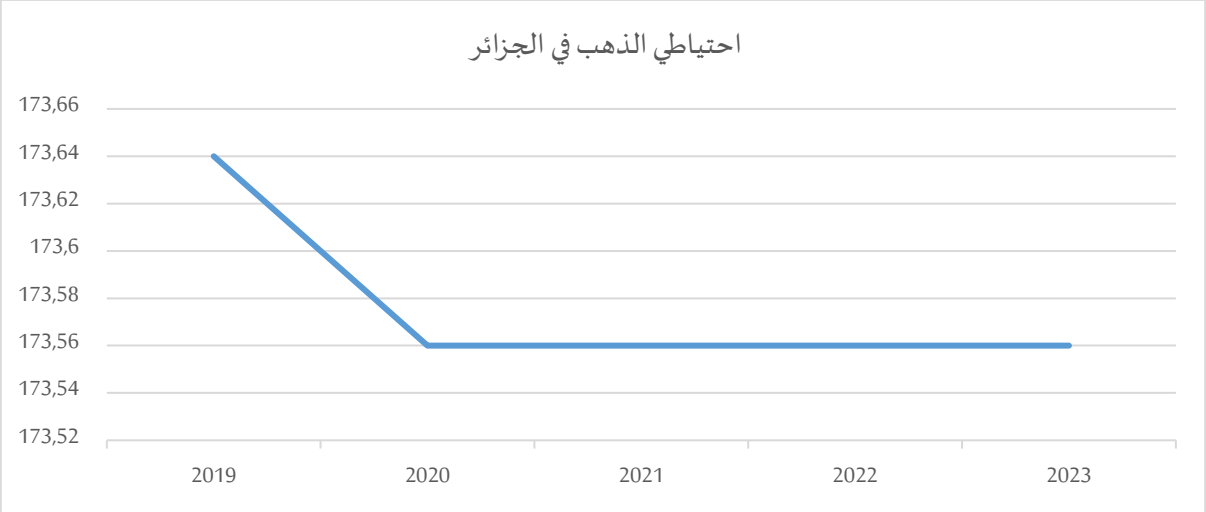

[1] Algérie - Réserves de change, dans : *https://fr.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves* , consulté le 24-03-2025.

الشكل رقم09: شكل بياني يوضح احتياطي احتياطي العملات الأجنبي في الجزائر (2019-2023)

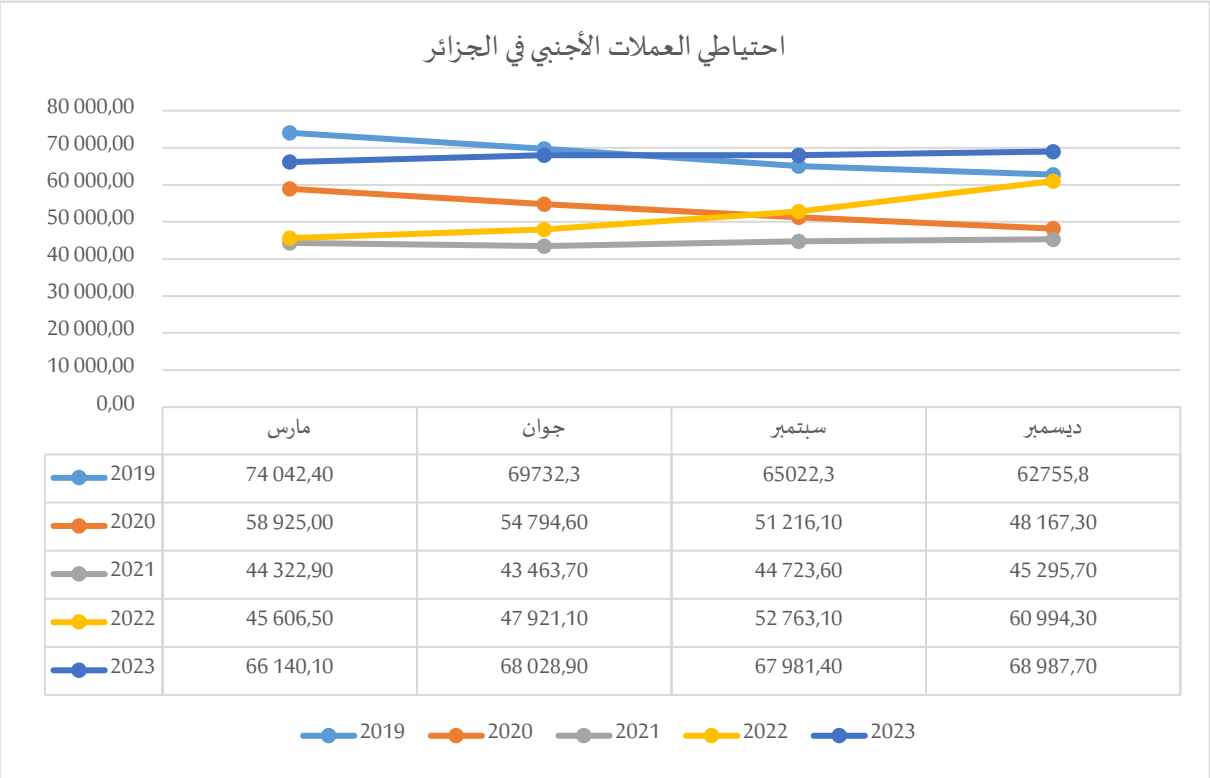

	مارس	جوان	سبتمبر	ديسمبر
2019	74 042,40	69732,3	65022,3	62755,8
2020	58 925,00	54 794,60	51 216,10	48 167,30
2021	44 322,90	43 463,70	44 723,60	45 295,70
2022	45 606,50	47 921,10	52 763,10	60 994,30
2023	66 140,10	68 028,90	67 981,40	68 987,70

- المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بنك الجزائر[1] و Trading Economics[2].

من جدول احتياطي الذهب نرى أن هناك ثباتا خلال فترة (2020-2023) يقدر ب 173.64 طن وهذا بعد انخفاض طفيف في 2020 مقارنة ب 2019 من 173.64 إلى 173.56 وهذا يمكن اعتباره استقرارا ماليا نسبيا.

يمكن تفسير هذا الثبات باعتماد الجزائر على عائدات الغاز والنفط، الأمر الذي يوفر للدولة عملة أجنبية كافية لسدّ احتياجها ويغنيها عن استخدام احتياطي الذهب، ويمكن أن يكون سببه استثمار البلاد في أصول أخرى.

أما من الشكل رقم09 الذي يبين احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية خلال رباعيات فترة (2019-2023) نستنتج أنّ احتياطي الصرف من العملة الأجنبية في الجزائر شهد تقلبات في

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

[2] Algérie - Réserves de change, dans : *https://fr.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves*, consulté le 24-03-2025.

فترة (2019-2023)، إذ عرف تراجعا تدريجيا عام 2019 وهذا يعود إلى ارتفاع الواردات، وقد تفاقم وزاد هذا التراجع مع ظهور جائحة كورونا-19، ولكنه في عامي 2022 و2023 عرف الاحتياطي تحسنا مع ارتفاع أسعار النفط وترشيد الواردات، وتبقى الضرورة إلى تنويع مصادر الدخل قائمة دائما لضمان استقرار اقتصادي واجتماعي مستدام.

خلاصة الفصل الثاني:

يُبرز هذا الفصل تحدياتٍ هيكليةً تواجه الأمن القومي الجزائري خلال الفترة 2019-2024، متجسدةً في ضعف مُؤشرات الأمن الغذائيّ والمائيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ. فبالنسبة للأمن الغذائي، يُظهر الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية تعرض الجزائر إلى صدمات تقلبات أسعار الغذاء العالمية خاصة في ظل الحرب الروسية الاوكرانية التي فاقمت من تحديات الأمن الغذائي في البلاد. يُؤدي ضعفه إلى تزايد تهديدات الأمن القومي، مُعرّضًا البلاد لِعدّة مخاطر .فارتفاع أسعار الغذاء وندرة بعض المواد قد يُؤدّي إلى اضطراباتٍ اجتماعية، هجرةٍ داخلية، واستغلالٍ من قبل الجماعات الإرهابية كما يُؤثّر على الاستقرار السياسيّ، مُبرّزًا الحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة لضمان الأمن الغذائي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة للنهوض بالقطاع الزراعي مثل برامج دعمٍ لِلفلاحين صغار المُلاك لتجديد معدّاتهم وتطبيق أساليب زراعية حديثة. كما تُشجّع الحكومة زراعة المحاصيل المُقاومة للجفاف مع تعزيز استخدام التّكنولوجيا الحديثة في الزراعة، مع محاولات لتحسين سلسلة التّوزيع والتّخزين لِلمُنتجات إلا أن التغيرات المناخية والجفاف وقفا امام تحقيق نتائج ملموسة.

يؤدي ضعف مؤشرات الأمن المائي إلى ظهور عدّة تحدياتٍ أمنيةٍ مُترابطة، تتجاوز المجال البيئيّ لتُؤثّر على مُختلف جوانب الحياة في البلاد، أما بالنسبة للأمن المائي الجزائري الندرة المتزايدة في المياه خاصّة في ظل تراجع معدّلات التساقط السنوية والاستهلاك غير الرشيد للموارد من أبرز التحديات التي تهدد الأمن الغذائي للبلاد بشكل مباشر. تحاول الحكومة مواجهة هذه الأخيرة من خلال استراتيجيات وسياسات تتمثل في بناء السدود ومحطات تحلية وتطهير المياه إلا أنها تبقى محدودة في ظل غياب التكنولوجيا.

يُعتبر الأمن الاجتماعيّ جزءًا لا يتجزّأ من الأمن القوميّ، ويُشكّل ضعفه تهديدًا لِلمُستويات مُختلفة في البلاد. نجاحها يتوقف على التّخطيط العقلانيّ والاستثمار الكافي في التّنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، أما في حالة الجزائر فإن استمرار الحكومة في تطبيق البرامج الاجتماعية والإصلاحات التي تقوم بها منذ فترة لهذه البرامج يعد من أبرز السياسات التي تساهم في ضمان الأمن الاجتماعي في البلاد ولكن زيادة معدلات البطالة والنمو السكاني السريع

يقف عائقا أمام تحقيق الأهداف الكلية لهذه البرامج الأمر الذي يتطلب جهودا متكاملة لتعزيز الأمن الاجتماعي في البلاد.

أما بخصوص عنصر الأمن الصحي في الجزائر، فانطلاقا من التقرير التقييمي لقطاع الصحة الجزائري الذي أصدره البنك العالمي، فإن مستوى الأداء الحكومي في قطاع الصحة بعيد ولا يتناسب مع المعايير المحددة من قبل الأمم المتحدة، ولاقت الجزائر العديد من الانتقادات من قبل هيئات دولية، من بينها منظمة الصحة العالمية، التي ترى أن الجزائر لا تحقق الأهداف المرجوة، ولكن وبالرغم من هذه التقارير، لا يمكن الإنكار أنها نجحت في تحسين الخدمات الصحية للجزائريين ونشر الوعي الصحي دون أن ننسى نجاحها في إدارة أزمة كوفيد 19 بأقل الأضرار متفوقة على الدول الكبرى.

لقياس الأمن الاقتصادي الجزائري هنالك عدة مؤشرات من أهمها مؤشرات الاقتصادية الكلية لما توفره من صورة شاملة للأداء الاقتصادي، منها الداخلية التي تشمل ثلاثة مؤشرات مهمة(الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخّم)، تأثرت هذه المؤشرات في الجزائر بعوامل داخلية وخارجية ولعل أبرزها جائحة كورونا التي زادت من معدل البطالة وانخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، أمّا مؤشّر التضخّم في الجزائر تأثر بالحرب الروسية الاوكرانية فارتفع معدل التضخم في تلك السنة ويدل هذا على ارتباط أسعار السوق المحلية بالخارجية خاصة المواد الغذائية، ويُعتبر كلٌّ من التّضخّم و البطالة تهديدًا للأمن القوميّ في الجزائر، لأنهما يُساهمان في عدم الاستقرار الاجتماعيّ و السياسيّ، ويُزيدان من مُعدّلات الجريمة و العنف. ويُعتبر التّعامل مع هذه التحديات أمراً حاسمًا لِضمان الأمن والاستقرار في البلاد.

أما بخصوص المؤشرات الاقتصادية الكلية فهي ايضا شهدت تذبذبا في فترة (2019-2024) وأظهرت اعتمادا كبيرا على صادرات المحروقات وتعرض الجزائر للصدمات الخارجية نتيجة تقلب الأسواق العالمية، ومن بين المؤشرات التي تأثرت بشكل كبير بكل ما سبق ذكره مؤشرا ميزان المدفوعات والميزان التجاري تارة عجز كبير وتارة أخرى فائض كبير نوعا ما، أما باقي المؤشرات مثل سعر الصرف والدين الخارجي فعرفت تغيرات طفيفة وكانت مستقرة نوعا ما طوال فترة الدراسة.

الفصل الثالث:

الاقتصاد كأداة لتحقيق الأمن القومي الجزائري: الدوافع وملامح العلاقات بالأبعاد الأخرى للأمن الجزائري.

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ عام 2019 محاولة لتغيير وضعها الاقتصادي وهذا بعد ادراكها لأهمية البعد الاقتصادي كمدخل رئيسي لتحقيق الاستقرار وضمان أمنها، جاء هذا الاهتمام في ظل عديد التحديات سواء داخلية أو خارجية، أبرزها تراجع عن أسعار النفط والغاز، الامر الذي كشف ضرورة تبني نموذج اقتصادي جديد يقوم على تنويع مصادر الدخل، انعكست هذه المحاولة بشكل مباشر على مختلف أبعاد الأمن الاخرى في الجزائر خلال فترة الدراسة، بداية بالبعد السياسي وصولا للمجتمعي، مرورا بالعسكري.

ولدراسة دوافع اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي، وكيف اثر هذا الأخير على مختلف أبعاد الأمن الاخرى، اتبعنا الخطوات التالية، أولا سنتطرق إلى دوافع اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي من 2019 إلى 2024 في المبحث الأول والذي بدوره سينقسم إلى ثلاثة مطالب، وأما في المبحث الثاني فسننتقل إلى دراسة تأثير البعد الاقتصادي على مختلف أبعاد الأمن الاخرى موزعا على ثلاثة مطالب، سنتطرق فيها إلى تأثير البعد الاقتصادي على كل من البعد العسكري، البعد السياسي، البعد المجتمعي، البعد البيئيّ بشكل عام ثم اسقاط على حالة الجزائر من 2019-2024.

المبحث الأول: دو افع اهتمام الجز ائر بالبعد الاقتصادي

عرفت الجزائر منذ 2019 تحول استراتيجيا وجوهريا في نهجها الاقتصادي، مدفوعا بعدة عوامل أساسية تسعى إلى بناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهار وقادر على مواجهة التهديدات، فقد أصبح التحول من اقتصاد أحادي يعتمد على الريع إلى اقتصاد متنوع مرن أولوية قصوى تهدف الجزائر إلى تحقيقها بالموازاة مع تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي تحوز عليها الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز العلاقات مع مختلف الشركاء، سنناقش في هذا المبحث الدوافع التي زادت من تركيز الجزائر على البعد الاقتصادي في فترة(2019-2024).

المطلب الأول: التحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع

لطالما كان قطاع المحروقات العصب الأساسي للاقتصاد الجزائر ومصدر دخله منذ الاستقلال الأمر الذي أكسب البلاد مكانة هامة في خريطة الطاقة العالمية غير أن هذا الأخير شكل تبعية هيكلية لقطاع المحروقات خاصة في ظل تقلبات أسواق الطاقة العالمية، في هذا السياق شهدت فترة (2019-2024) محاولة التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد أكثر تنوعا مع تحقيق التنمية المستدامة .

أولا: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجز ائري

كما سبق وذكرنا، يشكل قطاع المحروقات أكبر مورد مالي للجزائر وهذا منذ 1962 وهذا باعتباره اهم مصدر للإيرادات المالية للموازنة العامة الدولة والتي تقوم بوضعها الدولة سنويا وايضا يعد مصدرا هاما لزيادة الاحتياطات الرسمية من العمولات الاجنبية هذا من جهة اما من جهة اخرى يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في تكوين الناتج الداخلي الخام[1]. يمثل الشكل التالي تطور ايرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة (2019-2024):

الجدول رقم 19: تطور ايرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة (2019-2024)

[1] بو عبدلي ياسين، "التبعية المفرطة لقطاع المحروقات "، ***مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية***، م. 16(جوان 2023)، ص ص، 113- 114.

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
صادرات السلع	35312	21965	38636	65716	55554
صادرات المحروقات	33244	20016	34058	59738	50496

- الوحدة: مليون دولار.
- من إعداد الباحثة بالاعتماد على بنك الجزائر[1].

عرفت عوائد قطاع المحروقات في الجزائر اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة (2019-2023)، وهذا راجع إلى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية حيث ارتفعت من 33.24 مليار دولار سنة 2019 إلى 50 مليار دولار سنة 2022،معتسجيل59.5 مليار دولار في 2023 كأعلى عائد في الفترة المذكورة ولكن مع استثناء سنة 2020 التي شهدت انخفاضاً حاداً في عوائد قطاع المحروقات وهذا راجع إلى تراجع الطلب بسبب جائحة كورونا وانكماش الاقتصاد العالمي، ولكن مع حلول سنة 2024 انخفضت ايرادات قطاع المحروقات من جديد حيث سجلت 34 مليار دولار أي تراجع بنسبة 32% وهذا بسبب التزام الجزائر باتفاقيات خفض الانتاج منظمة الاوبك بالموازات مع زيادة الاستهلاك المحلي للطاقة مورد الغاز .

أما بخصوص اعتبار قطاع المحروقات مصدر أساسي للموازنة العامة، يمثل القطاع نسبة كبيرة من الايرادات العامة للدولة حيث تتراوح نسبة صادرات المحروقات بين 94% و90% من إجمالي صادرات السلع في فترة (2019-2024) وهذا ما يؤكد اعتماد الدولة على عوائد وايرادات قطاع المحروقات .

نلاحظ انخفاض وتراجع في صادرات المحروقات سنة 2020 حيث بلغت 20016 مليون دولار، وهذا راجع إلى أسعار مورد النفط في السوق الدولية،

ونلاحظ أن عام 2022 كان ذروة فترة الدراسة بتسجيل 59738 مليون دولار كعائد لقطاع المحروقات وهذا لانتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط خاصة.

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية (2018-2023).

أما من جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تزايد حجم احتياطات الجزائر من العملات الاجنبية وبشكل جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا سنة 2021 سجلت الجزائر 22021.5 مليار دينار جزائري كناتج داخلي خام في حين ساهم قطاع المحروقات بنسبة 21.5% من هذا الأخير وهي نسبة لا يستهان بها[1].

ومنه نستنتج أن قطاع المحروقات يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث يعتبر مصدر لكل من الثروة والعملة الصعبة ومصدر أساسي للميزانية العامة للدولة .

ثانياً: تداعيات تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

رغم الايرادات الضخمة التي حققتها الجزائر من قطاع المحروقات على مر السنين، إلا أن اقتصادها يعاني من تبعية لهذا القطاع، تجمل هذه التبعيات في طياتها العديد من التداعيات والمخاطر، سواء على المستوى البعيد أو القريب. ويمكن تلخيص هذه التداعيات فيما يلي :

1. هشاشة اقتصاد الدولة

ويكون من خلال تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، حيث أن الطبيعة غير المستقرة لأسعار النفط من أحد أكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد الجزائري، حيث يؤدي إلى انخفاض في الأسعار التي تراجع الايرادات الحكومية التي سبق وذكرنا أن قطاع المحروقات يمثل جزء كبير منها، الأمر الذي يؤثر على الميزانية العامة ومنه ضعف القدرة على تمويل المشاريع وتغطية وايرادات الدولة.

2. نضوب مخزون الطاقة

إن الاستغلال المستمر والمفرط للموارد الهيدروكربونية خاصة النفط والغاز بالضرورة سيؤدي إلى استنزافها ونضوبها خاصة في ظل زيادة مشاريع التنقيب عن هذه الموارد .

وبالمقابل تتطلب عمليات التنقيب أموال طائلة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول قد اتجهت إلى البحث عن مصادر الطاقة البديلة في ظل تناقص احتياطات الطاقة، مما يلزم

[1] *المرجع نفسه*، ص. 106.

الجزائر ايضا بالبحث السريع عن مصادر الدخل البديلة لتغطية نفقاتها وتحقيق تنمية اقتصادية .

3. إعاقة تنويع الاقتصاد

إن الاعتماد على قطاع المحروقات غالبا ما يؤدي إلى تهميش القطاعات الأخرى وتأخر نموها ومن أهمها الصناعة والسياحة وهذا بسبب تركيز الحكومة وتفضيلها لقطاع الطاقة.

4. صعوبة عملية التخطيط

طبيعة أسواق الطاقة وتقلبها تجعل من مورد يصعب تقدير ايراداته مما يصعب عملية التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل[1].

ثالثا: سبل تحقيق التحول من اقتصاد جزائري أحادي إلى اقتصاد متنوع

لقد أصبح التحول من اقتصاد أحادي يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات قطاع المحروقات إلى اقتصاد أكثر تنوع ومرونة ضرورة وحتمية للجزائر خاصة بعد التهديدات التي أصبحت تواجهها بعد اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات .

إن تحقيق هذا التحول ليس هدف اقتصادي وفقط بل مشروع وطني يستند على تضافر جهود كل من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من خلال إحداث إصلاحات هيكلية عميقة فيما يلي سنعرض أهم الآليات التي تحقق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

1. الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص

[1] جلال عكروت، نوفل سمايلي، "آفاق وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) "، ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.10، (جوان 2024) ص ص. 283 -285.

وهي عبارة عن نشاط مشترك بين القطاعين العام والخاص يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى دفع عجلة التنمية والتقدم، تسعى إلى تحقيقه جميع الدول المتقدمة أو النامية الأمر الذي يمكنها من تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنويع الاقتصاد[1].

2. الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني خاصة في ظل تطور التجارة العالمية وتحريرها. الأمر الذي ولد فرص عمل، توفر هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة حاجيات الشركات الكبيرة وتغطي الطلب الداخلي في مختلف القطاعات [2].

3. إنعاش القطاعات الراكدة

وتعد هذه التالية من أهم الآليات التي يمكن للجزائر أن تنوع اقتصادها ونتخلص من الاقتصاد الأحادي، ومن أهم القطاعات التي يمكن من خلالها إنعاش الاقتصادي نجد أولا القطاع الفلاحي، باعتباره البديل الأمثل للخروج من الأزمة والتي يجب تفعيلها وذلك من خلال دعم الشباب بالقروض وتشجيعهم لإنشاء مؤسسات ومشاريع صغيرة تخدم قطاع الفلاحة وتكثيف الإنتاج في الشعب الاستراتيجية ومنه تقليل فاتورة الاستيراد، دعم وتشجيع الزراعة في الجنوب الكبير وحماية المنتوج الوطني. أما ثانياً فلدينا القطاع الصناعي، فيمكن إنعاشه من خلال تكوين الكفاءات والخبرات، إنجاز مناطق صناعية مؤهلة لجذب المستثمرين، ثم أخيراً القطاع السياحي ويمكن إنعاش هذا الأخير من خلال التسويق السياحي، من خلال حملات إعلانية، إنجاز أقطاب سياحية لجذب السياح، التوجه نحو السياحة الذكية، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة يعد من بين أهم القطاعات البديلة التي من شأنها تنويع الاقتصاد الوطني[3].

الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي

---

[1] بن شاكر صبرينة، ***التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تحليلية***، رسالة تخرج لنيل شهادة ماستر غير منشورة (جامعة 8 مايو 1945: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2020)، ص. 61.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 62.

[3] عكروت، ***مرجع سابق***، ص. 114.

من بين ضروريات تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد للاستثمار في الرأس مال البشري، بالموازاة مع استخدام التكنولوجيا وجميع التقنيات العلمية المتاحة، ومنه تحقيق الهدف المنشود والخروج من التبعية الريعية[1].

[1] *المكان نفسه*.

المطلب الثاني: تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بالأمن الاقتصادي في مختلف سياساتها وتوجهاتها وهذا الاهتمام والتركيز لم يأتي من فراغ، بل لرغبتها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة خاصة في ظل التحديات التي أصبحت تواجهها بسبب اعتمادها وتبعيتها لقطاع المحروقات الأمر الذي أدى إلى ضرورة بناء اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة مع ضمان حق الأجيال القادمة .

أولا: التحول الطاقوي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

نعني بالتحول الطاقوي الانتقال من نظام انتاج واستهلاك يرتكز بالدرجة الأولى على الطاقة الأحفورية الناضبة وغير متجددة إلى خليط طاقات خاصة المتجددة والنظيفة؛ يختلف هذا التحول من بلد لآخر حسب الإمكانيات المالية والتكنولوجية، ومن بين أهم أبعاد التحول الطاقوي حسب المجلس العالمي للطاقة توفير الطاقة اللازمة للجيل الحالي مع ضمان حق الأجيال الأخرى[1].

هنالك علاقة وثيقة تجمع بين التحول الطاقوي وبالأخص الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة وكلاهما يعنى بضمان وتحقيق الأمن الاقتصادي، ففي تقرير لبرنامج البيئة النابع للأمم المتحدة ذكرت أن تزايد الاستثمار في مجال الطاقة سيوفر ¼ من احتياجات العالم من الطاقة النظيفة في حدود عام 2030. وتلعب الطاقة المتجددة دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تأثيرها الايجابي على مختلف أبعاد هذه الأخيرة ولعل أهمها البعد الاقتصادي، يتيح تطوير قطاع الطاقات المتجددة فرص عمل في مجالات التصنيع والتركيب والصيانة بالإضافة إلى البحث والتطوير ومن المتوقع أن يوفر الاستثمار في هذا القطاع إلى خلق 1.4 مليون منصب عامل في سنة 2025 في الجزائر ومنه التخفيف من معدل البطالة وايضا يشجع الاستثمار إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز هذا من جهة أما من أخرى تحقيق تنمية محلية متوازنة من خلال تنمية المناطق النائية[2].

---

[1] أحمد حنيش، "التحول نحو الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي وضمان تنمية مستدامة"، ***مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة***، م.08، ع.02، (جويلية 2021) ص. 41 .

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 55،53

ثانيا: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية

تعد سياسة التنويع سبيلا امنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في آن واحد وذلك عن طريق زيادة الأهمية للجميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية على حد سواء في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل بالموازاة مع الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع مما يجنب الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية[1].

تشكل التنمية المستدامة معياراً أساسياً يمكن من خلاله تقييم مدى نجاعة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن مع تطلب بعض الشروط والمعايير، بداية بمراجعة وتعديل مسار التنمية الذي يشير عليه الدولة وهذا بتصحيح الاختلالات الهيكلية في حدود ما تسمح به الإمكانيات الاقتصادية المتاحة للبلاد، وثانياً بإخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية بمعنى أن يتم إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات مع إعطاء الأولوية للتعليم والبحث العلمي، والاعتماد مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل لكل الأرقام والمعلومات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة مع تفصيل جزئية الايرادات والنفقات، أما ثالثاً فنجد ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني لبدء عملية تنمية من خلال الحفاظ على استمرارها بتجسيد قواعد محلية تتركز على مقومات ذاتية دائمة ومتجددة[2].

ثالثا: معوقات تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر

هنالك عدة تحديات تقف أمام تحقيق الجزائر للتنمية المستدامة ويمكن ربطه بكل من مؤشر النمو الاقتصادي، ضعف الاستثمار غير النفطي والتحديات البيئية والتكنولوجية .

1. مؤشر النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات التحليل الاقتصادي ومدى تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث النمو الاقتصادي محرك أساسي للتنمية المستدامة من خلال توفير الموارد المالية التي يحتاجها الاستثمار المستدام والعكس صحيح. التنمية المستدامة يمكن أن تكون عامل حاسم ومعزز في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستخدام الكفء للموارد وخلق أسواق جديدة للخدمات المستدامة، يمكن أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي

---

[1] بن شكير، ***مرجع سابق***، ص ص. 65-66.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 63-64.

للدولة على المدى الطويل، ولكن بالمقابل يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مثال زيادة التلوث وتدهور النظام البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر مباشرة في الاستدامة خاصة البيئية وبالإسقاط على حالة الجزائر نجد أن مؤشر النمو الاقتصادي هو عائق وتحدي أمام تحقيق برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا راجع إلى اعتماد النمو الاقتصادي بشكل كبير على استخراج وتصدير الموارد الطبيعية غير متجددة مثل النفط والغاز، وما يقابله من تأخر الاستثمار في القطاعات المستدامة وهذا راجع إلى تركيز الحكومة على القطاعات التقليدية- التي تحقق نمو سريع على مدى قصير-على حساب قطاعات المستدامة- تحمل إمكانات نمو طويلة الأجل-مع المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

2. ضعف الاستثمار غير نفطي

يشكل ضعف الاستثمار غير نفطي تحدي كبير أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتجسيد برامجها، تواجه الجزائر صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبية خارج قطاع النفط وهذا لعدة عوامل من بينها التشريعات والإجراءات البيروقراطية مما يعيق جهود تحقيق التنمية المستدامة.

وكنتيجة لضعف الاستثمارات غير نفطية في الجزائر نجد معانات البلاد من بطء تبني التكنولوجيات المستدامة خاصة في مجال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى محدودية البنى التحتية في أغلب المناطق بالإضافة إلى غموض في بعض القوانين واللوائح وعدم استقرارها [2].

3. التحديات البيئية والتكنولوجية

رغم إدراك الحكومة بضرورة الحفاظ على البيئة، إلا أن الجزائر شاهدت في الآونة الأخيرة تفاقم في حدة التلوث البيئي، وهذا راجع إلى إهمال هذا البعد في المخططات التنموية السابقة مع التركيز على الصناعات التي تستهلك طاقة بكثرة. ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات على مدى برامج إعادة التطهير وتدوير النفايات ويعتبر البعد البيئي من أهم التحديات التي تقف أمام تحقيق الجزائر للتنمية الاقتصادية المستدامة. ثم يأتي تحدي عدم امتلاك

---

[1] الجودي صافوري، "التنمية المستدامة في الجزائر: واقع وتحديات"، ***مجلة الباحث***، ع. 16، (2016)، ص. 306.

[2] فاطمة لعلمي، كرومي سعيد، "الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد"، ***مجلة الاستراتيجية والتنمية***، م، 02، ع، 02، (جويلية 2012)، ص، 108.

التكنولوجيا الحديثة واللازمة لإنجاز مشاريع ومخططات التنمية المستدامة والتي يعتمد نجاحها على مدى التحكم وامتلاك التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي عجزت الجزائر على تحقيقه[1].

[1] صاطوري، ***مرجع سابق***، ص. 307.

المطلب الثالث: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية(2019-2024)

برزت الدبلوماسية الاقتصادية كآلية محورية في السياسة الخارجية للجزائر، الأمر الذي يعكس إدراك الدولة المتزايدة لأهمية البعد الاقتصادي في تحقيق مصالحها الوطنية مع تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، لم تعد الدبلوماسية الاقتصادية مجرد أداة مكملة للسياسة الخارجية التقليدية بل تعدتها لتصبح محركا أساسيا لخدمة الأهداف الاقتصادية للدولة .

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية

1. مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها مجموعة النشاطات الدبلوماسية التي تنطلق من العامل الاقتصادي في التعامل السياسي ويعني هذا استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في علاقتها مع الدول الأخرى خدمة لمصلحتها القومية وفي شكل عام يمكن تعريفها بأنها استخدام العوامل السياسية والاقتصادية بطريقة دبلوماسية من أجل كسب وتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، برزت الدبلوماسية الاقتصادية بشكل قوي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، الامر الذي اكسب مجال الاقتصاد دورا مركزيا في النشاطات الدبلوماسية، اما من الناحية القانونية ركز النظام الاقتصادي العالمي على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية بين الدول الرأسمالية والدول النامية وهذا من خلال التنظيمات الاقتصادية التي أنشأت، من بينها: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير[1].

2. مستوياتها

تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية عدة مستويات وهي كالتالي:

أ. الدبلوماسية الثنائية

[1] مبرك رفيدة، "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية"، ***مجلة السياسة العالمية***، م. 06، ع. 02، (ديسمبر 2022)، ص ص، 661- 663.

وهي محور العلاقات الدولية وتقوم بين بلدين من خلال اتفاقيات رسمية لتنشيط التجارة، تسهيل حركة رؤوس الأموال، تحقيق الضرائب والرسوم الجمركية، ما يأخذ على هذا المستوى أنه يمنح الربح والفائدة الأكبر إلى الطرف الأقوى على حساب الطرف الأضعف [1].

ب. الدبلوماسية متعددة الأطراف

تسعى إلى استيعاب مجموعة من الاقتصاديات مختلفة، لتحقيق هدف واحد يتجسد هذا المستوى من خلال الهيئات والمنظمات مثل: منظمة التجارة العالمية، G20، وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية، عادة ما تحكمها دولة ذات قبول معنوي ومحايدة تحل الخلافات بين الأعضاء وتكون همزة وصل بين الدول القوية والضعيفة[2] .

ج. الدبلوماسية الاقليمية

يختص هذا المستوى من الدبلوماسية الاقتصادية بالاتفاقيات التي توقعها الدول المتجاورة اقليميا مثل: الاتحاد الاوروبي، تهدف إلى توفير مناخ ملائم للتعاون والتنسيق بين الدول، ان الاهتمام بهذا البعد الاقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في اهمية متزايدة لأنها تكون مصدر قوة للدول المنضمة لها[3].

3. وسائلها

تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق فاعليتها ويمكن تقسيمها إلى نوعين وهما الترغيب والترهيب.

أ. الترغيب والإقناع

ويستعمل هذا النوع عندما تكون العلاقات طبيعية. وقد أثبت التجارب بأن الوسائل الإقناعية فعالة وأكثر نجاعة في غالبية الأحيان. ومن بين أشهر وسائل الإقناع المستخدمة في

---

[1] أمينة بودريوة،" تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا"، ***مجلة جديد الاقتصاد***، م، 18، (ديسمبر 2023) ص، 139.

[2] مبرك رفيدة، ***مرجع سابق***، ص.664.

[3] امنية بودريوة، ***مرجع سابق***، ص.139.

الدبلوماسية الاقتصادية نجد المساعدات الخارجية وتشمل جميع التدفقات المالية التي تتلقاها الدول سواء كانت في شكل قروض أو مساعدات. ونجد ايضا المساعدات الإنسانية خاصة في حالة الكوارث الطبيعية الكبرى. مع تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية التي تشجع على كل من التبادل التجاري وتقديم الإعانات للمصدرين[1].

ب. الترهيب والإكراه

تستعمل هذه الوسيلة في حالة نزاع أو تهديد فتعتمد بدرجة أساسية على العقوبات الاقتصادية للتغيير السلوك السياسي للدولة المعاقبة، بالإضافة إلى أداتي الحضر الاقتصادي والحصار الاقتصادي حيث أصبحا من الأدوات العقابية التي تلجأ إليها الدولة، هذا من جهة أما من أخرى فلدينا المقاطعة الاقتصادية أو بمعنى آخر تعليق التعاملات الاقتصادية والتجارية مع الدولة[2].

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية كآلية للسياسة الخارجية الجزائرية

أصبح البعد الاقتصادي ذو أهمية كبرى للدبلوماسية الجزائرية باعتباره المتغير الأساسي لجلب الاستثمارات وتشجيع التجارة، الأمر الذي جعل من الحكومة تركز وبشكل كبير على هذه الأخيرة، وخير دليل على ذلك ترويج وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية. وما يؤكد هذا التوجه المرسوم الرئاسي رقم 19- 244 الصادر في 11 سبتمبر 2019 من خلال المادة 14 التي تضمنت استحداث مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية ومن مهامها نجد ترقية المبادلات التجارية الدولية وترقية الصادرات غير نفطية[3].

هنالك عدة عوامل دفعت بالجزائر نحو تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية كآلية محورية في سياستها الخارجية. فأولا نجد أن الجزائر تسعى إلى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات. فهنا أصبحت الديبلوماسية الاقتصادية اداة لتطوير الصناعات المحلية وزيادة الصادرات غير نفطية أما ثانيا محاولة تأمين مصادرها القومية من خلال إقامة علاقات تجارية خاصة مع الدول الإفريقية، وهذا بعد الأزمات الدبلوماسية التي شهدتها الجزائر مع مختلف الدول

[1] مبرك رفيدة، ***مرجع سابق***، ص. 665.

[2] أمنية بوريوة، ***مرجع سابق***، ص. 41.

[3] ***المكان نفسه***.

المجاورة، الأمر الذي يزيد من التعاون الأمني، ثالثا تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية تعزيز نفوذها الاقليمي من خلال استخدامها كقوة نادمة للتأثير في القضايا السياسية، بالمقابل تسعى لتقليل تبعيتها الاقتصادية لأي طرف كان وتنويع شركائها، ويمكن ايضا من خلالها مواجهة التحديات الأمنية غير تقليدية المشتركة خاصة إذا ما تم بناء تعاون إقليمي. مثال تحقيق الأمن المائي ومواجهة التلوث والتغيرات المناخية باعتبارها تهديدات تتجاوز الحدود السياسية[1].

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا

تحوز الجزائر على مكانة مهمة وخاصة في القارة الإفريقية بشكل عام والمغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص، وهذا لموقعها الجغرافي وتاريخها مع مختلف بلدان القارة، في هذا السياق برز وزن الجزائر والذي لا يمكن نكرانه سواء بسبب دبلوماسيتها أو حتى المقاربات الأمنية التي تطرحها خاصة تلك التي عرفتها منطقة الساحل حيث لعبت دورا استراتيجي كبير لمكافحة الإرهاب وجميع أشكال التطرف في المنطقة مما جعلتها دولة معنية بدعم السلام والأمن في القارة الأمر الذي مكنها من استضافة كل من المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة نظرا لأهمية الأدوار الأمنية التي تقوم بها الجزائر ومنه تحتل القارة الإفريقية مكانة مهمة في الأجندة السياسية للخارجية الجزائرية[2] .

ولكن منذ سقوط التحالف الرباعي الذي كان يجمع بين(الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجريا وليبيا) بعد وفاة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي الأمر الذي أفقد الجزائر الكثير من الاوراق الدبلوماسية في القرى بالموازاة مع تفاعلات سياسية جديدة برزت مع بداية عهد الرئيس عبد المجيد تبون (ديسمبر 2019)، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أدوار إقليمية رئيسية: بداية بالدائرة الليبية بما تشهده مؤخرا من تطورات عسكرية وسياسية، ثم جائزة الساحل الإفريقي التي أصبحت من أكثر الدوائر تهديد للأمن الجزائري وأخيرا الدائرة المتوسطية التي تحمل أهمية كبيرة للجزائر[3].

---

[1] سمير حكيم، "الدور الاستراتيجي الجديد للدبلوماسية الجزائرية الاقتصادية تجاه العمق الإفريقي، الغرض والمكاسب"، ***مجلة السياسة العالمية***، م، 08، ع، 02، (ديسمبر 2024)، ص873 .

[2] سمير حكيم، ***مرجع سابق***، ص. 879

[3] صورية تريمة، "البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية الافريقية"، ***مجلة الناقد للدراسات السياسية***. م، 06، ع 02، (أكتوبر 2022). ص. 554.

وبالتالي أدارت الجزائر عدستها الجيواقتصادية نحو العمق الافريقي لمحاولة اعادة الاستقرار في المنطقة وضمان مصالحها ونفوذها باستخدام دبلوماسيتها الاقتصادية بالدرجة الأولى مثال الحركية الدبلوماسية اتجاه ليبيا، حيث بلغ حجم المبادلات بين البلدين 59 مليون دولار امريكي خلال سنة 2020، والهدف الاساسي لكل هذا هو ارجاع الأمن والاستقرار في ليبيا وما ينتج عنه من تعزيز الحدود والوقوف في وجه المهاجرين غير الشرعيين ومحاربة الارهاب[1].

وفي الأخير، يمكن القول إن إفريقيا تمثّل خياراً استراتيجياً لتحقيق المصالح الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية وهذا من خلال استعمال القوى الناعمة المتمثّلة في الدبلوماسية الاقتصادية، إذن على الجزائر استيعاب هذه الدبلوماسية وتصنيفها ضمن نقاط القوة وعوامل النفوذ.

[1] سمير حكيم، ***مرجع سابق***، ص. 880.

المبحث الثاني: تأثير القطاع الاقتصادي على القطاعات الأخرى للأمن الجزائري (2019-2024)

تتزايد أهمية فهم العلاقة بين متغيري الاقتصاد والأمن، ففي سياق التحولات التي تشهدها الجزائر منذ 2019،برز البعد الاقتصادي كقوة دافعة ومؤثرة في تشكيل غالبية ابعاد الأمن الاخرى (السياسي، العسكري، المجتمعي وحتى البيئي)، هذه الفترة عرفت تقلبات اقتصادية كبيرة بداية من تقلبات اسواق المحروقات وطموحات تنويع الاقتصاد، يهدف هذا المبحث إلى دراسة تأثير البعد الاقتصادي على بنية الاستقرار السياسي، علاقته مع الانفاق العسكري، والتماسك الاجتماعي وايضا التحديات البيئية التي تواجه البلاد، مقدما اسقاط على الحالة الجزائرية في الفترة المذكورة.

المطلب الأول: تأثير البعد الاقتصادي على البعد السياسي في الجزائر (2019-2024)

لا يمكن فهم التطورات السياسية في الجزائر بمعزل عن سياقها الاقتصادي، فاعتماد الدولة على قطاع المحروقات وتبعيتها له يعد من اهم المتغيرات التي تشكل الأولويات السياسية للدولة، نستعرض في هذا المطلب تأثير البعد الاقتصادي على البعد السياسي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024.

أولا: العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي

العلاقة التي تجمع بين كل من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي هي علاقة معقدة وذات اتجاهين، حيث يؤثر النمو الاقتصادي على الاستقرار السياسي وايضا يؤثر الاستقرار السياسي على معدلات النمو الاقتصادي .

1. تأثير النمو الاقتصادي على البعد السياسي للأمن

يؤثر النمو الاقتصادي بشكل ايجابي على الاستقرار وهذا من خلال عدة آليات رئيسية اولها تحسين مستويات المعيشة للأفراد والتقليل من التوتر الاجتماعي وهذا بزيادة فرص العمل وتحسين الدخل الأمر الذي يقلل من معدلات الفقر والبطالة وهما غالبا ما يكونان من الأسباب الجذرية للاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي[1].

[1] أميرة محمد عمارة، "عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، ***مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية***، م، 23، ع، 4 (أكتوبر 2022) ص، ص، 21-22.

أما ثانيا زيادة الثقة بين السلطة والشعب مع إضفاء المزيد من الشرعية، حيث يمكن للأداء الاقتصادي أن يعزز شرعية الحكومة القائمة وهذا عندما يتحسن مستوى معيشة الأفراد، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى دعمهم للنظام السياسي القائم مما يقلل احتمالات النزاعات السياسية أو الانقلابات[2] المكان نفسه. بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي يزيد من الموارد المالية للدولة، ويمكن لهذه الأخيرة الاستثمار فيها لتمويل الخدمات العامة وزيادة البرامج الاجتماعية مما يساهم بشكل أكبر في الاستقرار السياسي[1].

2. تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي

انطلاقا من اختبار sermon &hean عام 1996 وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وتوصلت النتيجة إلى ان عدم الاستقرار السياسي ادى إلى تخفيض معدلات النمو في افريقيا وتخفيض معدلات الاستثمار في آسيا[2] ويكمن التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في انخفاض الاستثمار من خلال عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الدولة الامر الذي ينعكس سلبا على تراكم رأس المال والانتاج الكلي، بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار قد يدفع الكفاءات والعقول إلى الهجرة مما يفقد الدولة رأس مالها البشري وأخيرا يمكن للاضطراب السياسي أن يؤدي إلى اضطراب السياسة الاقتصادية مما يعيق نمو الاقتصادي[3] ، ومنه يمكن استنتاج أن الاستقرار السياسي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي وهذا من خلال توفيره مناخا ملائما للاستثمار لأن البيئة السياسية المستقرة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي، وايضا للحكومة فضاء يمكنها من تنفيذ مشاريعها وسياساتها الاقتصادية .

وفي الختام، نستخلص أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون متغير وعامل أساسي في الاستقرار السياسي هذا من جهة أما من أخرى فإن الاستقرار السياسي شرط لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق النمو الاقتصادي ويمكن لهذه المتغيرين أن يتفاعلا بصورة ايجابية كما

---

[1] ليلى التهامي مرغم، "أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية دراسة تطبيقية على الدولة الليبية (2002-2022) "، ***مجلة كلية الاقتصاد جامعة الزيتونة***، (جوان، 2024)، ص، 1.

[2] عبد الرؤوف أحمد الحنفي، " الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي"، ***مجلة البحوث الفقهية والقانونية***، ع، 40، (جانفي 2023)، ص، 127.

[3] أميرة عمارة، ***مرجع سابق***، ص، 25.

يمكن أن يتفاعلا بصورة سلبية، وتجدر الملاحظة إلى أن العلاقة بين المتغيرين ليست مباشرة وثابتة. قد تشهد بعض الدول نمو اقتصادي مرتفع في ظل نظام استبدادي، كما ايضا يمكن أن تواجه بعض الديمقراطيات تحديات اقتصادية.

ثانيا: تأثير كل من التبعية والاستقرار الاقتصادي على القرار السياسي

نعني بالتبعية الاقتصادية خضوع اقتصاد دولة ما لسيطرة أو تأثير لاقتصاد آخر أو حتى يكون اقتصادها تابع لمورد معين مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق وحتى سياسات الدول التابعة لها. [1]أما الاستقلال الاقتصادي يعبر عن قدرة الدولة على إدارة اقتصادها وتلبية احتياجاتها[2] واحتياجات أفرادها دون الاعتماد الكبير على الخارج. كلا الوضعيين (سواء التبعية الاقتصادية أو الاستقلال الاقتصادي) يؤثران وبشكل كبير على القرارات السياسية للدولة وهذا من خلال :

1. تأثير التبعية الاقتصادية على القرار السياسي

أولا تفقد الدولة سيادتها في القرار السياسي لأنها غالبا ما تكون مضطرة لمراعاة مصالح الدولة التابعة لها عند اتخاذها لقرارتها أو صنعها لسياستها حتى ولو تعارضت مع مصلحتها الوطنية، خاصة إذا كانت تعتمد على القروض أو المساعدات، ثانيا تؤثر سياستها الخارجية وهذا بسبب تعرضها للضغط من قبل الدول المسيطرة بالموازاة مع ضعف قدرتها على المفاوضة وتجعلها اقل قدرة على الدفاع على مصالحها[3].

2. تأثير الاستقلال الاقتصادي على القرار السياسي

الاستقلال الاقتصادي يعزز من السيادة الوطنية حيث يمنح للدولة حيز اكبر في اتخاذ قراراتها السياسية دون خضوع للضغوط أو الاملاءات الخارجية، بالإضافة إلى مرونة علاقتها مع مختلف الدول حيث تستطيع اختيار شركائها الدوليين بحرية اكبر [4]هذا من جهة اما من جهة اخرى فان الاستقرار الاقتصادي يدعم الاستقرار السياسي الداخلي ويعزز الثقة بين

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، "التبعية الاقتصادية للاقتصاديات المتقدمة "، في: https://economiccorner.com/ ، تاريخ الاطلاع: (12/05/2025).

[2] لم يذكر اسم الكاتب، "الاستقلال الاقتصادي، الطريق إلى الاستقلال الاقتصادي: تبني الاكتفاء الذاتي"، في: https://alwelayah.net/ ، تاريخ الاطلاع : (12-5-2025).

[3] أمجد فايد، "ما هي التبعية الاقتصادية واشكالها المتعددة"، في: https://economiccorner.com/ ، تاريخ الاطلاع: (12-5-2025) .

[4] لم يذكر اسم الكاتب، "الاستقلال الاقتصادي ومواجهة الحظر الاقتصادي" ، في: https://alwelayah.net/ ، تاريخ الاطلاع:(12-5-2025).

الشعب والحكومة مما ينعكس ايجابا على قوة القرار السياسي وفعاليته[1] اما بالنسبة للجزائر فهي مثال على دولة تسعى لتحقيق استقلالها الاقتصادي وتفادي الاملاءات والضغوطات الخارجية من خلال رفضها للاستدانة الخارجية مما مكنها لاتخاذ قرارات سيادية حرّة[2].

ثالثاً: دور قطاع الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2019

أضحى قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية التي تنطلق منها الجزائر لرسم سياساتها الخارجية خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية، أهمها الحرب الروسية الاوكرانية .

أ. تعزيز مكانة الجزائر في اوروبا

بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية في فيفري 2022، سعت الدول الاوروبيّة إلى تخفيض وارداتها من الغاز الروسي وتنويع مصادر الطاقة بشكل عاجل، وهنا استغلت الجزائر هذه الفرصة لتعزيز موقعها كمورد رئيسي للغاز الطبيعي، هذا الدور منح الجزائر نفوذاً دبلوماسياً قوياً حيث أصبحت طرفاً لا يمكن أن يستغنى عنه في معادلة أمن الطاقة الاوروبي خاصة مع ايطاليا[3].

ب. ورقة ضغط دبلوماسية في العلاقات الدولية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وكالة الانباء الجزائرية، ***تدعيم استقلال القرار السياسي بالاستقلال الاقتصادي***، نوفمبر 2021.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وكالة الانباء الجزائرية، ***(استقلالية القرار السياسي والاقتصادي) الجزائر تسير في الطريق الصحيح***، ديسمبر 2022.

[3] لم يذكر اسم الكاتب، "بلومبرغ: أزمة الغاز الاوروبية تضع العلاقات الروسية الجزائرية على المحك "، في: https://www.alquds.co.uk/ ، تاريخ الاطلاع:(13-9-2025).

وظّفت الجزائر قطاع الطاقة كورقة ضغط دبلوماسية، مثال إغلاقها لأنبوب الغاز المتوجه لإسبانيا مرورا بالمغرب بسبب خلافات سياسية ما أظهر كيفية استخدام الطاقة لتحقيق أهداف سياسية وحتى تحقيق الأمن القومي[1].

وفي الأخير يمكن القول إن قطاع الطاقة قد منح الجزائر قوة تفاوضية ودبلوماسية كبيرة سمحت لها باتباع سياسة خارجية أكثر توازن مع القوى الكبرى، لضمان استقلالية قر

[1] عبد النور تومي، " معالم السياسة الخارجية الحالية للجزائر: البراغماتية مع الشرق والغرب"، في: https://www.orsam.org.tr/ ، تاريخ الاطلاع:(13-05-2025).

المطلب الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والقوة العسكرية: حالة الجزائر (2019-2024)

تعد العلاقة بين حجم الاقتصاد وقوته والانفاق العسكري من القضايا المعقدة التي تشغل حيزاً كبيراً في رسم السياسات العامة للدول ومن بينها الجزائر حيث يشكل حجم الاقتصاد الوطني متغير وعامل أساسي في قدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة للقطاع العسكري الأمر الذي ينعكس على قدراتها الدفاعية وأمنها، وفي سياق الجزائر، يبرز بشكل خاص تحدي مستمر في التوفيق بين التنمية الاقتصادية التي تسعى الجزائر لتحقيقها وتربية الطموحات الأمنية المتزايدة خاصة في ظل محيط إقليمي مضطرب.

أولا: حجم الاقتصاد والانفاق العسكري

1. العلاقة بين حجم الاقتصاد الوطني والانفاق العسكري

عادة ما تقاس العلاقة بين المتغيرين حجم الاقتصاد الوطني والانفاق العسكري بمؤشر الناتج المحلي، وتتأثر هذه الأخيرة بعدة عوامل اقتصادية وسياسية واستراتيجية ومن بينها الموارد الاقتصادية حيث توفر هذه الأخيرة الموارد المالية للدولة ومنه تستطيع الدولة من زيادة الانفاق العسكري اما ثاني عامل ويعتبر مهم جدا هو الظروف الأمنية والسياسية التي تحيط بالدولة، فمثلا التهديدات الاقليمية أو الحروب تدفع بالدول لرفع انفاقها العسكري بغض النظر عن حجم اقتصادها أو مخططاتها التنموية مثل الجزائر فبعد تطورات امنية خطيرة وقعت في المنطقة زادت من انفاقها العسكري بشكل كبير خاصة مع التطبيع المغربي الاسرائيلي والتطورات التي زادت في منطقة الساحل[1].

2. حجم الاقتصاد كعامل محدد للإنفاق العسكري

يعتبر الاقتصاد من اهم العوامل التي تؤثر على الانفاق العسكري لأي دولة وهذا من خلال إرادات ضريبية أكبر للحكومة في غالب الأحيان، تسمح هذه الأخيرة للدولة بتخصيص مبلغ أكبر من الموارد دون الحاجة إلى زيادة النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المنفقة على الجيش. ويمكن الاقتصاد (القوي نسبياً والأكثر تنوعاً) من تحويل الموارد التي تحوزها الدولة

[1] الجمهورية اللبنانية، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، ***جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية***، جانفي 2011.

(رأس المال البشري، الموارد الطبيعية، تكنولوجيا) إلى القطاع العسكري دون اعاقة أو تضرر أي قطاعات أخرى حيوية في الدولة، على عكس الاقتصاد الضعيف أو الأحادي[1].

3. تأثير الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي

أظهرت عديد الدراسات ومن بينها وجود علاقة عكسية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول العربية، وهذا من خلال ارتفاع الانفاق العسكري الذي يؤدي إلى عرقلة وتباطىء النمو الاقتصادي[2]. ولكن في حالة ما كانت الدولة ذات اقتصاد قوي أو تواجه تهديدات أمنية قد يزداد الانفاق العسكري بالموازاة مع تحقيقها لنمو اقتصادي ولكن على حساب التنمية طويلة الأمد[3].

وفي النهاية نستنتج انه كلما كانت الدولة غنية بالموارد وتتمتع باقتصاد قوي كلما كانت أكثر قدرة على الانفاق العسكري والعكس الصحيح، ولكن تجدر الإشارة إلى ان حجم الاقتصاد ليس المحدد الوحيد للإنفاق العسكري بل هناك محددات اخرى لا يمكن اهمالها. اولها الظروف الأمنية والسياسات الحكومية للدولة .

ثانيا: تحدي التوفيق بين الأمن والتنمية الاقتصادية في الجزائر

تواجه الجزائر تحديا مركبا، يجمع بين ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع اقتصادها والخروج من التبعية الرعية بالإضافة إلى ضرورة ضمان امنها الوطني في ظل واقع إقليمي مضطرب خاصة مع الدول المجاورة، فالإنفاق العسكري الكبير الذي تفرضه هذه المخاطر والتهديدات تستهلك جزءا كبيرا من الموارد المالية، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الحيوية، وهو ما أثّر سلبا على النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة، كما أن اعتماد الجزائر على عائدات النفط والغاز جعل من اقتصادها هشا خاصة أمام تقلبات

---

[1] الجمهورية اللبنانية، ***مرجع سابق***، ص. 3.

[2] دبه اشراق، ***تحليل العلاقة التبادلية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال فترة (2000-2020)***، مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021)، ص.13.

[3] الموقع الرسمي للجيش اللبناني، ***الانفاق العسكري في العالم ما بين الأمن الدولي والاقتصاد السياسي***، ص. 1 .

الأسواق العالمية، وهذا ما شكل تحدي أمامها، ولمواجهة هذه التحديات يجب إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والأمنية نحو ترشيد الإنفاق العسكري وتعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة، كما يتطلب الأمر تطوير آليات الحوار والتعاون الإقليمي والدولي لتعزيز الاستقرار الأمني، وهذا ما يتيح للجزائر فرصة أكبر لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة هذه الاشكالية تؤكد على ضرورة إعادة النظر في اولويات الإنفاق العام[1].

[1] جنوحات حسين، **الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع الاقتصادي**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018)، ص ص. 268،266.

المطلب الثالث: كيف صاغ الاقتصاد النسيج المجتمعي في الجزائر (2019-2024)؟

تعتبر العلاقة بين البعد الاقتصادي والأمن المجتمعي علاقة جدلية، تتجلى بوضوح في السياق الجزائري، فمنذ 2019 تسعى الجزائر لتحقيق استقرار مجتمعي ولكن دائما ما كان الوضع الاقتصادي عامل معرقلا أمام تحقيقها لهذا الهدف، حيث يشكل الوضع الاقتصادي عاملا حاسما سواء لتحقيق هذا الأمن أو زعزعته في بعض الاحيان .

أولا: دور السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن المجتمعي: حالة الجزائر من (2019-2024)

الأمن المجتمعي ليس فقط غياب الصراعات فحسب، بل قدرة النظام الاقتصادي على تلبية الحاجات الاساسية[1]. تشكّل السياسات الاقتصادية ركيزة اساسية في بناء وتعزيز الأمن المجتمعي، فالأمن المجتمعي لا يقتصر فقط على غياب التهديدات التي تمس به بل يمتد لشعور إلى تلبية احتياجاتهم بكرامة، وتوفير فرص متساوية لجميع الافراد، تؤثر السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال عدة آليات أساسية من بينها :

1. توفير الحاجات الاساسية

تضمن السياسات الاقتصادية التي توجه نحو الاستثمار في الشعب الحيوية في الاقتصاد كضمان الأمن الغذائي والمائي والصحي، وعلى الاقل توفير الحد الادنى من الخدمات للأفراد بكرامة تحقيق الأمن المجتمعي في الدولة بتقليل يؤثر التوتر والاضطراب [2].

2. تحقيق العدالة بين مختلف فئات المجتمع

حيث تهدف السياسات الاقتصادية إلى الحد من الفوارق الاجتماعية وذلك من خلال سياسات اعادة توزيع الدخل ودعم الفئات الهشة، فالتفاوت الكبير يمكن ان يولد توترات

---

[1] الجمهورية اللبنانية، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، ***الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات***، فيفري 2018، ص 1.

[2] شما بنت محمد بن خالد آل نهان، "الأمن الاقتصادي وقوة بنية الأمن الاجتماعي"، في: https://www.aletihad.ae/ ، تاريخ الاطلاع :(16/05/2025) .

وشعور الأفراد بالظلم ومنه تفكك النسيج الاجتماعي وبروز الصراعات الداخلية، لذلك تسعى الدولة لتفادي هذه الظواهر لما لها من نتائج سلبية[1].

3. بناء منظومة أمنية متكاملة

ونقصد بها تحقيق الأمن المجتمعي انطلاقا من السياسات الاقتصادية هو المؤشرات التي تدل على قوة الدولة، فتحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد من خلال توفير فرص العمل، ومحاربة الفقر وضمان العدالة في توزيع الثروة، يساهم في تحقيق الأمن المجتمعي، ومنه يعتبر الأمن المجتمعي نتيجة مباشرة للأمن الاقتصادي، ومنه المساهمة في بناء منظومة أمنية متكاملة وشاملة، نتجاوز القوة العسكرية التقليدية[2].

ثانيا: التفاوت الاقتصادي وتأثيره على التماسك الاجتماعي في الجزائر

يشكل التفاوت الاقتصادي (سواء في الدخل، الثروة، الفرص، الخدمات) بين المناطق والفئات الاجتماعية أحد أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار والتماسك المجتمعي في الجزائر، خاصة في الفترة الممتدة (2019-2024).

1. مظاهر التفاوت الاقتصادي في الجزائر

أ. الاعتماد على قطاع المحروقات

يعزز الاعتماد على الاقتصاد الأحادي الريعي حيث يمثل هذا القطاع 95% من الصادرات و60% من الميزانية العامة من التفاوت الاقتصادي وفرص العمل والمستوى المعيشي بين أفراد المجتمع خاصة في المناطق الريفية ويخلق هذا الاعتماد ايضا شريحة مجتمعية تستفيد بشكل أكبر من الثروة الوطنية دون الشرائح الأخرى [3].

---

[1] عنتر بوتيارة، عبد المطلب بيصار، عبد الحكيم بيصار، "انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على اهم مؤشرات الأمن الاجتماعي، الاقتصادي في الجزائر للفترة (2002-2019) "، ***مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي***، م. 15، (جوان 2021)، ص، 223.

[2] ***المكان نفسه***.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، ***تقرير مشروع المالية 2025***، ص. 16.

ب. الفوارق بين المناطق

غالبا ما تبرز الفوارق الاقتصادية في الجزائر بين المناطق الحضرية والريفية، أو حتى بين المناطق الشمالية والجنوبية، وذلك بتركيز جل النشاطات الاقتصادية والخدمات في المدن الكبرى والتي بدورها تقع في المناطق الساحلية، ومنه تزايد الهجرة الداخلية مما يترك المناطق ذات نشاط اقتصادي أقل تعاني من التهميش الأمر الذي قد يزعزع من الأمن المجتمعي .

ج. ارتفاع معدل البطالة

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة وخاصة في سنة 2020 ارتفاع في معدل البطالة خاصة بين الشباب وحاملي الشهادات، بالرغم من المبادرات الاجتماعية التي جاءت بها الحكومة لمحاربة البطالة، إلا أن هذا المؤشر أو التحدي يخلق فئة واسعة من المحرومين اقتصاديا الأمر الذي يمكن ان يهدد الأمن المجتمعي في الجزائر إذا لم يتم احتواء الوضع[1].

2. جهود الجزائر لتحقيق الأمن المجتمعي

تبذل الجزائر جهود معتبرة لتحقيق الأمن المجتمعي عن طريق سياسات اقتصادية والمحافظة على التماسك الداخلي، من خلال حماية الهوية الوطنية، تحقيق العدالة بين المناطق المختلفة، دعم الفئات المجتمعية الهشة.

أ. حماية الهوية الوطنية

خلال فترة (2019-2024)، اتخذت الجزائر عديد السياسات لتعزيز وحماية هويتها الوطنية والحفاظ على مكونات هويتها (الإسلام، العروبة، الأمازيغية)، من خلال التأكيد الدستوري على الهوية الوطنية، حيث أقر الدستور الجزائري تعزيز مكون الأمازيغية كمكون أساسي للهوية مع حماية هذه المكونات من أي نقاش سياسي قد يثير انقسامات داخلية، الأمر الذي يعكس رغبة الحكومة في ترسيخ الوحدة الوطنية[2].

---

[1] محمد قادري، تقرير التنمية البشرية 2025، الجزائر تواصل التقدم رغم التحديات، في: https://algeriemaintenant.dz/ ، تاريخ الاطلاع: (2025/05/16).

[2] ع. سمير، " مطالب بإبعاد عناصر الهوية الوطنية عن السجال: دعوات سياسية لتعزيز التماسك الوطني ونبذ التفرقة" ، في: https://www.annasronline.com/ ، تاريخ الاطلاع:(16/05/2025).

وايضا دعت الأحزاب السياسية الجزائرية والمجتمع المدني إلى إبعاد قضايا الهوية من اللعبة السياسية والتركيز على قيم الوحدة والتماسك الوطني، وهذا من خلال الخطاب الوطني الموحد، ولم يقتصر على الأحزاب فقط بل حتى الحكومة تقدم خطابات دورية من شأنها تعزيز التماسك المجتمعي ومن أبرزها خطابات رئيس الجمهورية.

ب. تحقيق العدالة بين المناطق المختلفة

سعت الجزائر من خلال مجموعة من السياسات إلى تحقيق العدالة بين المناطق المختلفة والتقليل من التفاوت والفوارق التنموية بينها، من خلال اتباع سياسة تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية المستدامة لتعزيز التنمية بين الولايات والمناطق مشاريع تستهدف البنية التحتية خاصة بين المناطق الريفية والحضرية[1].

هذا من جهة أما من أخرى تحاول الجزائر تعزيز الحقوق الاجتماعية وتسهيل الاحتياج الاقتصادي، فوفقا لتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2019-2023) اتخذت الجزائر إجراءات للحد من الهشاشة المالية للأسر وإدماج الشباب في سوق العمل مع ضمان وصول الخدمات الأساسية في جميع المناطق، الأمر الذي يعزز من العدالة الاجتماعية بين المناطق[2].

ج. دعم الفئات الاجتماعية الهشة

ركزت الجزائر بشكل واضح على سياسات دعم الفئات الاجتماعية الهشة كمحاولة منها لضمان الأمن المجتمعي وتفادي الاضطرابات الداخلية من خلال برامج الإسكان الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد، دعم التشغيل بمنح امتيازات وتقديم القروض، دعم القدرة الشرائية من خلال محاربة المضاربة، دعم الدولة في بعض السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي يعكس

[1] درار صبيحة، "سياسة تهيئة الإقليم والاتجاه نحو تهيئة إقليمية مستدامة في الجزائر"، ***مجلة البشائر الاقتصادية***، م. 10، ع. 3، (ديسمبر 2024)، ص. 368.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ***تقرير التنمية الاجتماعية والبشرية (2019-2023)*** اوت 2024.

التـزام الدولــة بسياســة اجتماعيــة شــاملة تهــدف إلـى تحقيــق وضــمان تماســك النســيج الــداخلي للمجتمع[1].

تجـدر الإشـارة إلى أن البعـد الاقتصـادي يـؤثر ايضـا علـى الأمـن البيئي في الجزائـر، وذلـك مــن خــلال تــأثير النمــو الاقتصــادي وخاصــة الصــناعي بشــكل ســلبي علــى البيئــة، حيــث يعتمــد الاقتصـاد الجزائـري علـى قطـاع المحروقـات ممـا يـؤدي إلى اسـتنزاف المـوارد الطبيعيـة وتلـوث الهـواء والميـاه خاصـة في منـاطق اسـتخراج الـنفط وحقـول الغـاز. كمـا أن التوسـع الاقتصـادي غير متـوازن علـى حسـاب المنـاطق الزراعيـة يزيـد مـن حـدة الضـغوط البيئيـة مـع ظهـور مشـاكل أخـرى كالتصحر ونقــص الميــاه، ومنــه علــى الجزائــر تعزيــز الحكومــة البيئيــة وترشــيد اســتغلال المــوارد لتحقيــق استدامة بيئية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة[2].

[1] نور الهدى طابي، "عبر سياسة اجتماعية قائمة على الرعاية والدعم: كرامة الجزائري.. تعهد نوفمبري يتكرس"، في: https://www.annasronline.com/، تاريخ الاطلاع:(16/05/2025).

[2] بلحاج سمية وسيلة، "حماية البيئة بين الأسباب الاقتصادية والحلول المالية"، ***مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية***، م. 02، ع (جانفي 2012)، ص. 60.

خلاصة الفصل الثالث:

خلاصة القول، ان اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي لم يكن خيارا ظرفيا، بل جاء أولا كمحاولة استجابة لتحديات داخلية وخارجية نتيجة اعتمادها شبه كلي على قطاع المحروقات وتمثلت هذه المحاولة في التحول إلى اقتصاد متنوع وأكثر مرونة وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل والاعتماد على خطط لإنعاش الاقتصاد، ورغم هذه الجهود الا ان الجزائر لازالت تواجه تحديات كبيرة منها ضعف الاستثمار غير نفطي .

ومن الدوافع التي دفعت بالجزائر إلى الاهتمام بالبعد الاقتصادي هو مساعيها نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تتجاوز من خلالها الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات والحفاظ على حق الجيل القادم .

اعتمدت الجزائر على البعد الاقتصادي كأداة مركزية في سياستها الخارجية لتعزيز مكانتها خاصة في قارة افريقيا، وتحقيق مصالحها والحفاظ على نفوذها بطرق اقتصادية، ومع تولي الرئيس عبد المجيد تبون الرئاسة شهدت السياسة الخارجية تحولات واضحة بتبني مقاربة أكثر شمولية بتفعيل ادواتها الاقتصادية وتوسيع نفوذها الدبلوماسي، من بينها فتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري مع دول القارة .

يظهر ان الاستقرار السياسي في الجزائر مرتبط بصفة وثيقة بالوضع الاقتصادي، حيث ان الاعتماد على مورد واحد ونموذج اقتصادي أحادي يقوم على عائدات المحروقات جعلها عرضة للصدمات الاقتصادية ومنه تأثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والاجتماعي .

تأثر الإنفاق العسكري الجزائري بشكل مباشر بحجم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال النمو الاقتصادي وتحسن الايرادات العامة، فقد شهد الإنفاق العسكري تزايد كبير في السنوات الأخيرة .

ركز النموذج الاقتصادي الجديد الذي اتبعته الجزر مرتبط بصفة وثيقة بالوضع الاقتصادي، حيث ان الاعتماد على مورد واحد ونموذج اقتصادي أحادي يقوم على عائدات المحروقات جعلها عرضة للصدمات الاقتصادية ومنه تأثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والاجتماعي .

تـأثر الإنفـاق العسـكري الجزائـري بشـكل مباشـر بحجـم الاقتصـاد الـوطني، وذلـك مـن خـلال النمـو الاقتصـادي وتحسـن الايـرادات العامـة، فقـد شـهد الإنفـاق العسـكري تزايـد كبيـر في السنوات الأخيرة .

ركـز النمـوذج الاقتصـادي الجديـد الـذي اتبعتـه الجزائـر علـى تحقيـق وضـمان الأمـن المجتمعي مـن خـلال تحسـين المسـتوى المعيشـي للأفـراد بـدعم الفئـات الهشـة وتحقيـق العدالـة بـين مختلـف منـاطق الـبلاد ممـا يزيـد مـن التماسـك الـداخلي ويسـاهم في الاسـتقرار الـداخلي، أمـا بخصـوص البعـد البيئيّ، فقـد بـدأت الجزائـر في هـذه الفترة على إدمـاج الاهـداف البيئيـة ضـمن مخططاتها التنموية رغم استمرار التحديات المرتبطة بالتلوث والتغير المناخي.

لا يمكـن الحـديث عـن الأمـن الاقتصـادي الجزائـري دون التطـرق إلى مؤشـر الفسـاد، حيـث يشـكل الفسـاد، بمختلـف أشـكاله وتجلياتـه، عائقًـا رئيسـيًا أمـام تحقيـق الأمـن الاقتصـادي في الجزائـر خـلال الفتـرة 2019-2024، مخلّفًـا تـداعيات سـلبية عميقـة علـى بنيـة الاقتصـاد الـوطني وقدراتـه. في هـذه الفتـرة، التي شـهدت تحـولات سياسـية واقتصـادية كبرى، بـرز الفسـاد لـيس فقـط كآفـة أخلاقيـة، بـل كقـوة هدامـة تقـوض الأسـس التي يقـوم عليهـا أي اقتصـاد سـليم. فوفقًـا لمؤشـر مـدركات الفسـاد الصـادر عـن منظمـة الشـفافية الدوليـة، ظلـت الجزائـر تعـاني مـن مسـتويات فسـاد مرتفعـة ومتزايـدة، مـا عكـس تصـورات داخليـة ودوليـة سـلبية حـول مـدى شـفافية ونزاهـة القطاع العام، وهذا بدوره ينعكس على مناخ الاستثمار والأداء الاقتصادي الوطني.

إن التـأثير الأكبـر للفسـاد علـى الأمـن الاقتصـادي يكمـن فـي هـدر الثـروات الوطنيـة. فـالأموال التي كـان مـن المفتـرض أن توجـه لمشـاريع تنمويـة، كالبنيـة التحتيـة، التعليـم، الصحة، أو تنويـع مصـادر الـدخل، يـتم تحويلهـا بشـكل غيـر قـانوني عبـر صـفقات مشـبوهة، اختلاسـات، أو رشـاوي. خاصـة في بلـد يعتمـد بشـكل كبيـر على إيـرادات الـنفط والغـاز، يقلـل مـن القـدرة على بنـاء اقتصـاد منـتج ومسـتدام قـادر علـى تـوفير فـرص عمـل وحمايـة المـواطنين مـن الصـدمات الاقتصـادية. على سـبيل المثـال، فـإن المشـاريع المبـالغ في تكلفتهـا أو غيـر المكتملـة، والتي كشـفت عنهـا حمـلات مكافحـة الفسـاد، تعكـس حجـم الخسـائر التي تكبـدتها الخزينـة العموميـة، وتفـوت على البلاد فرصًا حقيقية للنمو.

عـلاوة على ذلـك، يمثـل الفسـاد عائقًـا كبيـرًا أمـام جـذب الاسـتثمار، سـواء الأجنبي المباشـر أو حتـى المحلـي. المسـتثمرون، بطبيعـتهم، يبحثـون عـن بيئـة أعمـال مسـتقرة، شـفافة، وتخضـع لسـيادة القـانون. ولكـن عنـدما تنتشـر ممارسـات الفسـاد، مثـل طلـب الرشـاوى لتسـهيل الإجـراءات، أو المحسـوبية في مـنح التـراخيص والعقـود، فـإن ذلـك يرفـع مـن تكلفـة ممارسـة الأعمـال ويزيـد مـن

حالة عدم اليقين، مما يدفع رؤوس الأموال للبحث عن وجهات أكثر أمانًا وجاذبية. هذا النقص في الاستثمار يعيق خلق فرص عمل جديدة، يحد من نقل التكنولوجيا والمعرفة، ويؤخر عملية تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد المفرط على المحروقات، وهو ما يضعف من أداء الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات الأسواق العالمية.

في سياق الفترة 2019-2024، ورغم الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد، إلا أن التحديات ما زالت قائمة. وللتخلص من الفساد يتطلب إصلاحًا هيكليًا شاملاً، لا يقتصر على الملاحقات القضائية فحسب، بل يشمل تعزيز الشفافية، تفعيل آليات المساءلة، إصلاح الإدارة والمالية العامة. بدون هذه الإصلاحات العميقة، سيظل الفساد عائقًا يقف في وجه أي جهد جاد لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر.

الخاتمة

يعد مفهوم الأمن الموسع أو المعاصر واحدا من المفاهيم الجوهرية في حقل العلاقات الدولية ودراسات السلم والحرب، ومردّ هذا اختلافه عن المفهوم التقليدي للأمن الذي ساد زمنا ليس بالقصير، وبالأخص خلال فترة الحرب الباردة اين كان يركز على القوّة العسكرية للدولة ويعتبرها آمنة في حالة غياب تهديد عسكري مباشر، على عكس المفهوم الحديث للأمن، الذي يشمل أبعادا متعددة ومستويات تحليل مختلفة بداية بتحقيق أمن الفرد ويتوسع ليشمل جميع الدوائر التي قد تشكل مصدر تهديد سواء كانت داخلية أو خارجية أو حتى متداخلة، ويعود السبب الأول لتغير وتوسع مفهوم الأمن وتبلور التهديدات الأمنية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، مما أدى في نهاية المطاف إلى إضفاء الطابع الانساني على مفهوم الأمن خاصة في ظل تزايد حجم التحديات الداخلية ذات الطابع الاثني

من بين الأبعاد الجديدة والتي أصبح مفهوم الأمن يعالجها، البعد الاقتصادي، ومنه الأمن الاقتصادي الذي يعتبر جزء من منظومة أمنية متكاملة، يحلل هذا الأخير على عدة مستويات (الفرد، المجتمع، الدولة)، يعنى بتحقيق الرفاه الاقتصادي والازدهار، أدت التهديدات الحديثة إلى زيادة اهمية المفهوم تدريجياً حتى أن أصبح ضرورة تسعى الدول إلى تحقيقه، إذ أنه أصبح أداة دبلوماسية تستعملها الدول في سياستها الخارجية تحقق مصالحها وتحافظ على نفوذها عن طريق هذه الأداة.

أما بالنسبة إلى الجزائر فبعد عقود من التركيز على البعد الأمني العسكري فقط، أصبحت واقفة أمام مفترق طرق حاسم، فمن جهة تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مع ضمان الأمن الاقتصادي لجميع مستويات التحليل، ومن جهة أخرى تزايد التهديدات التي من شأنها أن تمس باستقرار البلاد بالموازاة مع تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مصدر دخل واحد، مما يجعله في تبعية اقتصادية.

يتكون الأمن الاقتصادي من عدة عناصر أساسية يمكن من خلالها تقييم الاداء الاقتصادي للدولة، من بينها الأمن الغذائي للبلاد وعلى جميع المستويات ومدى توفر المياه ونوعيتها وايضا الخدمات الصحية التي توفرها الدولة ويشمل الأمن الاقتصادي الامن الاجتماعي، حيث تعطي مؤشرات هذا الأخير صورة للوضع الاقتصادي في البلاد، وتعكس لنا المؤشرات الاقتصادية وبالأخص المؤشرات الكلية واقع الأداء الاقتصادي للدولة وتمكننا من ربط الاوضاع الأمنية بجذورها الاقتصادية الامر الذي يقدم صورة اوضح لصناع القرار خلال صنع السياسات والقرارات.

من خلال دراستنا للبعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024، شخصنا أولا، عناصر الأمن الاقتصادي الجزائري، وبينا أن الجزائر تحاول من خلال سياسات واستراتيجيات أن تحقق لحدما أمنها، فعند الحديث عن عنصر الأمن الغذائي، يتصور لنا جليا الجهد الذي تبذله الحكومة لتحقيقه، في ظل ندرة المواد الغذائية في الاسواق العالمية وارتفاع اسعارها بسبب زيادة الطلب عليها في ظل انخفاض العرض خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية وندرة مورد القمح الذي يمثل مورد حيوي يؤثر على الأمن الغذائي الجزائري، تتجلى هذه المحاولات في تشييع الاستثمارات الفلاحية بتقديم القروض وتسهيلات للفلاحين وهو ما يفسر النتائج الايجابية التي حققها الموسم الفلاحي الماضي في مورد القمح خاصة، ويبقى التحدي امام تحقيق اكتفاء ذاتي، التغير المناخي الذي تشهده البلاد وعدم امتلاك الجزائر للتكنولوجيات الكافية، ولكن بالمقابل لغة الارقام تقول العكس من خلال مؤشرات عديدة منها مؤشر العجز التجاري الغذائي خلال فترة الدراسة، والذي عرفنا من خلاله ان الجزائر تعاني من عجز كبير في ميزانها التجاري الغذائي بالرغم من ثرواتها وما تزخر به، ودرسنا ايضا مؤشر الفجوة الغذائي الذي توصلنا من خلاله إلى أن البلاد تعاني من فجوة كبيرة ومقلقة تعبر عن ضعف الأمن الغذائي في البلاد.

وفي نفس السياق درسنا ايضا عنصري الأمن المائي والأمن الاجتماعي الجزائري، من خلال الموارد المالية التي تخصصها الدولة لهذين العنصرين، فبعد أزمة المياه التي أصبحت تعيشها البلاد مما أثر على أمنها واستقرارها سعت الجزائر لحل الأزمة وضمان الأمن المائي من خلال الاستثمار في البنى التحتية المتمثلة في السدود ومحطات تحلية المياه وهذا لتفادي أي اضطرابات سواء على مستوى القطاع الاقتصادي وبالأخص الصناعة والزراعة أو حتى الاجتماعي، فندرة المياه تهدد الأمن المائي للفرد مما قد يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة كانت الدولة في غنى عنها مما يدفعها بالضرورة لتبني استراتيجيات متكاملة لترشيد إنتاج المحاصيل الزراعية بهدف الحفاظ على المياه. ترتكز هذه الاستراتيجية على تطبيق أنظمة الري الحديثة والمقتصدة للمياه كالتنقيط والرش، التي تقلل الهدر بشكل كبير. كما تشمل اختيار المحاصيل والأصناف المقاومة للجفاف والملوحة والتوسع في الزراعة البعلية. بالإضافة إلى ذلك، تركز الجهود على تحسين إدارة التربة لزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء، والاستفادة من البحث العلمي والتكنولوجيا لتطوير حلول مبتكرة. تكتمل هذه الجهود ببرامج التوعية والإرشاد للمزارعين، ووضع تشريعات لترشيد استهلاك المياه، وأخيراً، استغلال الموارد المائية غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي، كل ذلك لضمان استدامة القطاع الزراعي والأمن المائي للبلاد. أما بخصوص الأمن الاجتماعي فتخصص الدولة ميزانية ضخمة للتحويلات الاجتماعية والدعم الاجتماعي وهذا للحفاظ على النسيج الداخلي، والحرص

على رهن الأفراد بتلبية احتياجاتهم ولكن هنالك تحدي كبير يقف دون تحقيق الجزائر لهذا الهدف، وهو غياب الأرقام والإحصائيات التي تخص الفئات التي تحتاج الدعم دون الاخرى.

وعلى مستوى اخر، من خلال دراستنا هذه تعرفنا على الوضع الاقتصادي الجزائري انطلاقا من المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، والتي تحتوي على مؤشرات ذات بعد اقتصادي واجتماعي فخلصنا من خلالها ان الوضع الاقتصادي في سنة 2020، كان سيء للغاية في جميع المؤشرات، يرجع السبب إلى كل من جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني وأضعفت أدائه وايضا تراجع أسعار النفط في السوق العالمية مع خفض الجزائر لإنتاجها للمورد، مما قلل من دخلها هذا ما ادى إلى تفاقم الاوضاع الاقتصادية.

إن دافع تنويع مصادر الدخل الوطني من بين أهم الدوافع التي تحرك الجزائر للاهتمام بالبعد الاقتصادي في الأمن، فمن خلال تنويع مصادرها تكون قد تفادت أي ضغط أو تقلبات خارجية، وتكون قد قطعت شوط كبير في تحقيق أمنها الاقتصادي الذي بدوره يؤثر على كل من الاستقرار السياسي في البلاد، ويمكنها هذا الأمر من زيادة إنفاقها العسكري لمواجهة جميع التحديات الأمنية في المنطقة، أما عن تأثير الأمن الاقتصادي على البعد الاجتماعي فهو الأكبر، فمن خلال توفير الدولة وحفاظها على أمن الأفراد الاقتصادي تتجاوز تهديدات كثيرة تؤثر على أمنها واستقرارها، وهذا لاعتبار البعد الاجتماعي بؤرة التهديدات الأمنية الحديثة الداخلية، هذا ما يفسر سبب ارتفاع ميزانية الدعم الاجتماعي الجزائرية وزيادة برامج الدعم.

في الأخير نستنتج بوضوح أن، متغير الاقتصاد يمثل حجر الزاوية في المنظومة الأمنية الجزائرية الشاملة خلال سنوات (2019-2024)، فمن خلال تقلبات أسعار المحروقات، تحديات البطالة، التضخم وجهود تنويع الاقتصاد، أثر البعد الاقتصادي بشكل عميق ومباشر على جميع الأبعاد الأخرى للأمن، مما أثبت لنا أن كل هذه الأبعاد مترابطة وتتأثر ببعضها البعض، وأي ضعف يشهده البعد الاقتصادي ينعكس سلبا على الباقي، وأي تقدم يحرزه هذا البعد بالضرورة يؤدي إلى تحقيق الجزائر لأمنها القومي والشامل ولو بصفة نسبية، تمتلك الجزائر بالفعل مشروعا لتحقيق هذا الأمن الاقتصادي، يتطلب الأمر فقط المضي قدما في تنفيذه، لضمان استقرار وأمن شامل للبلاد.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

I. باللغة العربية

1. أحمد سمير .***الأمن الاقتصادي***. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2012.
2. جريبة بن أحمد الحارثي .***العلاقة بين الأمن الاقتصادي والفكري مدخل إسلامي***. المدينة المنورة: جامعة طيبة، دون سنة نشر.
3. الوزاني، خالد واصف، وحمد حسين الرفاعي .***مبادئ الاقتصاد الكلي***. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

II. باللغة الإنجليزية

1. Buzan, Barry, and Lene Hansen. *The Evolution of International Security Studies*. United Kingdom: Cambridge University Press, 2009.
2. Buzan, Barry. *People, State and Fear: The National Security Problem in International Relations*. England: Wheatsheaf Book Ltd, 1983.
3. Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. New York: W.W. Norton & Company, 1979.

ثانيا :الدوريات

I. باللغة العربية

1. بالة عمار. "إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي". **مجلة الحقوق والحريات**، م. 10، ع. 2 (أكتوبر 2022): ص ص 1150–1151.
2. بركاتي، فاتح، ومعوج عبد الحكيم. "معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ".**دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، م. 6، ع. 2 (جويلية 2022): ص 486.
3. بلحاج، سمية وسيلة. "حماية البيئة بين الأسباب الاقتصادية والحلول المالية." **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، ع. 2 (جانفي 2012): 60.

4. بلعيد سمية، وأحمد بوراس. "أثر مؤشرات الحيطة الكلية على تطور القطاع المصرفي الجزائري - دراسة قياسية للفترة 2000-2017". **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، م. 9 (جوان 2022): ص 558.

5. بن قرين، جمال، وبطيوي نسرين. "سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح ". **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، م. 8، ع. 2 (نوفمبر 2022): ص 365.

6. بن قلوش، نوال، وزينب بليل. "دور الأمن المائي في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة الجزائر ". **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، م. 7، ع. 2 (ديسمبر 2022): ص 590.

7. بوتيارة، عنتر، وبيصار، عبد المطلب، وبيصار، عبد الحكيم. "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر للفترة (2002-2019)." **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي**، م. 15 (جوان 2021): 223.

8. بوحفص، مصطفى. "أثر الإصلاحات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة استشرافية في الفترة الممتدة ما بين 1970–2021". **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، م. 13 (جوان 2024): ص 696.

9. بوداود، فاطمة الزهراء، وأسماء زاوي. "تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا ". **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، م. 12 (جانفي 2021): ص ص 85–87.

10. بودريوة، أمينة. "تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا." **مجلة جديد الاقتصاد**، م، 18 (ديسمبر 2023): 139.

11. تريمة، صورية. "البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية الإفريقية." **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، م. 6، ع. 2 (أكتوبر 2022): 554.

12. جديدي، روضة، وعثماني حياة. "أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة 1990-2017 ".**مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، م. 5، ع. 2 (2020): ص 176.

13. حفياني، شوقي، وعبد الكريم كيبش. "دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر ".**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، م. 23 (جوان 2022): ص 670.

14. حكيم، سمير. "الدور الاستراتيجي الجديد للدبلوماسية الجزائرية الاقتصادية تجاه العمق الإفريقي، الغرض والمكاسب." **مجلة السياسة العالمية**، م.8، ع. 2 (ديسمبر 2024): 873.

15. حمزاوي، جويدة. "الدراسات الأمنية: معضلة فك الترابط بين الاستراتيجي والأمني ".**مجلة أبحاث**، م. 07 (2022): ص ص 355–356.

16. حنفاوي، آمال. "دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء" .**مجلة إضافات اقتصادية**، م. 7، ع. 2 (ديسمبر 2023): ص ص 18–19.

17. حنفي، عبد الرؤوف أحمد. "الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي." **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، ع، 40 (جانفي 2023): 127.

18. حنيش، أحمد. "التحول نحو الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي وضمان تنمية مستدامة." **مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، م. 8، ع. 2 (جويلية 2021): 41.

19. خبازي، فاطمة الزهراء. "إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها ".**مجلة الاقتصاد الجديد**، م. 7 (جوان 2016): ص 147.

20. خليفي، عبد الرحمن. "الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية ". **مجلة صوت القانون**، م. 7، ع. 3 (مأي 2021): ص 633.

21. درار، صبيحة. "سياسة تهيئة الإقليم والاتجاه نحو تهيئة إقليمية مستدامة في الجزائر." **مجلة البشائر الاقتصادية**، م. 10، ع. 3 (ديسمبر 2024): 368.

22. راية الصادق. "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ".**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع. 8 (جانفي 2014): ص 20.

23. رحموني، فاتح النور. "مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد 2023" .**مجلة المعيار**، م. 25، دون عدد (2021): ص ص 5–6.

24. زهراوي، عفاف. "الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي في الجزائر" .**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، م. 13، ع. 2 (2021): ص 72.

25. زواد، نجاة. "أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019" .**دفاترMECAS** ، م. 18 (جوان 2022): ص 743.

26. زيقة، يطو. "الأمن الغذائي في الجزائر على ضوء أهم المؤشرات 2020–2023: واقع وتحديات ". **مجلة السياسة العالمية**، م. 8، ع. 2 (ديسمبر 2024): ص ص 460–470.

27. سريدي، سمية. "دراسة تحليلية لواقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015–2022 ".**مجلة دراسات الاقتصاد وإدارة الأعمال**، م. 6، ع. 2 (ديسمبر 2023): ص 108.

28. سنوسي، فاطنة، وبوشامة مصطفى. "محددات التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة " (2022–1990).**مجلة الأبحاث الاقتصادية**، م. 19 (جويلية 2024): ص 190.

29. شوقي حفياني، وعبد الكريم كيبش. "دور الأمن الغذائي في الحد من ظاهرة الفقر بالجزائر" .**المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، م. 4، ع. 3 (15 يوليو 2021): ص 201.

30. صاري، علي. "قراءة في مدى استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الوطني ".**مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، م. 9 (2020): ص 87.

31. صافية، الجودي. "التنمية المستدامة في الجزائر: واقع وتحديات." **مجلة الباحث**، م. 16 (2016): 306.

32. عاشوري، عبد الله. "الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه ".**مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، م. 13 (مارس 2024): ص 335.

33. عاصي، عبد القادر. "تهديدات الأمن المائي للأمن الوطني واستراتيجيات إدارة ندرة المياه" .**مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، م. 9 (جوان 2023): ص 199.

34. عبدلي، وليد. "الأمن الاقتصادي والأمن التكنولوجي: مدخل نظري للمحددات والمرتكزات ".**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م. 11، ع. 02 (جويلية 2022): ص 356.

35. عطية إدريس. "تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة" .**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، م. 20، ع. 02 (13 يناير 2020): ص 134.

36. عكروت، جلال، وسمايلي، نوفل. "آفاق وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)." **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م. 10 (جوان 2024): 283–285.

37. عمارة، البشير. "سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ".**مجلة نورللدراسات الاقتصادية**، م. 5، ع. 2 (ديسمبر 2019): ص 63.

38. عمارة، أميرة محمد. "عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية." **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، م. 23، ع. 4 (أكتوبر 2022): 21–22.

39. لَعْلمي، فاطمة، وكرومي، سعيد. "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد." **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، م. 2، ع. 2 (جويلية 2012): 108.

40. مبَرّك، رفيدة. "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية." **مجلة السياسة العالمية** 6، ع. 2 (ديسمبر 2022): 661–663.

41. مرغم، ليلى التهامي. "أثر الاستقرار السياسي والأمني على التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية: دراسة تطبيقية على الدولة الليبية (2002-2022)." **مجلة كلية الاقتصاد جامعة الزيتونة**، (جوان 2024): 1.

42. مكي، أحمد. "تأثير التغيرات المناخية على الأمن المائي في الجزائر (دراسة تحليلية) ".**مجلة مدارات سياسية**، م. 7، ع. 2 (ديسمبر 2023): ص 111.

43. مولاي، بوعلام، ومحمد سفير. "أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1970–2015 ".**مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، ع. 8 (2018): ص 259.

44. نسيبة معقال، وزين العابدين طويجني. "حالة الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الرئيسية ".**مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، م. 7، ع. 2 (5 فيفري 2024): ص 70.

45. هند مهداوي، وإسماعيل مراد. "صيغ التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي **".مجلة الإحياء**، م. 22، ع. 33 (جوان 2022): ص 564.

II. باللغة الإنجليزية

1. Stone, Marianne. "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis." ***Security Discussion Papers*** , (Spring 2009): p. 3.

ثالثا :الرسائل والمذكرات الجامعية

1. بلحاج، نور الهدى. "**أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر 2000-2009**." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013–2014.

2. بـن شـاكر، صـبرينة. "**التنويـع الاقتصـادي كاسـتراتيجية لتحقيـق التنميـة المسـتدامة في الجزائـر، دراسـة تحليليـة**". رسـالة ماسـتر غيـر منشـورة، جامعـة 8 مـايو 1945، كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية، 2020.

3. دبـه، إشـراق. "**تحليـل العلاقـة التبادليـة بـين الإنفـاق العسـكري والنمـو الاقتصـادي في الـدول العربيـة خـلال فتـرة (2000-2020)** ". مـذكرة ماسـتر غيـر منشـورة، جامعـة قاصـدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021.

4. عيسى، نجـاة. "**أثـر تغيرات المؤشـرات الاقتصـادية على أداء الأسـواق الماليـة في الـدول - دراسـة تجربـة الأردن**." أطروحـة دكتـوراه غيـر منشـورة، جامعـة الجزائـر 3، كليـة العلـوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

رابعا :المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية

1. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .**الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية: القسم الأول – البيانات العامة.2023 .**

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإذاعة الجزائرية .**إطلاق دراسة من أجل إعداد مخطط وطني لاستغلال المياه المستعملة قريبا** .اوت 2024.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإذاعة الجزائرية .**محطات تحلية المياه** .فيفري 2023.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإذاعة الجزائرية .**نسبة امتلاء السدود على المستوى الوطني** .جانفي 2025.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. **تقرير التنمية الاجتماعية والبشرية (2019-2023)**. اوت 2024.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، **قوانين المالية (2019-2023) .**

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات** ANT**B** . **بالأرقام**.2024 .

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بنك الجزائر .**التقارير السنوية 2018–2023.**

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بنك الجزائر .**نمو الناتج المحلي الإجمالي، أرشيف نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (2023–2002)**

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية. **تقرير مشروع المالية 2025.**

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكالة الأنباء الجزائرية. **تدعيم استقلال القرار السياسي بالاستقلال الاقتصادي.** نوفمبر 2021.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكالة الأنباء الجزائرية. **استقلالية القرار السياسي والاقتصادي: الجزائر تسير في الطريق الصحيح.** ديسمبر 2022.

13. منظمة الصحة العالمية. "**الأمن الصحي: حماية الصحة التامة من التهديدات العالمية** ". 2024.

خامسا :مقابلات شخصية

1. مقابلة مع عمار علمي، **رئيس قسم التنمية الاقتصادية المستدامة في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، الجزائر، 17-02-2025.

سادسا: المقالات من المواقع الإلكترونية

I. باللغة العربية

1. "**النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية: الواقعية الجديدة**-https://cte.univ ". setif2.dz/moodle/mod/book.تاريخ الاطلاع: 19-11-2024.

2. موقع الجزيرة نت. بودهان، ياسين. "**اختلالات تهدد الأمن الغذائي للجزائريين** ". https://www.aljazeera.net/ebusiness/.تاريخ الاطلاع: 21-03-2025.

3. موقع الجزيرة نت. حذاقة، عبد الحكيم. "**اعتماد آلية مشتركة لإدارة المياه الجوفية** ". https://www.aljazeera.net/ebusiness/.تاريخ الاطلاع: 28-03-2025.

4. موقع الشروق اونلاين. **"ارتفاع حجم التحويلات الاجتماعية المباشرة بـ 19 بالمائة".** https://www.echoroukonline.comتاريخ الاطلاع: 24-03-2025.

5. موقع الشروق اونلاين. "**هذه هي نسبة امتلاء السدود الجزائرية** .https://www.echoroukonline.com **".** تاريخ الاطلاع: 27-03-2025.

6. موقع الاوراس. صباح، ربيعة. **"أضخم موازنة جزائرية لشراء السلم الاجتماعي"**. https://ourouba22.com/. تاريخ الاطلاع: 27-03-2025.

7. منصة الديمقراطية. نيلي، علي أحمد شوقي. **"المديونية الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي"**. https://democraticac.de/?p=77228. تاريخ الاطلاع: 26-05-2025.

8. موقع المبادرة العربية للإصلاح. حامي، حسان. **"سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر"**. https://www.arab-reform.net/. تاريخ الاطلاع: 27-03-2025.

9. محمد لهوازي. **"المياه الجوفية في الجزائر عرضة للنضوب"**. https://www.independentarabia.com/ تاريخ الاطلاع: 28-03-2025.

10. حذاقة، عبد الحكيم. **"اعتماد آلية مشتركة لإدارة المياه الجوفية في الجزائر وتونس وليبيا"**. https://www.aljazeera.net/ebusiness تاريخ الاطلاع: 28-03-2025.

11. الاستقلال الاقتصادي، **"الطريق إلى الاستقلال الاقتصادي: تبني الاكتفاء الذاتي"**. https://alwelayah.net/، تاريخ الاطلاع: 2025/05/12.

II. باللغة الفرنسية

1. "**Les principaux indicateurs économiques à suivre pour prendre des décisions financières éclairées**." Dans : https://financesinfos.fr/finance/principaux-indicateurs-economiques/ .consulté le : 10-11-2024.
2. "**Microéconomie**." Être vert. https://etrevert.net/microeconomie/. Consulté le: 21-11-2024.
3. **Algérie – Précipitation.** https://fr.tradingeconomics.com/algeria/precipitation. Consulté le: 22-03-2025.
4. **Algérie – PIB.** https://fr.tradingeconomics.com/algeria/gdp. Consulté le: 29-03-2025.
5. **Algérie – Taux de chômage.** https://fr.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate. Consulté le: 03-04-2025.
6. **Algérie – Taux d'inflation.** https://fr.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi. Consulté le: 09-04-2025.

7. **Algérie – Réserves de change.** https://fr.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves. Consulté le: 24-03-2025.

III. باللغة الإنجليزية

1. **Global Food SecurityIndex**.https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index. Consulté le: 21-03-2025.

الفهرس

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
خطة الدراسة	
مقدمة	12
الفصل الأول: الأمن الاقتصادي في إطار المفهوم الموسع للأمن	
تمهيد	20
المبحث الأول: المفهوم الموسّع للأمن	21
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن	21
أولا: الأمن والدولة	21
ثانيا: مفهوم الأمن عند الواقعيين: مركزية البعد العسكري	22
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع	26
أولا: الأحداث التي أدت إلى ظهور مفهوم جديد للأمن	26
1. نهاية الحرب الباردة	26
2. التغيّر في طبيعة التهديدات	26
3. صعود فواعل جديدة	26
4. العولمة والتطور التكنولوجي	27
ثانيا: التهديدات الأمنية الحديثة	27
1. التهديدات الاقتصادية والاجتماعية	27
2. النزاعات (داخلية/خارجية)	28
3. الأسلحة النووية والكيميائية	28
4. الإرهاب الدولي	28
5. الجريمة المنظمة العابرة للأوطان	29

ثالثا: المفهوم الموسع للأمن	29
1. ما هو الكيان المرجعي المعني بالأمن؟	31
2. هل يعنى الأمن بالتهديدات الخارجية أم الداخلية؟	31
3. هل يقتصر الأمن على المجال العسكري فقط؟	31
4. هل مفهوم الأمن ثابت أم ديناميكي؟	31
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الموسع	34
1. الأمن العسكري (Military Security)	34
2. الأمن السياسي (Political Security)	34
3. الأمن الاقتصادي(Economic Security)	34
4. الأمن المجتمعي (Societal Security)	35
5. الأمن البيئي (Environnemental Security)	35
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للأمن	36
المطلب الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي	36
أولا: مفهوم الأمن الاقتصادي	36
1. وفق المنظور الإسلامي	36
2. وفق الأمم المتحدة	37
3. حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر	37
ثانيا: مستويات تحليل الأمن الاقتصادي	37
1. على مستوى الفرد	38
2. على مستوى المجتمع	38
3. على المستوى الوطني	38
4. على المستوى الدولي	38
ثالثا: مهدّدات الأمن الاقتصادي	38
1. التغير المناخي	39
2. الذكاء الاصطناعي	39
3. الثورة النقدية	39
4. التكتّلات والتجمّعات الاقتصادية	39
المطلب الثاني: مكونات الأمن الاقتصادي	41
أولا: الأمن الغذائي	41

1. التوفّر (Availability)	42
2. الوصول (Access)	42
3. الاستخدام (Utilization)	42
4. الاستقرار (Stability)	43
ثانيا: الأمن الصحي	43
ثالث: الأمن الاجتماعي	43
رابعا: سوق العمل	44
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأمن الاقتصادي	45
أولا: مفهوم المؤشرات الاقتصادية وأهميتها	45
ثانيا: تصنيفات المؤشرات الاقتصادية	46
1. حسب معيار الزمن	46
2. حسب معيار النطاق	47
ثالثا: مؤشرات قياس الاقتصاد الكلي	47
1. المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية	47
2. المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية	49
رابعا: مؤشرات قياس الاقتصاد الجزئي	51
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: أمن الجزائر الاقتصادي 2019-2024: العناصر والمؤشّرات	
تمهيد	55
المبحث الأول: عناصر الأمن الاقتصادي الجزائري (2019-2024)	56
المطلب الأول: الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2024)	56
أولا: تشخيص الواقع الغذائي الجزائري (2019-2024)	56
1. مؤشّر العجز التجاري الغذائي في الجزائر (2019-2024)	57
2. مؤشر الفجوة الغذائية	59
3. مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2023)	61
ثانيا: مقومات الأمن الغذائي الجزائري (2019 -2024)	62
1. الموارد الطبيعية (الزراعية والمائية)	63
ثالثا: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر	66
المطلب الثاني: الأمن المائي في الجزائر فترة (2019-2024)	67
أولا: مفهوم الأمن المائي	68

ثانيا: مصادر الموارد المائية في الجزائر (2019-2024)	69
1. مصادر تقليدية	70
2. المصادر غير التقليدية	72
ثالثا: مهدّدات الأمن المائي الجزائري (2019-2024)	73
1. التغيّرات المناخية	73
2. النمو الديموغرافي	73
3. سوء إدارة الموارد المائية	74
المطلب الثالث: الأمن الاجتماعي الجزائري (2019-2024)	75
أولا: العلاقة بين الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي	75
ثانيا: الدعم الاجتماعي والحكومي الجزائري خلال فترة (2019-2024)	75
1. مفهوم الدعم الحكومي وأشكاله	76
2. أشكال الدعم الحكومي في الجزائر	76
3. الدعم الحكومي في الجزائر 2019-2024	77
ثالثا: إجراءات مواجهة التحديات الاقتصادية	78
المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري (2019-2024)	80
المطلب الأول: المؤشرات الكلية الداخلية (2019-2024)	80
أولا: قراءة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2019-2023)	80
ثانياً: دراسة مؤشر البطالة في الجزائر (2019-2023)	82
ثالثا: مؤشر التضخم في الجزائر (2019-2023)	83
المطلب الثاني: المؤشرات الكلية الخارجية (2019-2023)	86
أولا: ميزان المدفوعات الجزائرية (2019-2023)	86
1. المرحلة الأولى 2019-2020	86
2. المرحلة الثانية عام 2021	87
3. المرحلة الثالثة 2022-2023	87
ثانيا: دراسة مؤشر الميزان التجاري في الجزائر 2019 -2023	87
ثالثاً: سعر الصرف في الجزائر 2019-2024	88
رابعاً: الدين الخارجي الجزائري منذ 2019 إلى 2023	89
خامسا: احتياطي الجزائر من الذهب والعملات الأجنبية 2019-2023	90
خلاصة الفصل الثاني	94

الفصل الثالث: الاقتصاد كأداة لتحقيق الأمن القومي الجزائري: الدوافع وملامح العلاقات بالأبعاد الأخرى للأمن الجزائري.	
تمهيد	97
المبحث الأول: دوافع اهتمام الجزائر بالبعد الاقتصادي	98
المطلب الأول: التحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع	98
أولا: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	98
ثانياً: تداعيات تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات	100
1. هشاشة اقتصاد الدولة	100
2. نضوب مخزون الطاقة	100
3. إعاقة تنويع الاقتصاد	101
4. صعوبة عملية التخطيط	101
ثالثا: سبل تحقيق التحول من اقتصاد جزائري أحادي إلى اقتصاد متنوع	101
1. الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص	101
2. الصناعات الصغيرة والمتوسطة	102
3. إنعاش القطاعات الراكدة	102
4. الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي	102
المطلب الثاني: تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة	104
أولا: التحول الطاقوي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة	104
ثانيا: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية	105
ثالثا: معوقات تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر	105
1. مؤشر النمو الاقتصادي	105
2. ضعف الاستثمار غير النفطي	106
3. التحديات البيئية والتكنولوجية	106
المطلب الثالث: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية (2019-2024)	108
أولا: الدبلوماسية الاقتصادية	108
1. مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	108
2. مستوياتها	108
3. وسائلها	109
ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية كآلية للسياسة الخارجية الجزائرية	110
ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا	111

المبحث الثاني: تأثير القطاع الاقتصادي على القطاعات الأخرى للأمن الجزائري (2019-2024)	113
المطلب الأول: تأثير البعد الاقتصادي على البعد السياسي في الجزائر (2019-2024)	113
أولا: العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي	113
1. تأثير النمو الاقتصادي على البعد السياسي للأمن	113
2. تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي	114
ثانيا: تأثير كل من التبعية والاستقرار الاقتصادي على القرار السياسي	115
1. تأثير التبعية الاقتصادية على القرار السياسي	115
2. تأثير الاستقلال الاقتصادي على القرار السياسي	115
ثالثاً: دور قطاع الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2019	116
المطلب الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والقوة العسكرية: حالة الجزائر (2019-2024)	118
أولا: حجم الاقتصاد والإنفاق العسكري	118
1. العلاقة بين حجم الاقتصاد الوطني والإنفاق العسكري	118
2. حجم الاقتصاد كعامل محدد للإنفاق العسكري	118
3. تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي	119
ثانيا: تحدي التوفيق بين الأمن والتنمية الاقتصادية في الجزائر	119
المطلب الثالث: كيف صاغ الاقتصاد النسيج المجتمعي في الجزائر (2019-2024)؟	121
أولا: دور السياسات الاقتصادية في تحقيق الأمن المجتمعي: حالة الجزائر من (2019-2024)	121
1. توفير الحاجات الأساسية	121
2. تحقيق العدالة بين مختلف فئات المجتمع	121
3. بناء منظومة أمنية متكاملة	122
ثانيا: التفاوت الاقتصادي وتأثيره على التماسك الاجتماعي في الجزائر	122
1. مظاهر التفاوت الاقتصادي في الجزائر	122
2. جهود الجزائر لتحقيق الأمن المجتمعي	123
خلاصة الفصل الثالث	126
الخاتمة	129
قائمة المراجع	133

الفهرس	142

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾